المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٧/٢/٢١م الموافق ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٥ السنة الخامسة عشرة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مفاوضات تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي: تعهد بأولوية للأردن ومفاوضات لمد أنبوبين إلى تركيا وإيطاليا

صفحـ (٤) ـة

كيف يقوم اليمين الإسرائيلي بمحاصرة الرؤية العالمية التي تتبناها منظمات حقوق الإنسان

صفحـ (٥) ـة

الخزينة الإسرائيلية العامة «تسرّب» ملايين الشواكل إلى البؤر الاستيطانية العشوائية!

«هآرتس» تواصل الكشف عن تفاصيل مبادرة سلام إقليمية طرحها كيري على نتنياهو خلال اجتماع سري عقد في العقبة العام الفائت بمشاركة الرئيس المصري والعاهل الأردني

ذكـرت صحيفة "هآرتس" أمـس (الاثنين) أنه خلال الأعـوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ حوّل المجلس الإقليمي الاسـتيطاني بنيامين في منطقة رام الله، ١١ مليون شـيكل من ميزانيته إلى بؤر استيطانية عشوائية بواسـطة البند "ميزانية غير عادية" الذي تستخدمه السلطات المحلية عادة للاستثمار في مشاريع بنى تحتية. واستخدمت هذه الأموال من أجل إقامة بنى تحتية في خمس بؤر استيطانية عشوائية.

كما يكشـف تقرير ميزانية هذا المجلس الإقليمي الاستيطاني أنه جرى تحويل مبلغ خمسـة ملايين شيكل إلى مشروع تطهير مياه الصرف الصحي في مستوطنة عوفرا والذي تم بناؤه في أراض بملكية فلسطينية خاصة.

كذلك يتبيـن من التقرير المالي، المنشـور فـي الموقـع الالكتروني للمجلس الإقليمي الاستيطاني، أنه تم تحويل أموال إلى مستوطنة شفوت راحيل قبل أعوام عديدة من شرعنتها وبينما كانت بؤرة استيطانية عشوائية.

وأشـارت الصحيفة إلى أنه يبـدو أن المبالغ الحقيقية التي جـرى تحويلها إلى البؤر الاستيطانية العشـوائية أكبر مما هو مذكور في التقرير المالي، لأن التقرير لا يشـمل معطيات عن عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. كما أن البنود الأخرى في التقرير لا توفر تفاصيل حول الإنفاق على البؤر الاستيطانية.

وقالت مسؤولة دائرة متابعة الاستيطان في حركة "السلام الآن"، حاغيت عوفران، إن الحديث يدور عن جانب واحد تم كشـفه من نهج كامل تسـتغل فيه المجالس الإقليمية أمـوال الجمهور من أجل فرض حقائق علـى الأرض. وأضافت: واضح أنه يوجد جهاز كامل للمسـتوطنات غير القانونيـة ممول من قبل المجلس، والحكومة تغض النظر وتسمح بحدوث ذلك.

مبادرة سلام إقليمية وتحفظ نتنياهو

في غضون ذلك واصلت صحيفة «هآرتس» كشـف المزيـد من التفاصيل عن قيام وزير الخارجية الأميركي السـابق جون كيري بطرح مبادرة سـلام إقليمية على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال اجتماع سري عقد في مدينة العقبة الأردنية في شباط ٢٠١٦ بمشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والعاهل الأردني عبد الله الثاني.

وبحسب ما نشـرت الصحيفة أول من أمس (الأحد)، فإن المبادرة تضمنت اعترافًا بإسرائيل كدولة يهودية واستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بدعم من الدول العربية. كما شـملت إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والإعلان عن القدس عاصمة للدولتين وإنهاء النزاع والمطالب بين الجانبين.

وقالت مصادر رفيعة في الإدارة الأميركية السـابقة للصحيفة إن نتنياهو تحفظ من المبادرة بسـبب صعوبة الحصول على دعم الائتلاف الحكومي في إسرائيل لها. وأضافت أنه اقترح بدلًا من ذلك تقديم سلسلة تسهيلات للفلسطينيين في مقابل عقـد لقاء قمة مع زعماء السـعودية ودول الخليج. وبالرغم من ذلك اسـتخدم هذا الاجتماع لإجراء محادثات بين نتنياهو وبين رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة عضو الكنيسـت إسحاق هيرتسـوغ حول انضمام هذا الأخير إلى الحكومة وتشكيل حكومة وحدة.

وشـملت مبـادرة كيري النقاط السـت التالية: أولًا، ترسـيم حـدود دولية آمنة ومعترف بها بين إسـرائيل ودولة فلسـطينية قابلة للحياة وذات تواصل جغرافي على أسـاس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراض معيـن؛ ثانيًا، تحقيق رؤية القرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة (قرار تقسـيم فلسـطين) حول دولتين للشعبين تعترفان الواحدة بالأخرى وتمنحان المسـاواة في الحقوق لمواطنيهما؛ ثالثًا، حل عادل ومتفق عليه ونزيه وواقعـي لقضية اللاجئين الفلسـطينيين يتـلاءم مع حل الدولتين للشـعبين ولا يؤثر على الطابع الأساسـي لإسـرائيل؛ رابعًا، حل متفق عليه بشأن القدس كعاصمة للدولتين باعتـراف المجتمع الدولـي وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسـة بموجب الوضع القائم؛ خامسًا، توفير رد لحاجات إسرائيل الأمنية وضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها بصورة ناجعة وضمان قدرة فلسـطين على توفير الأمن لمواطنيها في دولة ذات سـيادة ومنزوعة السـلاح؛ سادسًـا، وضع حدّ للنزاع ونهاية للمطالب بما يسمح بتطبيع العلاقات وتوسيع العلاقات الأمنية الإقليمية وفقًا لرؤية مبادرة السلام العربية.

وتعقيبًـا على ذلك أكد نتنياهو خلال اجتماع وزراء الليكود صباح الأحد أنه شـارك في هذا الاجتماع السري.

وقالت «هآرتس» أمس إن نتنياهو عرض خلال قمة العقبة السرية خطة تقضي بتجميد البناء في المسـتوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية مقابل اعتراف أميركي بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت الصحيفـة عن موظف رفيع المسـتوى في الإدارة الأميركية السـابقة ومصدر إسـرائيلي مطلعين على تفاصيل هذه القمة قولهما إن نتنياهو عرض خلال القمة خطة مؤلفـة من خمس نقاط، تتعلق بخطوات إسـرائيلية لصالح مبادرة سـلام إقليمية، تقود إلى اسـتئناف المفاوضات بين إسـرائيل والفلسـطينيين، إلى جانب مطالبة بامتيازات لإسرائيل، لكنها كانت خطة ضد حل الدولتين.

وشـملت خطة نتنياهو النقـاط التالية: أولا، المصادقة على تنفيـذ أعمال بناء مكثفة للفلسطينيين ودفع مشاريع اقتصادية في المنطقة ج في الضفة الغربية، ودفع مشاريع بنى تحتية في قطاع غزة وتوثيق التنسـيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المصادقة على إدخال أسـلحة ضرورية إلى أجهزة الأمن الفلسطينية؛ ثانيا، قيام حكومة إسـرائيل بنشر بيان إيجابي تجاه مبادرة السلام العربية، والإعراب عن استعدادها لإجراء مفاوضـات مع الدول العربية حول بنودها؛ ثالثا، تأييد ومشـاركة فعالة من جانب الدول العربية في مبادرة سـلام إقليمية، تشـمل حضور ممثلين كبار عن السعودية والإمارات ودول سـنية أخرى إلى قمة علنية بمشاركة نتنياهو؛ رابعا، اعتراف أميركي فعلي بالبناء في الكتل الاسـتيطانية الكبرى، التي لم يرسـم نتنياهو حدودها بشـكل واضح، مقابل تجميد البناء في المسـتوطنات الواقعة خارج الكتل الاسـتيطانية. وتحدث نتنياهو عن التوصـل إلى تفاهمات صامتة وغير رسـمية حول الاعتراف بالبنـاء في الكتل وتجميده خارجها؛ خامسا، الحصول على ضمانات من إدارة أوباما من أجل لجم خطوات ضد إسرائيل في مؤسسـات الأمم المتحدة واسـتخدام الفيتو الأميركي ضد قـرارات تتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي.

وأوضح المصدر الإسـرائيلي أن أحد الأسـباب التي جعلت نتنياهو يريد عقد القمة هو رغبته بأن يعرض بشكل شـخصي أمام الملك الأردني والرئيس المصري مبادرة منافسة لمبادرة كيري. وشـدد المصدر نفسـه علـى أن نتنياهو لم يكن راغبا بـأن يكون مجرورًا وراء كيري وبالأسـاس لم يكن يريد مبادئه التي تضمنتها مبادرته المسـتندة إلى حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

وقال رئيس المعارضة وكتلة «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هيرتسوغ، للقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، إنه دخل في مفاوضات مكثفة مع نتنياهو، في آذار الماضي، حول تشـكيل حكومة وحدة بعد أن رأى أن ثمة فرصة لتسوية الصراع في أعقاب قمة العقبة، وتحدثا خلال هذه المفاوضات عن تجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية .

وأشـار هيرتسـوغ إلى أن نتنياهو أدخل الوزير ياريف ليفين إلـى المفاوضات، وهذا تحدث كثيرا وشرح لنتنياهو اسـتحالة الحديث عن تجميد البناء في الليكود، وبعد ذلك أقنعه ليفين بالتراجع عن فكرة إقامة حكومة كهذه.

صورة ارشيفية لكيري ونتنياهو في مؤتمر صحافي.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «ألمونيتور»

عكيفا إلدار لـ"المشهد الإسرائيلي": اليمين في إسرائيل يسعى للحفاظ على الوضع القائم فيما يتعلق بالفلسطينيين!

حزب الليكود سيسعى إلى منع بينيت من تزعم اليمين الإسرائيلي في حال رحيل نتنياهو!

كتب بلال ضاهر

كشـفت صحيفة "هآرتس"، أول من أمس الأحد، النقاب عن انعقاد قمة سرية في مدينة العقبة الأردنية، في شباط الماضي، بمشاركة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والملـك الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسـي، ووزير الخارجية الأميركي السـابق، جون كيري. وطرح الأخير خلالها مبادرة سـلام لحل الصراع الإسـرائيلي الفلسطيني، بالاستناد إلى حل الدولتين ومبادرة السلام العربية من العام ٢٠٠٢.

وأكد نتنياهو انعقاد هذه القمة، وادعى أنه هو الذي بادر إليها.

وبالأمس، نشرت "هآرتس" تفاصيل أخرى عن قمة العقبة السرية، تبين منها أن نتنياهو طرح خطة مكونة من خمس نقاط، تتعلق بالأسـاس بمواصلة البناء في الكتل الاستيطانية وتجميده في المستوطنات الواقعة خارج الكتل، مقابل اعتراف أميركي بالكتل الاستيطانية والبناء فيها. وادعى نتنياهو في هذه الخطة أن إسـرائيل سـتوافق على أعمال بناء واسعة للفلسطينيين في المنطقة "ج" في الضفة الغربية وعلى تخفيف الحصار عن قطاع غزة.

وكان نتنياهـو التقى مع الرئيـس الأميركي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض الأسـبوع الماضي. وطالب ترامب بـ"ضبط" الاسـتيطان، وتحدث عن إمكانية حل الصراع من خلال حل الدولتيـن أو الدولة الواحدة. واعتبر اليمين الإسـرائيلي أن دخول ترامب إلى البيت الأبيض يبشـر ببداية "عصر جديد" بإمكان إسـرائيل أن تكثف البناء الاستيطاني خلاله. ويتزامن ذلك مع بدء حراك في اليمين الإسـرائيلي حول خلافة نتنياهو، الذي تزداد التوقعات حول رحيله عن الحياة السياسية في أعقاب التحقيقات ضده في شبهات فساد.

حول هذه المواضيع، أجرى "المشـهد الإسـرائيلي" مقابلة خاصة مع المحلل السياسـي الإسرائيلي في موقع "ألمونيتور" الالكتروني، عكيفا إلدار.

(*) "المشهد الإسرائيلي": نتنياهو يقول إنه هو الذي بادر إلى القمة السرية في العقبة. لكنه رفض مبـادرة كيري. ماذا يعني ذلك، وما الـذي أراد نتنياهو تحقيقه من هذه القمة وماذا يعني رفضه للمبادرة؟

إلدار: "أعتقد أن هذه ليسـت المـرة الأولى التي يظهر فيها نتنياهـو رغبة في التقدم، ولكنـه يتقدم خطوة إلى الأمام وبعدها يتراجع خطوتين إلـى الخلف. وقد أراد نتنياهو أن يظهر كمن يبادر، وفي الوقت نفسـه يقول لا لأية مبـادرة. وهذا حدث في خطاب بار إيلان، حيث قال إنه يؤيد حل الدولتين، وبعد ذلك، عشـية الانتخابات العامة للكنيسـت، قال إنه لن تقام دولة فلسطينية خلال ولايته. نحن موجودون لا في عصر ما بعد قول الحقيقة فقط، أو فـي عصر ما بعد التحليلات، وإنما فـي عصر يصعب فيه تحليل خطوات وأنباء كهذه، لأن الجميع يكذب".

(*) هل تعتقد أنه بدأ "عصر جديد" بالنسـبة لإسرائيل بعد بدء ولاية ترامب، كما يعتبر اليمين الإسرائيلي؟

إلـدار: "لا. أعتقد أننا قدّمنا هذا 'العصر الجديـد'. وبرأيي أن نتنياهو هو المعلم وترامب التلميذ. ومن الجائز أن يتفوق التلميذ على معلمه، وأن يكون ترامب أكثر كذبا من نتنياهو. لكن ما زال مبكرا معرفة ذلك".

(*) هل تفاؤل اليمين الإسرائيلي بترامب كان سابقا لأوانه أم أنه حقيقي؟

إلـدار: "أعتقد أنهم يخافـون من ترامب أكثر ممـا هم فرحون من انتخابـه وبدء ولايته كرئيـس أميركي. وهذا أشـبه بطفل ينبغي وضع حـدود وخطوط حمراء أمامـه وإلا فإنه لا يشـعر بارتياح. واليمين لا يريد العودة إلى نابلس والخليل وإعادة الجنود إلى مراكز المدن الفلسطينية، وأقطابه يشعرون بالراحة في وضع كالوضع الحالي. وهم أيضا لا يريدون تفجر الوضـع، والوضع الحالي، من دون أي تغيير فيـه، مريح لهم، برغم أنهم يطلقون تصريحات متطرفة بين حين وآخر".

(*) نعلـم أن نتنياهو أحبط إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. هل اتفق هو وترامب على حل الدولة الواحدة؟

إلدار: "لا. هما لم يتفقا على أي شـيء. واتفقا فقط على أن حل الدولتين ليس مقدسا، وأن يبحثا اتجاهات أخرى في سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وربما يكون ترامب قد أحب موضوع التسـوية الكبرى الإقليمية، وهو كرجل أعمال يعتقد أن بالإمكان تحقيق مكاسـب وهو يريد أيضا أن يربح من هذه المسـألة. وتسـوية بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن أن تكلف الولايات المتحدة الكثير من المال، من أجل حل قضية اللاجئين وإخلاء مسـتوطنات. هذه ليسـت صفقات جيدة بالنسـبة للولايات المتحدة. لكن من بإمكانه اتخاذ القرار اليوم بشأن وجهة إسرائيل هم قادة اليمين المتطرف الذين اختاروا منذ فترة طويلة خيار الدولة الواحدة، أي إسرائيل واحدة لكلا الشعبين. شعب يهودي، سيصبح أقلية قريبا، يسيطر على شـعب عربي. واليمين المتطرف لا يعترف بوجود شعب فلسـطيني. وإستراتيجيته مبنية علـى الفرضية، أو الدعاية، أن الزمن والخالق يقفان إلى جانب 'الشـعب المختار'. والتكتيك الذي يمارسـه يستند إلى كسب الوقت وكسب تأييد الأحزاب الدينية والقومية المتشددة التي تدعي أنها تمثل رغبة الله. والوسـائل التكتيكية التي يسـتخدمها تطورت مع مرور الوقت. كما أن اليمين لاءم نفسـه للرياح التي تهب من واشنطن بالأساس. وقادته يطالبون الفلسـطينيين 'بالقضاء على الإرهاب' تارة، و'وقف التحريـض' تارة أخرى، والآن 'الاعتراف بإسـرائيل على أنها دولة الشـعب اليهودي'. وفي فترات الشدة، عندما تتزايد الحاجة إلى طرح مبادرة سياسـية، يقفزون إلى مبادرة 'السلام الإقليمي'. وبالنسبة لرجل أعمال سطحي (ترامب)، وجد نفسـه فجأة في البيت الأبيض، فإن اسـتبدال 'صفقة صغيرة' بين إسرائيل والفلسطينيين 'بصفقة كبيرة' بين اليهود والدول العربية كلها هو أمر رائع".

(*) هـل تعتقـد أن نتنياهو يقترب من نهاية حياته السياسـية على ضوء التحقيقات الجنائية وشبهات الفساد ضده؟

إلدار: "نعم، لكن هذا سيستغرق بعض الوقت لأسفي. وقد أعلن نتنياهو أنه لن يستقيل حتـى لو تم تقديم لائحة اتهام ضده. وهناك عدة مراحل في الطريق، مثل دراسـة النيابة العامة للملف بعد انتهاء تحقيقات الشـرطة، والإعداد لاستجوابه لدى المستشار القانوني للحكومة، ودراسة محاميه للائحة اتهام وغير ذلك. وبرأيي أنه سنضطر إلى أن نتحمل بقاءه في الحكم لسنة كاملة على الأقل".

(*) من سـيخلف نتنياهو في زعامة اليمين الإسـرائيلي برأيك؟ وهل رئيس كتلة "البيت اليهودي"، الوزير نفتالي بينيت، هو أحد المرشحين لزعامة اليمين كما يرى محللون كثيرون؟

إلـدار: "حزب الليكود لن يكون مسـرورا بإعطاء هذا المنصب إلى بينيت. وسيسـعون في الليكود إلى توزيع الكعكة فيما بينهم. وفي هذه الحالة، فإن الأسـماء المطروحة هي الوزير يسـرائيل كاتس، أو الوزير السـابق غدعون سـاعر، المتواجد خارج الحلبة السياسية حاليا. وحزب الليكود سيسـتطلع الرأي العام، لمعرفة الشـخصية الأكثر شعبية. وكل هذا متعلق أيضا بالمعسـكرات المتنافسة داخل الليكود، ولا يعني أنه سيتم تعيين الشخص الملائم للمنصب من داخل الجهاز الحزبي".

(*) ما هو الإرث الذي سيتركه نتنياهو خلفه؟

إلـدار: "هذا مختصر جـدا: الإضرار بالنظام الديمقراطي الإسـرائيلي، وبسـلطة القانون، وبوسائل الإعلام، والإضرار بالعلاقات مع الفلسطينيين والعالم الغربي".

كلمة في البداية

"دولة ليفين"!

بقلم: أنطوان شلحت

المقصـود بليفين، في العنوان أعلاه، هـو ياريف ليفين وزير السـياحة الإسـرائيلي من حزب الليكود الحاكم، وأحد أقطـاب اليمين الإسـرائيلي الجديد، الذي طفا اسـمه مرة أخرى على سـطح آخر الأحداث في إسرائيل بتأثير تطورين مُستجدين:

التطوّر الأول، كشـوف صحيفة «هآرتـس» خلال اليومين الفائتين عـن قيام وزير الخارجية الأميركي السـابق جون كيري بطرح "مبادرة سـلام إقليميـة" على رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو خلال اجتماع سري عقد في مدينة العقبة الأردنية السـنة الفائتة [في شـباط ٢٠١٦] بمشـاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسـي والملك الأردني عبد الله الثانـي (طالع عنها في مكان آخر من هذه الصفحة)؛

التطوّر الثاني، الهجوم الحادّ الذي شنّه ليفين على "لجنة تعيين القضـاة"، عشـيّة الاجتماع الذي مـن المتوقع أن تعقده هذا الأسبوع لانتخاب أربعة قضاة جدد في المحكمة الإسرائيلية العليا يشـكلون ربع مجموع القضاة في هيئة هـذه المحكمة. وفي سـياقة هذا الهجوم دعـا ليفين إلى إلغاء هـذه اللجنة وحلها نهائيًا. وبرأيه "حان الوقت لإجراء تغيير جوهري في الجهاز القضائي"! ومما قاله ليفين، في معرض قيامه بإلقاء خطاب نيابة عن الحكومة أمام الكنيست الأسبوع الفائت: "إذا لم نلغِ هذه اللجنة، فسنستيقظ يومًا ما على قرارات وتعيينات لا يتحمل أحد أي مسـؤولية عنها ولا يقدم عنها أي حساب"! وأضاف أن "تعيين القضاة يتم- فـي المعتاد- في غرف مغلقة من دون أي نقاش جماهيري، ومن دون أي شـفافية، وعلى نحو يكـرّس هيمنة مجموعة صغيرة علـى الجهاز القضائيّ برمّته"! (طالع مقال سـليم سلامة، ص ٨).

وبالتعامـل مع الوقائـع- كما وردت فـي "هآرتس"- فإن ليفين كان الشـخص الأبرز الذي أفشـل محادثـات إقامة "حكومة وحدة" بين الليكود و"المعسـكر الصهيوني" من أجل الدفع قدمًا بـ"مبادرة سـلام إقليميـة" عرضها كيري في لقاء العقبة السـريّ السـالف، وذلك من طريق تأكيده لنتنياهو استحالة موافقة الليكود على تجميد أعمال البناء خارج الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية.

بطبيعة الحال، ليس المهم هنا هو موقف ليفين إزاء تلك المسـألة وغيرها فحسـب، إنما أيضًا بل وأساسًا جوهر أداء رئيس الحكومة.

لكن لدى الانتقال إلى ما أسميناه "التطوّر الثاني" المرتبط بالهجوم اليميني على جهاز القضاء ولا سيما على المحكمة العليـا، لا بُدّ من أن نسـتعيد أن ليفين ارتسـم في الذهن خلال السنوات القليلة الفائتة باعتباره أحد أكثر النشيطين داخل الليكود والكنيسـت في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية في إسـرائيل إلى ناحية تكريس هيمنة اليمين على شتى مناحي الحياة.

وفـي سـياق مقابلـة صحافية مطوّلـة أجراهـا المحلل السياسي لصحيفة "معاريف" شالوم يروشالمي مع ياريف ليفين في تشـرين الثاني ٢٠١١، وكرّرنا اقتباسـها كثيرًا، حدّد هـذا الأخير بملء الوضوح أن غايـة مثل هذا التغيير تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المسـتوى الإسرائيلي الداخلي.

وهذه الأهـداف هي: أولًا، المحكمـة العليا التي وصفها ليفيـن بأنها "تيار يسـاري لنخبة ضئيلة مـن حي رحافيا الأشـكنازي (في القـدس الغربية) تتبنى جـدول أعمال ما بعد صهيوني"؛ ثانيًا، وسـائل الإعـلام التي وصفها بأنها "تمـارس حرية التشـهير والتحقيـر"؛ ثالثًـا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها "تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية"!

وليس مبالغة القـول إنه على مدى السـنوات التي مرّت منذ إطلاق تلك الأقـوال، تمت- بكيفية ما- إصابة الهدفين الثانـي والثالث (طالع مقال يشـاي منوحين، ص ٥، ومقال هشام نفاع، ص ٨).

وما بقي ماثلًا في الوقت الحالي هو إصابة الهدف الأول.

والفرصـة المواتية لذلك هي في تغيير تركيبة المحكمة العليا من خلال التحكّم بهوية أغلبية قضاتها.

ولئن كان الشيء بالشـيء يُذكـر، فإنه بالتوازي مع "رؤية ليفين" هذه ظهـرت رؤى تحليلية يمكن القول اليوم إنها استشـرفت بكفاءة ملفتة ما سـوف يترتب عليها مما هو حاصل فعلًا هنا والآن.

مهما تكـن هذه الرؤى، من الأهمية التنويه بتلك التي عبّر عنها البروفسـور زئيف شـتيرنهيل (مـن الجامعة العبرية في القدس) منذ سـنة ٢٠١١، وأشـار فيها إلى أن هذا اليمين الـذي يمثله ليفين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاسـتيطانية، التي أكد أنها تحظى بحكم ذاتي جغرافي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشـرطة، و"الذراع المحترمة" (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيسـت. وفـي قراءته فإن العنف الاسـتيطاني الفظ المُعربـد في المناطق الفلسـطينية كل يـوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشـارع الإسرائيلي، ليس أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والـدؤوب "الذي يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها". وأضاف أن تحويل غير اليهود إلـى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي. وشدّد على أنه "إذا منحت الدولـة أفضلية قيميـة لليهود، وهي أفضلية سـتتدحرج بالضـرورة إلـى أفضليـة سياسـية، إن لم تكـن اجتماعية واقتصادية، فإنهـا تكفّ عن أن تكون دولـة ديمقراطية"!.

وبالوسع أن نضيف: عندها ستصبح "دولة ليفين"!.

على أعتاب انتخاباته العامة

اتحاد النقابات الإسرائيلية العامة كان وما زال ملعبا داخليا لحزب العمل!

كتب برهوم جرايسي:

يستعد اتحاد النقابات الإسرائيلية العامة "الهستدروت" لإجراء انتخابات عامة، في أواخر شهر أيار ٢٠١٧. وحتى الآن يبدو وكأنه ستجري انتخابات بين كتلتين تجمع كل واحدة منها أحزابا، الأولى يرأسها الرئيس الحالي آفي نيسانكورين من حزب العمل، والثانية برئاسة النائبة من ذات الحزب شيلي يحيموفيتش، إلا أن الأخيرة تواجه مشكلة دستورية، تكمن في أحقيتها برئاسة كتلة "البيت الاجتماعي"، وهو ما ستبت به المحاكم في الأسابيع المقبلة.

وكان نيسانكورين قد نجح في الأشهر الأخيرة في اقامة ائتلاف شامل، يضم أيضا كتلة المعارضة الأكبر "البيت الاجتماعي"، في توجه واضح لعدم اجراء انتخابات، وأن تكون النتيجة بالتزكية، تثبت من جديد التوزيعة الحزبية القائمة منذ انتخابات العام ٢٠١٢. إلا أن شكل اندفاع يحيموفيتش إلى هذه الانتخابات، ومن قبلها شخصيات أخرى في الحزب، يؤكد أن "الهستدروت" التي فقدت بقدر كبير جدا، من القدرة المفترضة للدفاع عن حقوق العاملين، ما زالت مرتعا وملعبا داخليا لحزب العمل، رغم ضعف الحزب في الساحة السياسية العامة.

فقد أعلنت النائبة يحيموفيتش، قبل أسبوعين، نيتها خوض الانتخابات لرئاسة الهستدروت، على رأس القائمة الانتخابية "البيت الاجتماعي"، التي تشكلت في انتخابات ٢٠١٢، برئاسة النائب من حزب العمل إيتان كابل، إلا أن كابل الذي خسر المنافسة، خرج فورا من عضوية المجلس العام للهستدروت، بينما التحالف تفرّق إلى كتل الأحزاب التي شكلته. في حين أن القائمة الأساسية التي في صلب هذا التحالف انخرطت في الائتلاف الذي يقود الهستدروت. ولا علاقة دستورية لكابل بالقائمة، ولا صلاحية له بالتوقيع على اي مستند متعلق بها.

ورغم ذلك فإن كابل وقع اتفاقا مع يحيموفيتش على أن ترأس القائمة، في حين أن الكتلة التي تمثل القائمة كان يجب ان تعلن عن نيتها خوض الانتخابات على رئاسة الهستدروت في الاسبوع قبل الأخير من شهر كانون الثاني الماضي، وهذا لم يتم. وقال القائمون على الكتلة إنهم يرفضون ترشيح يحيموفيتش، وأن لا حق من ناحية دستورية ولا قانونية لايتان كابل بالتوقيع على اتفاقية كهذه.

وفي اطار الحرب الداخلية في حزب العمل وفي "البيت الاجتماعي"، بادر كابل الى عقد اجتماع لما أسماه "مجلس عام البيت الاجتماعي"، واتخذ قرارا بترشيح يحيموفيتش. إلا أن الوكلاء القانونيين لهذه القائمة يصرون على عدم أحقية المجلس الذي اجتمع، وهم سيتوجهون الى القضاء، بدءا من الداخلي للبيت الاجتماعي، ومن ثم الى القضاء العام.

ولكن بمعزل عن وجود انتخابات عامة أو عدمها، فإن هذه الممارسات في حزب العمل، واستحضار شخصيات بعيدة في كل واحدة من الانتخابات للمنافسة على قيادة الهستدروت، يؤكد أن هذه المؤسسة كانت وما زالت مرتعا لحزب العمل ومركز قوة له تأثير على قواعد الحزب، كونها أيضا مشغّلا وصاحب خزينة ليست قليلة، رغم أنها باتت هامشية، أمام القوّة الاقتصادية الضخمة التي كانت لاتحاد النقابات على مر عشرات السنين.

خلفية تاريخية

بعد العام ١٩٤٨، تحول الاتحاد العام للنقابات الخاص بالعمال اليهود في فلسطين، أيام الاستعمار البريطاني، إلى اتحاد النقابات المعترف به رسميا، "الهستدروت"، وبات العنوان شبه الوحيد للعمال والنقابات. وساعد في هذا أن "الهستدروت" كانت تحت سطوة العصابات الصهيونية، التي شكلت لاحقا حزب "مباي" (حزب عمال أرض إسرائيل)، حزب العمل حاليا، الذي انفرد تقريبا في الحكم، في السنوات الـ ٢٩ الأولى لإسرائيل. وخلال تلك السنوات، حققت "الهستدروت" قوة ضخمة مستفيدة من حكومات حزبها، وبنت اقتصادا متشعبا، بلغ حتى مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، ما يعادل ٣٠٪ من اجمالي الاقتصاد الإسرائيلي.

وشملت القوة الاقتصادية شبكة مصانع بنيوية ضخمة، وشركات بنى تحتية، وأكبر بنك إسرائيلي "بنك هبوعليم" (العمال)، وعدة قرى زراعية تعاونية، وأضخم شبكة عيادات مرضى، ولها أكبر شبكة مستشفيات، وكان ما يقارب ٧٠٪ من المواطنين مؤمنين في هذه الشبكة، وهذا كان يمنحهم حق التصويت في الانتخابات العامة للهستدروت، التي كانت نتيجتها على مر السنين حكرا على حزب العمل، الذي طالما غير قرارات ودساتير، حينما كان يشعر أن أحد مجالس العمال في المدن والمناطق سيفلت من تحت سطوته.

وكانت الهستدروت مرتكز قوة سياسية ضخمة في السياسة العامة. وكونها مشغّلا كبيرا كان له تأثير على الشارع، ولكن أيضا على مجريات الأمور في الحزب، إذ أن الغالبية الساحقة جدا من كافة العاملين في مؤسسات الهستدروت، وفي اقتصادها المتشعب، كانت تُفرض عليهم عضوية حزب العمل إذا لم يكونوا من قبل اعضاء في الحزب، ليتحولوا إلى أذرع ناشطة في داخل الحزب والشارع، يحركهم المسؤولون عنهم.

ومع السنين، بات اتحاد النقابات "الهستدروت" رمزا كبيرا لفساد السلطة، ومع تطور العصر تغلغل التذمر من القيادة القديمة في الهستدروت، إلى داخل صفوف الحزب، فمنهم من رأى أن هذه القيادة باتت تشكل عائقا أمام تطور الحزب وتغيير قياداته. وتمهيدا لانتخابات "الهستدروت" للعام ١٩٩٤، حصل انشقاق داخل الحزب، في ما يخص الانتخابات النقابية، وليس على المستوى البرلماني، إذ في حينه كان الحزب يقود الحكومة برئاسة إسحاق رابين.

وقد حصل الانشقاق بعد أن فشلت المجموعة المتمرّدة في ضمان ترشيحها على رأس قائمة الحزب. ومن قاد ذلك التمرد الوزير حاييم رامون، الذي سيظهر لاحقا أنه لم تكن دوافعه انقاذ "الهستدروت" من مستنقع الفساد الغارقة فيه، بل ما هو أكبر. وبالفعل فإن المتمردين هم من فازوا بالأغلبية الساحقة في تلك الانتخابات، وإذا ما جمعنا الفائزين مع "الخاسرين" من ذات الحزب، سنجد أنه في المحصلة فإن الغالبية الساحقة جدا من قيادة الهستدروت هي من ذات الحزب.

الهستدروت بعد ١٩٩٤

دخل رامون إلى الهستدروت كالعاصفة مع فريقه، وأبرزهم النائب عمير بيرتس، المعروف في ذلك الحين بعلاقته بالشرائح الفقيرة، خاصة من اليهود الشرقيين. وكانت عاصفة اقتلاعية لكل ما كان قائما عليه الهستدروت. ففي المرحلة الأولى شرع رامون في بيع اقتصاد الهستدروت، بزعم تسديد العجز المالي الذي كان قائما. وكان في الانتظار حيتان المال الإسرائيليون، الذي بدأوا في تلك المرحلة بسحب استثماراتهم من الخارج، لتوظيفها في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي بدأ يشهد تحولات، منها ما كان يتناغم في حينه مع "العولمة" الجديدة، ومنها ما كان استغلالا للنشاط الاقتصادي المتنامي، مع وصول مئات آلاف المهاجرين الجدد. وكان اقتصاد الهستدروت الفريسة الأكبر التي انقضت عليها حيتان المال.

والخطوة التالية كانت الفصل التام بين عضوية شبكة العيادات، وحق الانتخابات لمؤسسات الهستدروت، تحت غطاء تخفيف "عبء" رسوم عضوية النقابات عن المواطنين، وكان هذا سببا لخروج مئات آلاف الأعضاء، ليتقلص الاتحاد من حيث العضوية، ومعهم تقلصت مداخيل الهستدروت من رسوم العضوية بعشرات ملايين الدولارات سنويا، وهذا بموازاة تقلص القوة الاقتصادية. وهذا انعكس فورا على قوة تأثير الهستدروت على قرارات السياسة الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن اتحاد النقابات الإسرائيلية كان معروفا بتواطئه مع السياسات الحكومية الاقتصادية، وأنه ليس من تلك الأصناف التي عرفتها نقابات ثورية في العالم، إلا أن هذه التغيرات انعكست سلبا أكثر من أي وقت مضى على سوق العمل الإسرائيلية. والمتضرر الأول من هذا كان القطاع الخاص، الذي لم تعد تسري عليه اتفاقيات عمل، تفرضها "الهستدروت"، وشيئا فشيئا باتت "الهستدروت" تجمع النقابات الكبيرة، وبالذات في الشركات الحكومية، التي لنقاباتها نوع من الاحتكار في كل ما يتعلق بفرص التشغيل، وشروط العمل، وليس دائما لصالح جمهور العاملين.

وعلى الرغم من الوضع القائم هذا، إلا أنه ما زال للهستدروت تأثير في سوق العمل، وبشكل خاص في القطاع العام، بمعنى مؤسسات الحكم، والشركات الحكومية، أو تلك التي للحكومة أسهم فيها.

يبقى ملعبا للحزب

غادر رامون رئاسة الهستدروت، بعد عام ونصف العام من توليها، عائدا إلى الحكومة في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء رابين، وعلى الرغم مما بدا وكأن رامون قفز لينقذ حكومة حزبه، إلا أن في حساباته ما هو أكثر: اعتقاده بالفرصة التي باتت سانحة للمنافسة على قيادة الحزب مستقبلا، ولكنه لم يفعل ذلك لاحقا.

وسلّم رامون قيادة الهستدروت لشريكه عمير بيرتس، الذي رسّخ التغييرات في الهستدروت. وعلى الرغم من الانشقاق، إلا أن بيرتس واصل هو أيضا عضويته البرلمانية في كتلة حزب العمل، أيضا في انتخابات الكنيست في العام ١٩٩٦. ولكن في العام ١٩٩٩، انشق بيرتس عن الحزب برلمانيا، واقام حزب "عام أحاد"، وخاض به انتخابات ذلك العام محققا ٣ مقاعد، ليحله قبل انتخابات ٢٠٠٣ عائدا للحزب.

لكن على الرغم من هذا الانشقاق، إلا أن بيرتس لم ينفك عن حزب العمل. وبالإمكان القول إن الانشقاق كان صوريا في قواعد العمل، ولاحقا باتت الكتلة واحدة في قيادة الهستدروت ولكن بتسمية "عوغنيم". وفي العام ٢٠٠٦، حينما بات بيرتس رئيسا لحزب العمل، بعد أن هزم شمعون بيريس، قرر الاستقالة من رئاسة الهستدروت، إذ أنه بموجب القانون الذي أقر من قبل، فإن عضو الكنيست لا يمكنه أن يكون رئيسا للهستدروت، في اطار منع ازدواجية المناصب الفعلية.

وسلّم بيرتس رئاسة الهستدروت للرجل القوي في الحزب وفي الهستدروت، عوفر عيني، الذي كان رئيس قسم التنظيم المهني. ورئاسته للهستدروت زادته قوة في الحزب، وبات يتدخل أكثر في حزب العمل، وتميّز بعلاقاته المتشعبة بحيتان المال. ومعروف عنه أنه كان عراب دخول حزب العمل برئاسة إيهود باراك إلى حكومة بنيامين نتنياهو في العام ٢٠٠٩.

وخاض عيني الانتخابات لرئاسة الهستدروت على رأس قائمة "عوغنيم"، التي بضمنها حزب العمل وأحزاب أخرى، في أيار ٢٠١٢. أما منافسه فكان النائب إيتان كابل، السابق ذكره، والبارز في حزب العمل وشكّل هو أيضا قائمة تضم أحزابا، وحصلت القائمة على ما يزيد عن ٣٠٪ من الاصوات، قبل أن تتفكك إلى عدة كتل في الهستدروت، وبدأت تنضم تدريجيا إلى ائتلاف عيني.

وفي حينه كان كابل أبعد ما يكون عن القضايا الاجتماعية والعمالية، وكما يبدو بحث لنفسه عن منصة ليقفز من خلالها إلى واجهة الأحداث. واختار كسابقيه خشبة القفز المسماة "الهستدروت"، إلا أنه لم يكن يجيد أصول اللعبة، ولم يدرك أن اتحاد النقابات حصن من فيه، أي حصن الجهاز القادر على صد أي داخل جديد.

وقبل عامين غادر عيني منصبه، متوجها لعالم الاقتصاد. وحسب تقارير فقد تحول عيني من "عمالي" إلى مستثمر شريك لحيتان مال. وتولى مكانه آفي نيسانكورين، الذي كان هو أيضا رئيسا لقسم التنظيم المهني، إلا أنه كان في الظل، ولا يتمتع بالشخصية القوية التي لدى سلفه. ولكن الرئيس الجديد نجح في تشكيل ائتلاف شامل في الهستدروت، تمهيدا للانتخابات المفترضة؛ وبقصد واضح هو أن لا تتم الانتخابات، من خلال تثبيت الوضع القائم لجميع الكتل، التي ستستفيد من توزيع الوظائف في قيادة الهستدروت، والميزانيات التي تتلقاها الكتل والأحزاب خلال الدورة الجديدة.

يحيموفيتش

قرار شيلي يحيموفيتش المنافسة على رئاسة الهستدروت يندرج في ذات حسابات سابقيها. فهذه الصحافية التي تميزت بمواقفها الجريئة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حينما كانت خلف المايكروفون، في أشهر برنامج إذاعي في القناة الإذاعية العامة، دخلت إلى الكنيست في العام ٢٠٠٦، بعد أن تلاقت مع رئيس حزب العمل في تلك المرحلة عمير بيرتس، وحصلت على مكان متقدم في لائحة الحزب.

إلا أن يحيموفيتش بدأت شيئا فشيئا تتقلب في مواقفها، وفي كثير من المحطات أبدت تواطؤا مع مواقف اليمين سياسيا واقتصاديا. ولاحقا نجحت في الفوز برئاسة حزب العمل، بعد انشقاق رئيس الحزب إيهود باراك في مطلع العام ٢٠١١ عنه. وقادت يحيموفيتش حزبها في انتخابات ٢٠١٣. وفي حملة الانتخابات قالت إنه يجب انزال قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن واجهة أجندة العمل السياسي، لأنه لا شريك في الجانب الفلسطيني، وأن على إسرائيل أن تقوي اقتصادها، لأنه بقوة اقتصادها تستطيع فرض حلول.

وواجهت يحيموفيتش انتقادات حادة حتى داخل حزبها، وحملها الحزب مسؤولية النتيجة الهزيلة التي حصل عليها في تلك الانتخابات، ١٥ مقعدا، رغم أنه زاد بمقعدين عن انتخابات ٢٠٠٩. وخسرت رئاسة الحزب بعد عام لصالح إسحاق هيرتسوغ.

وكما يبدو، تستنتج يحيموفيتش استحالة عودتها لرئاسة الحزب، بعد أن المحت في وقت سابق إلى احتمال منافستها مجددا. ولهذا فهي ستجرب "حظها" في النقابات، رغم صعوبة ترشحها كما يبدو حتى الآن.

وفي المحصلة، من الضروري الإشارة إلى أنه على الرغم من سطوة حزب العمل على اتحاد النقابات، إلا أن الاتحاد يبقى أضعف من أن يعيد القوة السابقة التي عرفها الحزب، وأن يعيده إلى منافس قوي على السلطة.

ضرب النقابات يتحقق

بعد ٢٣ عاما على الانقلاب الذي قاده حاييم رامون، ومن يقف خلفه، يتأكد أن هدف "التحديث" المزعوم كان ضرب مكانة النقابات، كأمر ضروري للانفلات الاقتصادي الذي سعى له حيتان المال، وإلى جانبهم المؤسسة الحاكمة. فاتفاقيات الأجور هي من نصيب النقابات القوية فقط، في حين أن الاتفاقيات العامة، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص، باتت في خبر كان.

وهذا ما تدفع ثمنه الشرائح الفقيرة، وخاصة أولئك الذين يتقاضون رواتب الحد الأدنى وما دون، أو الذين يتقاضون رواتب ترتكز على راتب الحد الأدنى مع اضافات. فعلى الرغم من أن الراتب ارتفع في السنوات الأربع الأخيرة بنسبة ١٥٪، وفي السنوات العشر الأخيرة ككل بنسبة ٣٠٪، إلا أن هذه الزيادة جاءت بعد جمود سنوات، والقيمة الشرائية لراتب الحد الأدنى، أقل مما كانت عليه قبل ١٧ عاما.

ورأينا أن ثلاثة رؤساء للهستدروت في الفترة السابقة ومنافسين مركزيين آخرين على رئاسة الهستدروت بمن فيهما يحيموفيتش، استخدموا الهستدروت كخشبة قفز سياسية أو اقتصادية، وأيضا كأداة لخدمة أرباب العمل وحيتان المال، على حساب الشغيلة.

عمير بيرتس.

شيلي يحيموفيتش.

«مركز حملة» ينشر «مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الإسرائيليّة»

٦٧٥ ألف منشور عنصري وتحريضي ضد العرب خلال ٢٠١٦!

* نسبة العنصرية والتحريض على الإنترنت ترتفع كلّما زاد التحريض من طرف القيادات الإسرائيليّة *

نشر «مركز حملة» المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ- قبل أقل من أسبوعين نتائج بحث أجراه يرصد العنصرية والتحريض في منشورات الناشطين الإسرائيليّين على الشبكات الاجتماعيّة.

وتظهر النتائج تفاقم العنصريّة وتفشّي الكراهيّة والتحريض ضد العرب والفلسطينيين في هذه الشبكات.

ويكشف البحث أنّ ٦٠ ألف متصفح إسرائيلي كتبوا على الانترنت منشورًا عنيفًا واحدًا على الأقل ضد العرب، حيث وجد ٦٧٥ ألف منشور عنصريّ أو تحريضيّ كتب ضد العرب على الشبكات الاجتماعيّة في العام ٢٠١٦، بمعدل منشور كل ٤٦ ثانية، غالبيّتها على «فيسبوك»، أي ضِعفي ما كان عليه العدد في العام ٢٠١٥، والذي نشر فيه ٢٨٠ ألف منشور مشابه.

ويشير البحث على نحو خاص إلى انعكاس التصعيد الذي تمارسه القيادات الإسرائيليّة والإعلام الرسميّ، حيث ترتفع نسبة العنصرية والتحريض في المحتوى الإسرائيلي على الإنترنت كلّما زاد التحريض من قبل القيادات الإسرائيليّة. وظهر هذا جليًا حين اتهم المواطنون العرب بإشعال الحرائق في إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٦، وحين أثارت وزيرة الثّقافة الإسرائيليّة ميري ريغف، ضجتها ضد الشاعر محمود درويش ومغني الراب تامر نفار، في حفل توزيع جوائز للإنتاج السينمائي جنوب إسرائيل احتجاجًا على أداء نفار أغنية من كلمات درويش، أو عند اندلاع قضية الجنديّ اليئور أزاريا قاتل عبد الفتاح الشريف في الخليل، ودفاع الشارع والقيادات الإسرائيليّة عنه.

وتفيد النتائج أيضًا أن جمهور البحث يتلقى معرفته عن العرب والفلسطينيّين بالأساس من الإعلام الإسرائيليّ، فنجد أنّ منشورات العنصريّة والتحريض موجّهة في أغلبها ضد سياسيّين فلسطينيّين، والذين يكثر ذكرهم في وسائل الإعلام ومن قبل السياسيين الإسرائيليين. وحصلت النائب في الكنيست حنين زعبي على الحصة الأكبر من الشتائم والتهديد والتحريض على القتل، بمعدل ٦٠ ألف منشور، يليها النائب أحمد الطيبي بـ ٤٠ ألف منشور، ثم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بـ ٣٠ ألف منشور، والنائبان أيمن عودة وباسل غطاس بـ ١٥ ألف منشور، بالإضافة إلى فريق أبناء سخنين لكرة القدم بـ١٤ ألف منشور.

وجاء نشر «مركز حملة» نتائج هذا البحث، في ظل حملة إسرائيليّة تسعى لإلصاق تهمة التحريض بالفلسطينيّين، تم خلالها اعتقال ناشطين عرب وفلسطينيين وإغلاق حسابات على صفحات الإعلام الاجتماعيّ، كما تواصل ضغطها على كل من «فيسبوك» و«غوغل» لإجبارهما على نقل بيانات المستخدمين إليها، وسنّت قوانين لإخضاع الشبكات الاجتماعية لسياساتها ومصالحها.

ورأى «مركز حملة» في بيان صادر عنه أنّ إسرائيل ومن خلال هذه الممارسات بدأت فعليًا بممارسة الاحتلال ليس على الأرض فقط بل في الواقع الرقميّ أيضًا. وقال البيان: يوجد لدى إسرائيل أكثر من ٢٠٠ ملف جنائيّ مفتوح ضد ناشطين عرب وفلسطينيين بتهمة التحريض على الانترنت، بينما لا يُسمع عن أي ملف يفتح بحق الإسرائيليين المحرّضين، وكأن هناك ضوءا أخضر لاستمرار وزيادة التطرّف في الواقع الافتراضي أيضًا، مما ينذر بأن هذه الظاهرة وإسقاطاتها مستمرة ولن تتلاشى في المستقبل القريب.

وقال مدير «مركز حملة»، نديم الناشف: «هذا التقرير بمثابة مرآة نضعها أمام المجتمع الإسرائيليّ وقياداته المحرّضة، ورسالة إلى صنّاع القرار في الشبكات الاجتماعيّة المختلفة، بأنّ تتوقف عن السياسات المنحازة والازدواجيّة، وأن تتعامل مع استباحة الدم العربيّ على صفحات مستخدميها بجدية وحزم، وبمستوى المخاطر الناجمة عن هذا التحريض. فليس لدى فيسبوك، بحسب قوانينها، ما يبرّر بقاء ٦٠ ألف صفحة إسرائيليّة تحريضيّة فعّالة في الشبكة، وعلى رأسها صفحة الرابر العنصريّ الظل [هاتسل]».

يذكر أنّ البحث أجراه «مركز حملة» من خلال شركة «فيجو» الإسرائيليّة المتخصصة في رصد الإعلام الاجتماعي، وهي شركة فرعيّة تابعة لشركة «يفعات» لمراقبة الإعلام. وقد أحصت الشركة أكثر من ١٠٠ كلمة مفتاحيّة بالتقاطع مع شتائم وكلمات تحريض مألوفة عبر برمجيات متّقدمة، لتوصل إلى «مركز حملة» هذه الصورة المرعبة عن الكراهية والتحريض العنصري في إسرائيل.

إلى أين وصلت العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية؟ (٢-٢)

الاتفاقيات الانتقالية إمكانية وحيدة لبناء واقع دولتين بصورة تدريجية وسط وضع أهداف قصيرة الأمد وقابلة للتحقيق على الأرض

بقلم: أودي ديكل وإيما بتراك (*)

طريق مسدود

على الرغم من إعلان الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بأنهما ملتزمان بحل الدولتين استنادا إلى حدود العام ١٩٦٧، إلا أن الفجوات فيما يتعلق بشروط وكيفية التنفيذ ظلت قائمة على حالها.

إن من الصعب على المرء الشعور بالمفاجأة، بعد عقدين من المفاوضات العقيمة، إزاء حقيقة أن كل طرف من الطرفين يشكك كثيرا في رغبة وقدرة الطرف الآخر على إبداء مرونة من أجل التوصل إلى تسوية دائمة. فالفلسطينيون يرون في مواصلة أنشطة البناء في المستوطنات في الضفة الغربية برهانا على أن إسرائيل لا تنوي التخلي عن مناطق واسعة، وفي تقديرهم فإن حكومة اليمين لن تقوم بإخلاء مستوطنين من منازلهم نظرا لأنها لا ترغب، بل وربما غير مؤهلة أو قادرة على إخلاء عشرات آلاف المستوطنين، والذين يمكن للكثيرين منهم أن يقاوموا ذلك جسديا. وثمة فرضية أخرى مؤداها، وفق ذات المنطق، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تكون مستعدة، إذا ما حانت "لحظة الحقيقة"، لتقديم التنازلات المؤلمة الضرورية بغية الوصول إلى نقطة مشتركة مع معظم التنازلات الفلسطينية. وهذه الشكوك يمكن أن تفسر إصرار الجانب الفلسطيني على الحصول على إثبات بشأن جدية النوايا الإسرائيلية وذلك عن طريق تجميد البناء في المستوطنات وإيضاح خط الحدود المستقبلية والإفراج عن الأسرى والمعتقلين كشرط لاستئناف المفاوضات.

في المقابل تشكك حكومة إسرائيل في قدرة السلطة الفلسطينية على الالتزام بالاتفاق وتطبيقه، وذلك بسبب ضعفها وفقدان شرعية القيادة الفلسطينية في نظر الجمهور الفلسطيني والفجوات الواسعة بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة حماس في قطاع غزة.

ومن الملاحظ أن انعدام الثقة وغياب القدرة على جسر الفجوات يشهدان مزيدا من التعاظم وذلك بسبب إنعدام التناظر بين الطرفين. فإسرائيل دولة قوية ومزدهرة، تسيطر فعليا على الحياة اليومية للفلسطينيين، بينما تقف في مقابلها سلطة تفتقد إلى القدرات السياسية الكاملة وتعتمد بصورة تامة على المساعدة الاقتصادية والسياسية الدولية، فضلا عن أن وجودها وعملها منوطان بقرارات حكومة إسرائيل.

وقد أدى انعدام التناظر هذا إلى تجوهر الغاية الفلسطينية من المفاوضات في تكريس نصي للحقوق الفلسطينية قبل أي مفاوضات حول اتفاق قابل للتنفيذ كما أدى إلى توجه يقوم على "إما الكل أو لا شيء".

في ضوء الفجوات والعوائق المذكورة يبدو أن كلا الطرفين غير واثقين بالقدرة على التوصل إلى تسوية، كما أن كليهما يجني فائدة، كما يبدو، من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات الثنائية.

عودة إلى التوجه السيروراتي

في ضوء الظروف الحالية فإن السبيل الوحيد الممكن للإبقاء على العملية السياسية والمحافظة على خيار حل الدولتين وإعادة بناء الثقة، يتمثل في العودة إلى التوجه السيروراتي. إن استمرار الجمود يعني زيادة أعداد السكان (المستوطنين) اليهود في الضفة الغربية وبالتالي ازدياد الصعوبات في إخلاء هؤلاء السكان. جنبا إلى جنب هناك إشارات تحذير فيما يتعلق بقدرة السلطة الفلسطينية على مزاولة الحكم لفترة زمنية طويلة بنجاعة ومسؤولية، من دون حدوث تغيير جوهري في الوضع يؤدي إلى تحسين نسيج حياة السكان الفلسطينيين وتطوير إقتصادي للدولة الفلسطينية.

ثمة في الوقت الحالي نضوج دولي وإقليمي للقبول بأي طريق يتيح الخروج من الطريق المسدود. إن تسلم إدارة الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب، لمهام عملها يتيح اقتراح توجه مختلف وعدم التمسك بنموذج التسوية الدائمة وحل جميع المشاكل دفعة واحدة. إن الاتفاقيات الانتقالية هي الإمكانية الوحيدة لبناء واقع دولتين بصورة تدريجية، وسط وضع أهداف قصيرة الأمد وقابلة للتحقيق على الأرض، وذلك بموجب الصيغة أو المعادلة القائلة إن "كل ما يُتفق عليه سيطبق"، وتعزيز مكونات وعناصر التنسيق والتعاون مع السلطة الفلسطينية، وتجنيد الدعم والتدخل من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي و"اللجنة الرباعية العربية".

ولهذا الغرض هناك حاجة للخطوات التالية:

الاقتصاد والبنية التحتية: القيام بخطوات لتقليص الفجوات العميقة والمشكلات الاقتصادية لدى الفلسطينيين، والتي تؤدي إلى شعور باليأس واندلاع أعمال عنف أحيانا. ويمكن في هذا الإطار زيادة عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال القادمين من الضفة الغربية ومن قطاع غزة أيضا للعمل في المستوطنات المحيطة بالقطاع، والعمل على إقامة بنى تحتية حيوية في الضفة والقطاع في مجالات المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي والمواصلات والسكن، وتشجيع إقامة مناطق صناعية وتجارية في الضفة والقطاع في إطار تعاون إقليمي ودولي. وفي المرحلة الثانية إبداء استعداد لإعادة فتح وتحديث بروتوكول باريس الذي ينظم العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

حركة المرور والوصول: تحسين ترتيبات وأنظمة مرور الأفراد والبضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق جسر اللنبي بين الضفة الغربية والأردن، وذلك من أجل دمج الضفة والقطاع في علاقات تجارية إقليمية وعالمية، على أن يكون هناك استعداد في مرحلة لاحقة، إذا ما استتب الهدوء والاستقرار وتوفرت مساعدة إقليمية ودولية، للسماح بإقامة ميناء في غزة يتم تشغيله من جانب طرف ثالث ويستجيب في الوقت ذاته لمتطلبات إسرائيل الأمنية.

توطيد استقرار السلطة الفلسطينية: وذلك عن طريق توفير الظروف التي تتيح مستقبلا إقامة دولة فلسطينية مسؤولة ومستقرة قادرة على أداء عملها، والعمل في الوقت ذاته على إيجاد الظروف الملائمة للمفاوضات ولعمليات تتم "من أسفل إلى أعلى" وذلك من أجل تقوية مؤسسات الحكم والبنى التحتية للدولة الفلسطينية "القادمة"، بالإضافة إلى تحسين قدرات أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق سيطرتها وسلطتها لتشمل كامل الحيز الفلسطيني المأهول وسط التأكيد على مهام المحافظة على القانون والنظام وتفكيك بنى الإرهاب.

سياسة تفاضلية في موضوع البناء في المستوطنات: في المرحلة الأولى تجميد أنشطة البناء والاستثمار في المستوطنات المعزولة في عمق المنطقة الفلسطينية، ومواصلة البناء في الكتل الاستيطانية المتاخمة "للخط الأخضر" وفي القدس الشرقية، على أن يتم في مرحلة لاحقة بذل جهد إسرائيلي لتفكيك مواقع استيطانية غير مرخصة.

أرضية للاستمرار: بمقدار ما تتحسن ظروف حياة السكان الفلسطينيين، سيتحسن مستوى أداء السلطة ومستوى التنفيذ من جانب أجهزتها الأمنية، وسوف تنشأ ديناميكية بناء ثقة بين قادة ومجتمعي الطرفين، كما ستتبلور ظروف مريحة أكثر لإجراء مفاوضات لخلق واقع دولتين حتى في حال عدم نجاح الطرفين في جسر الفجوات المتعلقة بقضايا التسوية الدائمة. وعلى فرض أنه سيتم إحراز تقدم في أداء السلطة الفلسطينية وفي التنسيق بين الجانبين، سيكون في وسع إسرائيل الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود مؤقتة بناء على "خريطة الطريق".

تلخيص

إن تراكم سلسلة من النجاحات والإنجازات الصغيرة في إطار التوجه السيروراتي المرحلي يعتبر توجها أكثر واقعية من التوجه نحو التوصل إلى اتفاق نهائي كامل دفعة واحدة. إن من شأن مثل هذا التوجه أن يوفر للطرفين بيئة حياة ملائمة أكثر تساهم، خطوة بعد أخرى، في إيجاد واقع على الأرض، يتجه شيئا فشيئا نحو وجود دولتين. كما أن توفر دعم إقليمي من جانب حكومات عربية وسُنية لها مصلحة في إنهاء النزاع، من شأنه أن يساهم في تحويل هذه التسويات والحلول المؤقتة إلى واقع، بحيث تقدم أنظمة الحكم في هذه الدول للفلسطينيين الضمانات اللازمة بأن هذه التسويات المؤقتة لن تتحول إلى تسويات دائمة، وتوفر لإسرائيل في المقابل حوافز للتمسك بوجوب إحراز تقدم في العملية السياسية. إلى ذلك فإن هذه الصيغة توفر فرصة للإدارة الأميركية الجديدة لإثبات أنها غير منقطعة أو منفصلة عن مشكلات الشرق الأوسط، وإنما هي ملتزمة بالعمل على دفع حلول وتسوية خلافات. إن الامتناع عن تقديم مثل هذا الدعم يعني إخلاء الساحة للأصوات المتطرفة التي ترفض المساومة ولا تأخذ بالحسبان الانعكاسات البعيدة المدى.

(*) أودي ديكل- عميد احتياط وباحث كبير في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب. إيما بتراك- مساعدة بحث في "معهد دراسات الأمن القومي". هذا المقال ظهر في العدد الأخير (كانون الثاني ٢٠١٧) من فصلية "عدكان إستراتيجي" (المستجد الإستراتيجي) الصادرة عن المعهد. ترجمة خاصة لـ"المشهد الإسرائيلي": سعيد عيّاش. نُشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد السابق (٢٠١٧/٢/٧).

نتنياهو والصحافة: صلاحيات للهيمنة وتكتيكات لإخراس النقد!

كتب هشام نفاع:

يكاد لا يخلو يومٌ إخباري واحد من عنوان حول فصول الحملة المتواصلة التي يشنها رئيس حكومة اليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الصحافة والصحافيين. وهو يخصص، إلى جانب ذلك، مساحة كبيرة من صفحاته الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر، والمقاطع المصوّرة من الاجتماعات البرلمانية والحكومية الرسمية، كي يهاجم الصحافة ويدمغها بشتى أوصاف الإدانة بغية هزّ أعمدة شرعيتها ومهنيّتها، وبالتالي ضرب مصداقية نقدها وتحقيقاتها لممارساته العامة والخاصة.

المواجهة بين السلطة السياسية والصحافة هي مسألة قديمة طبعًا. وستظلّ حاضرة. إنه صدام بين ضرورات التكتّم على معلومة أو خلل، وعدم الخروج عن النص الذي تحاول إملاءه السلطة السياسية؛ وبين الجهة التي يُتوقع منها ويُفترض بها كشف الجوانب غير المشرقة في أداء الأولى، حتى لو عملت الاثنتان في نسق هيمنة اجتماعيّ واحد. هذه الجملة الأخيرة جاءت للاستدراك، لأن التعارض ليس قيميًا بالضرورة. قد يكون صدام مصالح أيضًا، كأن تمثل الصحافة تيارًا ما في المؤسسة الحاكمة، يعارض تيارًا آخر يحتلّ الحكم في الوقت الراهن. هذا مثلا وضع نتنياهو: معارضوه في الإعلام العبري ليسوا ثوريين جذريين مناهضين للمؤسسة والنظام وسياساته العميقة. بل هم شركاؤه في المؤسسة الصهيونية الحاكمة بنطاقها الواسع. يجدر الانتباه إلى هذا وعدم تحميل الأمور فوق سعتها.

لكن نتنياهو يتميّز بأنه من صنف الزعماء الذين وضعوا الصحافة على مهدافهم بصفة عدوّ، بغير قليل من الهوس. قبل تناوُل حيثيات من أدائه في هذا الباب، يجدر التنويه بواقعتين من النظام الذي يشكل نموذجًا يُحاكى ويُحتذى بالنسبة للمذكور: إنه نظام الولايات المتحدة الأميركية. فبعد انتهاء حكم الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) تم تسريب تسجيل بينه وبين أحد مساعديه وصف فيه الصحافة بقوله: "إن الصحافة هي عدوتنا. عدوتنا، هل تسمع؟ لأنها تحاول غرس السكين في أجسادنا". اليوم لا حاجة لتسجيلات ثم تسريبات من أجل فهم وجهة نظر الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب. لأنه يقولها علانية من خلال سيل كتاباته على "تويتر": "إن صحافة الأخبار المضللة (نيويورك تايمز، إن بي سي نيوز، آي بي سي، سي بي إس، سي إن إن) ليست عدوي أنا، بل عدو الشعب الأميركي".

هذا الموقف الرجعي من الصحافة - رجعي لأنه محافظ يرفض توسيع الأفق والسياق ومساحة الجدل والنقد، وبالتالي الوعي - هو موقف يحمله بدرجة تعصّب ربما أشدّ، زعيم يمين إسرائيل. فهو يصرّ على التمسّك بزمام الوزارة القادرة على التأثير والتدخّل في صياغة جهاز الصحافة والإعلام عمومًا: وزارة الاتصالات. وحين اضطر مؤخرًا لرفع قبضته عنها لمقتضيات قضائية، سأشير إليها بعد قليل، اهتمّ بنقل محدود لا أكثر للصلاحيات، إلى أحد أكثر الوزراء ولاءً له، تساحي هنغبي.

ملاحقة المنتقدين ودعم المحابين

بدأت وزارة الاتصالات في إسرائيل عملها كوزارة للبريد عام ١٩٥٢. وحملت اسمها ووظيفتها الجديدتين عام ١٩٧١ "كجهة لنَظم سياسة الرقابة والإدارة لمسائل طيف موجات البث" (موقع الوزارة). هذه الصلاحية تمنح الحكومة تأثيرًا وقوّة في تخصيص مساحات البث و"صناعة الإعلام" وهوية أصحابه. تعرّف الوزارة سياستها في مجال البث الجماهيري كالتالي: "لبرلة متمحورة في تطوير تنافس في سوق الإعلام" و"انفتاح على التنافس والخصخصة (...) من منطلق أن الانفتاح على التنافس يؤدي إلى النمو، زيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، زيادة أماكن العمل، خفض الأسعار" وغيرها. من صلاحيات الوزارة: منح تراخيص وإجراء رقابة على شركات تزويد خدمات الاتصالات، بينها شركة الهواتف "بيزك"، ومنح تراخيص وإجراء رقابة على خدمات التلفزيون ورسومها.

هذا التوجه الذي يضع "الانفتاح والخصخصة"، قيم الرأسمالية الأساسية، بوصلة له، حين يترافق مع صلاحيات للتحكم بمساحات البث التلفزيوني وتنويعته، يتحوّل إلى أداة هامة هائلة القوّة للتحكّم بأيدي السياسي.

مثال: معروف عن نتنياهو مثلا قيامه بحملة ملاحقة علنية ضد "القناة العاشرة" لأنها كشفت عددًا من الملفات التي يشتبه بارتكابه مخالفات فيها، ولأن معلقيها يكثرون من انتقاده هو وحكومته. فجرت محاولات لإغلاق القناة وخنقها ماليًا، من خلال استغلال أطر برلمانية تتحكم بها أحزاب الحكومة. بالمقابل، جرى إعطاء ترخيص لبث نشرات إخبارية لـ"القناة ٢٠" ذات الميول الدينية واليمينية بحكم تعريفها "قناة التراث اليهودي"، وذلك للتأثير على "نغمة النقد" والقصة المسرودة في المشهد الإخباري.

مع تواتر الكشوفات عن الشبهات التي تلف رئيس حكومة اليمين، قدّم زعيم حزب "المعسكر الصهيوني" إسحاق هيرتسوغ، الشهر الفائت، التماسًا إلى المحكمة العليا ضد مواصلة حيازة نتنياهو حقيبة الاتصالات بسبب تضارب المصالح الناجم عن علاقاته مع الملياردير أرنون ميلتشين الذي يشتبه بحصوله منه على "هدايا" و"عطايا" بمئات ألوف الشواكل، وهو الذي يحوز حصة من ملكية "القناة العاشرة". كذلك، أشار الالتماس، جرت تحقيقات مطوّلة مع نتنياهو بشأن اجتماعاته السرية مع أرنون موزيس، صاحب جريدة "يديعوت أحرونوت" التي تناولت تقليص انتشار جريدة "يسرائيل هيوم" المنافسة للأولى، مقابل نيل تغطية إعلامية أكثر إيجابية من جهة موزيس.

المحكمة أمرت نتنياهو بتسويغ عدم تنازله عن حقيبة الاتصالات. لكن قرار نتنياهو كان، كعادته، ملتويًا. لم يفلت الوزارة من يديه بل قام بنقل صلاحيات حيازتها إلى الوزير المؤتمن والمقرّب منه هنغبي، ولمدة ثلاثة أشهر فقط، (وهي الفترة القصوى التي يسمح بها القانون لأيّ نقل مؤقت للصلاحيات). "وبعد هذه الفترة سنتخذ قرارات"، علّق نتنياهو. لكن هيرتسوغ من جهته رفض الخطوة وأعلن مواصلته هو وحزبه إجراءات الدعوى القضائية ضده.

عقيدة الخصخصة وهوَس التحكّم

العداء الذي يكنّه ويعلنه ويحمله رئيس حكومة اليمين الإسرائيلي للصحافة، يشكل أكبر راياته السياسية. فلطالما اتهم وسائل الإعلام بالتآمر لإسقاطه وحزبه من الحكم، في إشارة إلى نشر معلومات مسرّبة من تحقيقات الشرطة معه في عدد من الملفات التي تفوح منها رائحة شبهات الفساد واستغلال الصلاحيات لأغراض نفعية شخصية. مثلا، كتب على صفحته في موقع "فيسبوك" قبل أسابيع: هناك حملة مبلورة للضغط على النائب العام وجهات أخرى في النيابة العامة لتقديم لائحة اتهام ضدي. ويجري يوميًا توزيع كلمات منتقاة بدقة تتضمن الكذب المقصود.

وسبق ذلك إطلاقه حملة تجريح عنيفة كانت في مركزها الإعلامية البارزة في القناة التلفزيونية الثانية د. إيلانه دايّان متهمًا إياها "بالمشاركة في مؤامرة" لإسقاط حكومته. وقد رفض أن تجري دايان حديثا معه في إطار برنامجها الاستقصائي "عوفداه" عن أسلوب عمل مكتبه، والدور الذي تلعبه زوجته سارة في تعيين المسؤولين. وبعد ذلك أرسل مكتب نتنياهو للإعلامية بيانا مكتوبا مليئًا بالتهجم والتجريح. ولوحظ دمج عبارات/ اتهامات بـ"اليسارية" في البيان. وزعم أن "ثلثي الإسرائيليين يعتقدون أن وسائل الإعلام لها ميول يسارية". ولوّح مهددًا بضرورة "إجراء إصلاحات في هيئة البث العامة". ولوحظ هنا استخدامه لعقيدة "انفتاح السوق والخصخصة" لتبرير تهجمه العنيف، بالقول إن "برنامج دايان (...) يبين على نحو مثالي سبب احتياج صناعة الإعلام للإصلاح. وأنا عازم على فتح السوق أمام المنافسة لإتاحة المزيد من تنوع الآراء". المختصون في الشأن الإعلامي لاحظوا ما سَمي "الفوضى الإعلامية" التي أنتجتها توجهات نتنياهو الراغبة في الهيمنة. المحامي إلعاد مان المستشار القانوني لمؤسسة "سيفنث آي" المعنية بمراقبة الإعلام علّق قائلا: "ما نراه هو محاولة شاملة من نتنياهو وحكومته للسيطرة على كل أشكال الإعلام".

شبكات الإعلام العالمية اهتمّت هي الأخرى بالموضوع لحدّة التهجمات وشدة الحملة. مثلا، كتبت وكالة "رويترز" عن موافقة نتنياهو في ٢٠١٤ على إقامة شبكة إعلامية عامة جديدة بديلة لـ"سلطة البث" الحالية التي طالما وصفها بأقذع النعوت. وأعلن أن الشبكة الجديدة ستكون جاهزة للانطلاق في كانون الثاني. واستعانت المؤسسة الجديدة بالفعل بخمسمئة موظف وخططت لضم ١٥٠ آخرين. لكن نتنياهو يرغب الآن في وقف العملية. ولم يعلن السبب لكن حلفاءه تحدثوا عن ارتفاع التكاليف بينما قال رئيس ائتلافه دافيد بيتان في تشرين الأول إن السبب هو تحيزها ضد نتنياهو، واحتواؤها "أناسًا لهم أجندة يسارية ومناهضة للحكومة والمؤسسة". نتنياهو لا يكتفي بهيمنته المستمدة من جريدة "يسرائيل هيوم" التي يملكها ملياردير القمار الأميركي شلدون إدلسون. ويعتبر مراقبون رئيس حكومة اليمين "محررًا خفيًا" لها ما جعل منظمة "فريدم هاوس" المعنية بحرية الإعلام تخفض تصنيف إسرائيل إلى "حرّة جزئيا". وشبه بعض المعلقين الإسرائيليين نتنياهو بالرئيس التركي أردوغان كإشارة إلى حملات التطهير ضد الصحافة والصحافيين.

أداة للتحكم بنوعيّة المعلومة

وزارة الاتصالات كأداة للتحكم بنوعيّة المعلومة التي يُسمح ببثها ويشترط بمطابقتها رؤى السلطة، تجسدها القصة التالية: قبل نحو أربعة أشهر قرر مدير عام الوزارة، اسمه شلومو فيلبر، ومعروف عنه قربه من أكثر حلقات اليمين الاستيطاني انغلاقًا وتشددًا، أن يعاقب محطة تلفزيونية لم ترُق له ولرؤسائه صورة تغطيتها للواقع. وهكذا، أوقف الدعم الذي قدمته الوزارة لقناة اسمها "القناة الاجتماعية" مبرّرًا ذلك بمقولة تخوينية من الوزن الثقيل: "التآمر تحت أركان الدولة ومنح منبر لنزع شرعية جنود الجيش الإسرائيلي".

لماذا؟

مجموعة منظمة من جنود الاحتياط طلبت من الحكومة وقف دعم "القناة"، والمقدّم لها من خلال أربع وظائف تؤديها مجندات في "الخدمة القومية" وهي بديلٌ عن الخدمة العسكرية. منظمة جنود الاحتياط تلك ادّعت أن "القناة" عبارة عن "منظمة تنشط ضد دولة إسرائيل، تدعم رفض الخدمة العسكرية وتغطي نشاطات الـ BDS بشكل إيجابي". وقد سارع لدعم هذا الموقف الزعيم في حزب المستوطنين "البيت اليهودي" ووزير الزراعة أوري أريئيل. وتنوّعت الاتهامات بمختلف الألوان للقناة الاجتماعية: معادية للصهيونية، مؤيدة للمقاطعة، متآمرة على الدولة وقس على ذلك. كذلك "جرّمت" أوساط اليمين "القناة" لأنها نشرت مقالا اعتبر إحدى جرائم الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة عام ٢٠١٤ "إرهاب دولة أو إرهابًا منظمًا".

هذا هو شكل الصلاحيات وتطبيقاتها التي يريد نتنياهو التمسك بها من خلال اختبائه خلف ستار من الدخان المؤلف من اتهامات للصحافة بـ "اليسارية". الصحافة التي يهاجمها ليست يسارية بأي شكل. أما الأصوات اليسارية أو المختلفة فعلا فهي التي تسارع أذرعه لاقتناصها وسط صمت الصحافة المهيمنة، نفسها. مفارقة؟ ليس بالضرورة، فكما ورد أعلاه: هذا وذاك، السياسي والإعلام الطاغي، جزء من المؤسسة المهيمنة نفسها..

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

تراجع طفيف بنسبة ٠ر٢٪ للتضخم في الشهر الماضي

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسـرائيلي إن التضخم المالي في الشـهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني، سجل تراجعا طفيفا بنسـبة ٠ر٢٪. وهو التراجع الأدنى الذي يسجله مثل هذا الشهر في السنوات الأربع الأخيرة، كونه شهرا يشهد عادة تراجع أسعار موسمي، وقد يكون مؤشـرا لوتيرة تضخم في العام الجاري، أعلى من الوتيرة في السنوات الثلاث الماضية، التي سجلت تراجعا في التضخم.

وكان التضخم في الشهر الأول من العام الماضي ٢٠١٦، قد سجل تراجعا بنسـبة ٠ر٥٪، وفي العام ٢٠١٥ سجل تراجعا بنسبة ٠ر٩٪، وفـي العام ٢٠١٤ تراجعا بنسـبة ٠ر٦٪. وكما ذكر ففي هذا العام كان التراجع بنسـبة ٠ر٢٪. وحسـب تقرير مكتـب الإحصاء، فإن تغيير توزيع سلة المشـتريات في العام الجاري ساهم أيضا في لجم تراجع التضخم المالي.

ويقول التقرير إن التضخم تأثر من تراجع أسـعار الملبوسـات والأحذية بنسـبة تجـاوزت ٩٪، ومـن تراجع أسـعار الخضراوات الطازجة بنسبة ٢ر١٪. وفي المقابل تأثر التضخم من ارتفاع أسعار الفواكه الطازجة بنسبة ٧ر٢٪، وكلفة صيانة البيوت بنسبة ٢ر١٪.

وستتضح وجهة التضخم في العام الجاري أكثر بناء على وتيرة التضخم في الشـهر الجاري، شباط، الذي يشهد هو أيضا تراجعا، وأيضا الشـهر المقبـل، آذار، الذي يشـهد بدء ارتفاع الأسـعار الموسمية لفصل الربيع.

وكان التضخـم المالي الاجمالي للعام الماضي ٢٠١٦، قد سـجل تراجعا بنسـبة ٠ر٢٪، وهو العام الثالث على التوالي الذي يتراجع فيه التضخم. وكانت نسبة العام الماضي كالنسبة التي تراجع بها في العام ٢٠١٤، بينما التراجع في العام ٢٠١٥ قبل الماضي بنسـبة ١٪. وقد سـاهم في هذا التراجع، انخفاض أسـعار الوقود عالميا وبالتالي إسرائيليا، وأيضا انخفاض الكثير من المواد الخام عالميا.

وبموجب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، فإن التضخم تراجع في العام الماضي ككل، على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار البيوت، وفـي العام الماضي وحده ارتفعت بنسـبة ٤ر١٪، بعد أن سـجلت فـي الربع الأخير من العام ٢٠١٥ ارتفاعـا بقرابة ٧٪. وفي المقابل تراجعت أسـعار المواد الغذائية بنسبة ٥ر١٪، وأسعار الخضروات والفواكه بنسبة ٧ر٢٪.

ويتوقع بنك إسـرائيل المركزي أن ينتهـي العام ٢٠١٧ الجديد بارتفاع للتضخم، على الأقل بنسـبة ١٪، وهي تقديرات شـبيهة بتقديراته في مطلع العـام ٢٠١٦ عن ذلك العام. وكما هو متوقع، فإن بنك إسـرائيل سـيحافظ على مسـتوى الفائدة الأساسـية "الصفرية"، القائمة منذ عامين، وهي ٠ر١٪.

لأول مرة منذ عشر سنوات: هبوط في أسعار البيوت

ذكـر مكتب الإحصـاء المركزي فـي تقرير جديد له أن أسـعار البيوت هبطت في الشـهر الأول من العـام الجاري، كانون الثاني، بنسـبة ٢ر١٪، وهذه نسـبة غير مسـبوقة منذ العام ٢٠٠٧، الذي شكّل انطلاقة الوتيرة العالية في اسعار البيوت، التي ارتفعت في غضون عشر سـنوات بما بين ٥٠٪ الى ٦٥٪ بالمعدل، في حين أن مناطق كبرى، وأولها منطقة تل ابيب، ارتفعت فيها اسعار البيوت خلال الفترة ذاتها بأكثر من ٨٠٪.

وحذر بنك إسرائيل مرارا في السنوات الأخيرة من نشوء ما أسماه "فقاعة عقارية"، كتلك التي عرفتها الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠٠٧، وكانت السبب الأول في اندلاع الأزمة الاقتصادية، إذ أن أسـعار البيوت ارتفعـت الى أكثر من قيمتهـا الحقيقية، ومعها القروض الاسكانية، وتلا ذلك ارتفاع نسبة عدم القدرة على التسديد.

ويقـول محللون إسـرائيليون إنه من السـابق لأوانـه القول إن الاجراءات التـي اتخذتها الحكومة في العاميـن الأخيرين بدأت تجني ثمارا، بقصد سلسـلة من القرارات التـي هدفت الى زيادة عرض البيوت، إن كان على مسـتوى وضع مخططات لبناء عشـرات آلاف البيوت في العام الواحد، أو زيادة الضرائب على من يملك من ثـلاث بيوت وأكثر بغرض اجبار هـؤلاء على بيع بعض بيوتهم، ما يساهم في زيادة العرض.

صادرات البضائع تسجل ارتفاعا حادا بنسبة ١٨٪

أكد تقرير جديـد لمكتب الإحصاء المركزي أن صادرات البضائع الإسرائيلية سجلت منذ تشرين الثاني ٢٠١٦، وحتى نهاية الشهر الأول من العـام الجاري كانون الثاني، ارتفاعا حادا بنسـبة ١٨٪، وهـذا اسـتمرار للارتفاع الذي حصـل في الاشـهر الثلاثة التي سـبقت، بنسـبة تجاوز ١١٪. وهذه المعطيات تأتي بعد أكثر من عامين على التراجع المسـتمر في صادرات البضائع، مقابل ارتفاع متواصل في صادرات الخدمات.

وقـال التقرير إنه على الرغـم من الارتفاع الكبيـر الحاصل في صـادرات البضائع، إلا أن الصـادرات في الشـهر الأول من العام الجـاري، كانت أقل ممـا كانت عليـه في ذات الشـهر من العام الماضي، مقارنة بالاسـتيراد. وحسـب التقرير، فإن الاستيراد في الشهر الماضي بلغ ٧ر٢٠ مليار شـيكل (٤٨ر٥ مليار دولار)، مقابل صادرات بقيمة ١٨ مليار شـيكل (٧٣ر٤ مليـار دولار)، ما يعني أن العجز في الميزان التجاري بلغ ٧ر٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧١٠ ملايين دولار، مقابل عجـز بقيمة ١٠٦ ملايين دولار بين الصادرات والاستيراد في ذات الشهر من العام الماضي.

ويقـول التقرير إن من أبـرز عوامل ارتفاع الاسـتيراد، الارتفاع المتواصل في استيراد السيارات الجديدة، الذي سجل في الشهر الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٦٦٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي، ويجري الحديث عن ٤٥ ألف سيارة، إلا أن القسم الأكبر من هذه السيارات هو صفقات تم ابرامها في الشهر الأخير من العام الماضي، اسـتباقا لتغييرات ضريبية من شأنها أن ترفع أسـعار السـيارات. إلا أن هبوط قيمة الدولار أمام الشيكل، ومعه أيضا اليورو، يساهم في لجم رفع أسعار السيارات الجديدة.

مفاوضات تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي:

تعهد بأولوية للأردن ومفاوضات لمد أنبوبين إلى تركيا وإيطاليا

*تعهدات الحكومة الإسرائيلية للأردن دفع بشركة نوبل إنيرجي لزيادة استثماراتها في حقل الغاز الأكبر *مفاوضات متقدمة مع تركيا لمد أنبوب بطول ٥٣٠ كيلومترا ومفاوضات أولية مع إيطاليا لمد أنبوب بطول ٢٢٠٠ كيلومتر عبر قبرص واليونان*

أعلنت شـركة نوبـل إنيرجي في الأسـبوع الماضي عن اسـتثمار جديد بقيمة نصف مليار دولار، في حقل الغاز الأكبر الذي تسـيطر عليه إسـرائيل فـي البحر الابيض المتوسط، والمسـمى "لفياتان"، بعد أن قدمت الحكومة الإسـرائيلية تعهد للحكومة الأردنية بمنح الأردن أولوية في صادرات الغاز على مدى ١٥ عاما، وهو التزام سياسـي مألـوف في مثل هذه الحـالات لضمـان الصفقة. وقالت مصادر إسرائيلية إن المفاوضات باتت متقدمة مع تركيا لمد أنبوب إلى شـواطئها، في حين بدأت مفاوضات أخرى مع ايطاليا لمد أنبوب الغاز الأطول في العام.

وكانـت صحيفـة "ذي ماركـر" الإسـرائيلية التابعة لصحيفة "هآرتس" قد كشـفت في الأسبوع الماضي، عن أن وزير الطاقة الإسـرائيلي يوفال شتاينيتس، بعث قبل أسـبوعين برسـالة إلى الحكومة الأردنية، تتعهد فيها إسرائيل بعدم المس باتفاقية الغاز الموقعة بين الأردن وشركة ليست مسجلة في إسرائيل، طوال فترة العقد من ١٥ عاما، وذلك بناء على طلب الأردن.

وتعد صفقة الغاز مع الأردن الأكبر حتى الآن، إذ بموجبها سيحصل الأردن على ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز، بقيمة ١٠ مليارات دولار. لكن الصفقـة تأخرت لمدة عامين على ضوء انهيار أسـعار الغاز في العالم، وأيضا بسبب حملة الاعتراضات التي شهدها الأردن ضد صفقة الغاز.

وحسب الصحيفة، فإن رسـالة الوزير الإسرائيلي جاءت بنـاء على طلب الأردن، الذي تضمن أيضا مصادقة مجلس إدارة شـركة "نوبـل إنيرجـي" عليها، وهـي واحدة من شـركتين تديران حقل الغاز. وتؤكد الصحيفة أن الأردن رفض التعهـد بالمقابل بارسـال تعهد خطـي بتنفيذ الصفقـة، ما يعنـي أن الالتـزام هو أحـادي الجانب من إسـرائيل. وأشـارت الصحيفة إلى أنه علـى الرغم من أن الغاز سيصل مباشرة إلى الأراضي الأردنية، عبر خط أنبوب غاز خاص، إلا أن الأردن وقع الصفقة مع شـركة تسـويق تدعى "أن بي أل جوردان ماركيتينغ"، وهي غير مسـجلة اطلاقا في إسـرائيل إذ ستشتري هذه الشركة الغاز ومن الحقل المسمى "لفياتان".

غير أن مضمون التعهد أثار شكوكا عند بعض الجهات الإسرائيلية، ما دفع "جودة الحكم" الإسرائيلية، للمطالبة بالكشـف عن كامل رسـالة التعهد، التي تبين لاحقا، أن رئيس الـوزراء بنيامين نتنياهو كان مـن بين الموقعين على الرسالة، في حين تنكر لها الوزير شتاينيتس، إلا أن الصحيفة تصر على توقيعه عليها.

وتُعد حركة "جودة الحُكم" الإسـرائيلية الأكثر فاعلية في ملاحقـة تطبيق شـفافية الحكم، وتقدم باسـتمرار دعاوى قضائية أمام المحاكم ضد مؤسسات الحكم، مطالبة بالكشف عن اجـراءات، أو تعترض على قـرارات، تتناقض مع "نزاهة الحكم". وتبين لاحقا أن التعهد الإسـرائيلي تضمن أولوية تصدير الغاز إلى الأردن، حتى في حال نقص الغاز في السوق الإسرائيلية، وهذا يناقض القانون الإسرائيلي القائم، والذي يلزم الشـركات المزودة بمنح السوق الإسرائيلية أولوية، في حال نشوب أزمة طاقة ونقص في السوق.

وأشـارت الصحيفة إلـى أن التعهدات السياسـية أمر مألـوف في اتفاقيـات الصادرات الخاصة فـي العلاقات التجارية الدولية، كما أن التعهد الإسرائيلي كان ضروريا للشركات المستثمرة في حقل الغاز المسمى "لفياتان"، وأن بنـوكا عالميـة كانت قـد طلبت من قبـل، تعهدات وضمانات من الحكومة الإسـرائيلية بشأن عمل الشركات المستثمرة في حقول الغاز، كشرط لتقديم قروض للشـركات العاملـة. وكما يبـدو فإن هـذا التعهد، دفع بشركة نوبل إنيرجي، بالإعلان مساء الثلاثاء، عن استثمار جديـد بقيمـة نصف مليـار دولار، في الحقل المسـمى "لفياتـان". في حين أن الحقل بحاجة إلى ٥ر١ مليار دولار، كاستثمارات اضافية، لضمان بدء عمله في العام ٢٠١٩.

إلـى ذلك، قـال المحلل الاقتصادي البـارز في صحيفة "هآرتس" الإسـرائيلية نحاميا شتراسلر إن المفاوضات مـع تركيا بدأت في التقدم، وفي صلبها مد أنبوب غاز من الحقل المسمى "لفياتان"، في عمق البحر المتوسط، إلى الشـواطئ التركية، بطول ٥٣٠ كيلومتـرا. وكانت قضية الغاز واحدة من أبرز دوافع اسـتعادة السـفيرين إلى كل مـن تل أبيب وأنقرة، فـي ظل ما كان يبـدو وكأنها أزمة سياسـية نشـبت بين الجانبين على مدى سـت سنوات، رغـم أن العلاقات الاقتصادية بينهما شـهدت في ذات الفترة ازدهارا كبيرا جدا بحجمه، برغم الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع حركة التجارة العالمية.

وبحسب شتراسلر فإن إسرائيل في مفاوضات أولية مع ايطاليـا، لمد أنبوب الغاز الأطول فـي العالم، بطول ٢٢٠٠ كيلومتر، وسـيمر عبـر قبرص واليونان، ما سـيفتح آفاق تصدر إسرائيلي اكبر نحو أوروبا. في الوقت الذي اصدرت فيه إسـرائيل أربع تراخيص اضافية لشركات تنقيب عن الغاز والنفط في اعماق البحر الابيض المتوسط.

يشار إلى أن وسائل إعلام إسرائيلية قالت هذا الاسبوع، إن شـركة الكهرباء الإسـرائيلية تلقت عرضا من شركات تحتكر حقولا أخرى، تسـيطر عليها إسـرائيل في البحر المتوسـط، أصغر من "لفياتان"، بسعر يقل بنسبة ٢٥٪، عما تعرضه عليه الشـركات المحتكـرة لحقل "لفياتان". وحسـب ما نشـر، فإن هذه الشـركات التي تسيطر على حقول في الشـمال، قادرة على بدء تزويد شركة الكهرباء الإسرائيلية ابتداء من العام ٢٠٢١.

إسرائيل: الغاز في خدمة "التوسّع".

انتعاش في السياحة الإسرائيلية خلال ٢٠١٦

زيادة حادة في السياحة الداخلة في الثلث الأخير من العام الماضي ما يوحي بزيادة أكبر في العام الجاري إذا بقيت الأجواء "الأمنية" على حالها

قالت تقارير السياحة الإسرائيلية إن السياحة الداخلة سـجلت في العام الماضي ٢٠١٦ ارتفاعا محدودا، بنسـبة ٤٪، مقارنـة مع العام الذي سـبق ٢٠١٥، إلا أن المعطيات الـواردة تبقـى أقل بكثير عن مسـتوى السـياحة الذي وصلته إسـرائيل في سـنوات مضت، ٤ر٣ مليون سـائح، مقابل ٩ر٢ مليون سـائح في العـام الماضي. في حين أن السياحة الخارجة سـجلت ارتفاعا حادا، بنسبة ١٥٪، وفي غالبيتهـا بحث المواطنين عن أماكن نقاهة أقل كلفة من الفنادق الإسرائيلية رغم الصرف على الطيران.

وحسـب تقرير مكتب الإحصاء، فإن السـياحة الداخلة سـجلت في العام الماضي ارتفاعا بنسـبة ٤٪، مقارنة مع العام قبل الماضي ٢٠١٥، وتجاوز عدد السـياح ٩ر٢مليون، مقابـل أقل من ٨ر٢ مليون سـائح فـي ٢٠١٥. إلا أن هذه الأعداد ما تزال أقل بكثير مما وصلت اليه إسرائيل ابتداء في العام ٢٠٠٨ ولاحقا، حينما بلغ عدد السياح ٤ر٣ مليون سـائح. وقد تراجع أعداد السياح، في أعقاب الحروب على قطاع غزة، وما خلفتـه من تدهور الأوضاع الأمنية، خاصة فـي صيف العام ٢٠١٤، وتلاه صيـف وخريف العام ٢٠١٥ بالهبة الفلسطينية.

ويشـير التقرير إلى أن السـياحة الداخلة سـجلت في الثلث الأخير من العام الماضي ارتفاعا حادا بنسبة ٣٨٪، مقارنـة مع نفس الفترة مـن العام قبـل الماضي، إلا أن الانخفاض الحاد في ٢٠١٥، تم هـو أيضا في ذات الفترة. ولكن حسب التقديرات الإسرائيلية، فإن الارتفاع الحاصل في الاشـهر الأخيرة من ٢٠١٦، هو مؤشـر لانتعاش كبير في السـياحة في العام الجاري، في حال استمرت الأجواء "الأمنية" على حالها.

وحسب التقرير، فإن السياحة الداخلة في الشهر الأخير من العام الماضي، قاربت ٢٤٩ ألف سائح، وهو العدد الأكبر منذ خمس سنوات، ففي العام ٢٠١٢، بلغ عدد السياح ١٩٥ ألفا، وقفز إلى ٢٤١ ألفا فـي العام التالي، ليهبط إلى ٢٠٣ آلاف في ٢٠١٤، وإلى ١٩٧ ألفا في العام ٢٠١٥.

ويقول مكتب الإحصاء إن السـياحة الداخلة ليوم واحد هبطـت بنسـبة ٤٥٪، وهذا يعود أساسـا إلـى الأوضاع المتفجـرة في المنطقـة، التي تفرض قيـودا على هذه السياحة المتنقلة بين عدة دول في المنطقة، المطلة على البحر الابيض المتوسط. كما أن الأوضاع في صحراء سيناء أدت إلى خفض السياحة هناك. ومن المعروف أن عشرات آلاف السياح، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، يدخلون سنويا إلى إسرائيل ليوم واحد من سيناء، لزيارة بعـض الأماكن الدينيـة، وخاصة في القـدس وجوارها، ليعودوا في ذات اليوم إلى مناطق النقاهة في سيناء.

أما فـي ما يتعلـق بالسـياحة الخارجة، فقـال مكتب الإحصاء المركزي إن ٥ر٣ مليون شخص من حملة الجنسية الإسـرائيلية غادروا إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٦، من بينهـم ٤ر١ مليون غـادروا مرتين وأكثـر، و ١١٠ آلاف هم من حملة الجنسـية الإسـرائيلية المقيمين بشكل ثابت في الخـارج. وعدد المغادرين أعلى بنسـبة ١٥٪ مما كان في العام قبـل الماضي ٢٠١٥. وقـال التقرير إن ٢٥٪ من الرحلات الجوية لهؤلاء المغادريـن والعائدين كانت في شهري الصيف، تموز وآب، ما يؤكد أن الدافع الأول للسفر هو النقاهة، والبحث عن كلفة نقاهة أقل في الخارج، على الرغم من كلفة السـفر جوا. وتبين من المعطيات الواردة أن السفر إلى قبرص شهد في العام الماضي ارتفاعا حادا، وبلغ عددهم قرابة ١٤٩ ألفا، وهذا زيادة بنسبة ٢٧٧٪ عما كان في العام ٢٠١٢، قرابة ٤٠ الفا.

أوضاع سوق العمل الإسرائيلية

فرص عمل ضعيفة لمن تجاوز الخمسين وفجوات بين رواتب تقاعد النساء والرجال!

٨٢٪ من الطلاب الجامعيين يعملون لتمويل دراستهم و٢٧٪ في وظائف كاملة ومعدل الأجور يقل عن الحد الأدنى

أظهـرت عدة تقاريـر أخيرة الكثير من الأوجه الإشـكالية جدا في سـوق العمل الإسـرائيلية، التي في واجهتها حاليا نسـبة بطالة عامة منخفضة بنحو ٦ر٤٪، بينما هناك قطاعات تواجه أزمة انخراط في سوق العمل، وتفاوت حاد في معدلات الرواتـب. ومن بين هذه التقاريـر صعوبة إيجاد فرصة عمل، لمن تجاوز سن ٥٠ عاما، وهو ما زال بعيدا ما بين ١٢ إلى ١٧ عاما عن سن التقاعد. كما أظهر تقرير آخر فجوات أخرى بين رواتب النساء والرجال، على مسـتوى المستقلين، وأيضا في رواتب التقاعـد. وفي المقابـل أظهر اسـتطلاع أن ٨٢٪ من الطلاب الجامعيين في المعاهد الإسرائيلية يضطرون للعمل لتمويل دراستهم، وأن معدل الرواتب أقل من الحد الأدنى من الأجر.

وقال بحث جديد إن العاملين الذين يفقدون مكان عملهم بغير ارادتهم بعد أن يتجاوزوا سـن الـ ٥٠، يسـتصعبون ايجـاد فرصـة عمـل تلائمهـم، وأن معدل الفتـرة التي تسـتغرق حتى يجدوا مكان عمل، تصـل إلى عامين، بينما مخصصات البطالة القانونية، لا تتجاوز سـبعة أشهر. وهذا يشـكل لهم أزمة ضمـان اجتماعي، كون أن سـن التقاعد للرجال ٦٧ عاما وللنساء ٦٢ عاما، وهنّ يواجهن صعوبة اكبر في ايجاد فرصة عمل في جيل متقدم.

فجوات بين الرجال والنساء

وقال تقرير جديـد لمكتب الإحصاء المركزي إن الفجوة بين رواتب المسـتقلين من الرجال، ورواتب المسـتقلات النسـاء، بلغت في العام قبل الماضي ٢٠١٥ نسـبة ٤٣٪، وهـذه فجوة أعلـى بكثير من الفجـوة القائمة في قطاع الأجيريـن بين الرجـال والنسـاء، (٢٩٪). بينما قال بحث لشـركة تأمينات إنه مستقبلا سـتظهر فجوة في رواتب التقاعد بين الرجال والنساء تصل إلى ٤٠٪ لصالح الرجال.

ويقـول تقرير مكتب الإحصاء إن نسـبة المسـتقلين مـن اجمالي العاملين في سـوق العمل، لامسـت ١١٪، ما يعني ٣٩٠ ألف مستقل ومستقلة، وقرابة ٦٤٪ منهم من الرجال. والقصد بالمسـتقلين هم في الغالبية الساحقة مـن الحرفيين، وأصحـاب المهن الحـرة، ومنهم أصحاب متاجر صغيرة، تضمن مداخيل العائلة الشهرية.

وبحسـب التقريـر، فـإن معـدل المدخول الشـهري للمستقلين بلغ ١٠٤٧٢ شيكلا، وهو ما يعادل ٢٧٥٥ دولارا، قبل خصم الضريبة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي. وهذا أعلى بنسـبة ٣ر٩٪ من معدل الأجور في العام قبل الماضي. أما على صعيد الفجوة بين الرجال والنسـاء، فقد أظهر التقرير أن معدل المدخول الشهري للرجال بلغ ٤ر١٢ ألف شـيكل (٣٢٦٣ دولارا)، مقابل ٧٠٦٥ شـيكلا، معدل رواتب النساء المستقلات (١٨٥٩ دولارا).

وكما ذكر، فقد قـال بحث جديد أجرته شـركة التأمينات "مينورا"، يسـتند إلى نصف مليون شخص مؤمنين لديها لرواتب التقاعد، أنه من المتوقع مستقبلا أن تصل الفجوة في رواتب التقاعد نسـبة ٤٠٪ لصالح الرجال، وحسب الصحيفة، فإن السـبب "الجوهري" وراء هذه الفجوة، هو أنه حتى الآن، جيل التقاعد للنساء ٦٢ عاما، مقابل ٦٧ عاما للرجال.

وهذا يعني أن عدد سنوات عمل النساء أقل من الرجال، كما أن سـنوات اسـتحقاق الراتب التقاعدي لدى النساء أكثر من الرجال، أولا بسـبب الفارق بجيل التقاعد، خمس سنوات؛ وثانيا، لأن معدل أعمار النساء في إسرائيل أعلى بثلاث سـنوات من معـدل أعمار الرجال، وهـذا ما تأخذه شـركات التأميـن في الحسـبان، لدى احتسـاب الراتب التقاعـدي. وقبل كل هذا، فإن معدل رواتب النسـاء يقل بشـكل دائم في السنوات الاخيرة، بنسبة ٢٩٪ عن معدل رواتب الرجال.

وعادت مسألة جيل التقاعد لدى النساء إلى السطح من جديد، على ضـوء نية الحكومة، رفع العمر إلى ٦٤ عاما، بدلا من ٦٢ عاما، وتنشر في الآونة الأخيرة الكثير من التقارير في الصحافة الاقتصادية، التي تزعم أن عدم رفع جيل التقاعد لدى النسـاء، سيتسبب بعجز مالي أكبر في مؤسسـة الضمان الاجتماعي الرسمية، بسـبب دفع مخصصات شـيخوخة في جيـل مبكر، نسـبيا، على ضوء معـدل الأعمار للنسـاء، الذي بات يتجاوز ٨٤ عاما.

الطلاب الجامعيون العاملون

أظهـر تقريـر جديـد أن غالبيـة الطـلاب الجامعيين العاملين لتمويل دراسـتهم، بسـبب كلفتهـا العالية، يتقاضون رواتـب دون الحد الأدنى من الرواتب. وبموجب الاسـتطلاع الذي أجراه "نادي الاستهلاك"، فإن ٧٠٪ من الطلاب العاملين، يتقاضون أقل من ٤٥٠٠ شـيكل، بينما راتـب الحد الأدنى من الأجر ابتداء من مطلع العام الجاري ٥ آلاف شيكل، وفي النصف الثاني من العام الماضي كان ٤٨٢٥ شيكلا (معدل سـعر الدولار في العام الماضي ٨ر٣ شيكل).

وشـمل الاسـتطلاع شـريحة نموذجية من ٢٦٠٧ طلاب للقب الأول، من ٦٠ مؤسسة تعليمية عليا، بينها الجامعات الثمانـي، والباقي كليات. وقال ٨٢٪ من المسـتطلعين، إنهم يعملـون من أجل تمويل دراسـتهم، وأن ٢٧٪ من العامليـن يضطرون للعمل في وظائـف كاملة، بينما قال ١٠٪ فقـط إنهم يعملـون في العُطـل. والباقي يعملون بشكل جزئي.

والصرف الأكبر للطلاب هو على المعيشـة والمسكن، إذ أن معدل القسط التعليمي السنوي للقب الأول في حدود ٢٨٠٠ دولار، بينما في الكليات الخاصة، يصل القسـط إلى قرابـة ٨٤٠٠ دولار. وقال المسـتطلعون إنهم يحتاجون شـهريا إلى ما لا يقـل عن ٥٤٠ دولارا للمعيشـة، وهذا لا يشمل الصرف على السـكن، إذ أن الغالبية الساحقة جدا من الطلاب تدرس خارج أماكن سـكنها، ونسبة عالية جدا تضطر إلى المبيت في مدينة المؤسسـة التعليمية، في حين أن دور السـكن فـي الجامعات قليلة جـدا، إذ يبين الاستطلاع أن ٤٪ فقط من الطلاب يقيمون في دور السكن الجامعي، و٥١٪ يستأجرون بيوتا خاصا، و٤٥٪ من الطلاب يقيمون في بيوت عائلاتهم خلال الدراسة.

كيف يقوم اليمين الإسرائيلي بمحاصرة الرؤية العالمية التي تتبناها منظمات حقوق الإنسان؟

بقلم: يشاي منوحين (*)

تُطرح في الخطاب الإسرائيلي العام بوتيرة متزايدة مصطلحات ومفاهيم ومبادئ وأفكار كثيرة من قبيل "حقوق الإنسان"، "الحقوق الوطنية"، "دولة جميع مواطنيها"، و"دولة يهودية".

ويمكن اعتبار هذه المصطلحات كمفاهيم مناقضة أو قائمة في المسافة الواقعة بين القومية والعالمية. وفضلاً عن مضمونها، فإن لكل واحد منها مغزى عاطفيا ينبع من طريقة استخدامه ومن التاريخ الاجتماعي المرافق له ومن الكيفية التي يُعرض بها. هذه المصطلحات والمفاهيم تحتل حيزاً في النقاش الاجتماعي كما أنها جزء من الأرضية المُشَكِّلة لتفسيرنا لمن نحن ولما يحدث من حولنا. وكما كتب الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور في مقالة بعنوان "سياسة الوعي" (٢٠٠٣): "نحن نعرف هويتنا دائما في خضم [حوار مع..]، وأحيانا في خضم [صراع ضد] الأمورِ والأشياء التي يُريد [الآخرون المهمون] رؤيتها فينا". وإلى جانب الجدل الاجتماعي الضروري في الديمقراطية، تنمو وتزدهر أيضا سياسة صراعات ضد أيديولوجيات الآخرين ومحاولات لإقصائهم من الحيز العام.

وعي، وعي مغلوط، ووعي مشوه

وفقاً لتايلور فإن «الهوية الذاتية تتشكل في جانب منها بواسطة الوعي أو غيابه، وأحياناً بواسطة وعيٍ مغلوط من جانب الآخرين، الأمر الذي يمكن أن يلحق بالإنسان الفرد، أو الجماعة، ضرراً حقيقياً، وتشويهاً حقيقياً، إذا ما كان المجتمع الذي يحيط بهم يعكس صورةً مصغرةً، مهينةً أو محقِّرة لهم». وإلى جانب الوعي والوعي المغلوطِ الذي تحدث عنه تايلور، ثمة أيضاً «وعيٌ مشوه» وهو وعيٌ مغلوطٌ بشكلٍ متعمد لدوافع سياسية.

وخلافاً للحاجة إلى وعيٍ ملائمٍ والحاجة الديمقراطيةِ لنقاشٍ أو جدلٍ اجتماعيٍ في الحيز العام الذي يخدم وينمي أيديولوجيات قومية، فإن المنظمات التي تُركز على دفع القيم العالمية، تُعتبرُ مشبوهةً فوريةً بوصفها «كأولئك الذين يقفون ضدنا». ويُنظر إلى القيم العالمية باعتبارها مرفوضة ولا تُعتبر معايير مشروعة للنقد في الخطاب القومي. وفي الحيز العام – القومي نجد أن الفصل بين الفرد والدولة ضبابي أو مموه: فالفرد يفقد هنا فرديته ويُجنَّد كجزءٍ من المجموع القومي - «الشعب»- من أجل صد الانتقادات الموجهة للدولة. وفي الكثير من الأحيان يعرض النقد ضد سياسة معينة للحكومة كنقد موجّه لـ«الشعب».

كذلك يقوم رجالات السلطة التنفيذية من الطرف اليميني للخريطة السياسية بدمغ أولئك الذين ينتقدونهم باعتبارهم جهات وعناصر تسعى الى المس بإسرائيل. وعلى سبيل المثال، فقد ادعى وزير الداخلية السابق إيلي يشاي أن «التاريخ الإسرائيلي سيقتص من الذين يتباهون بتسميتهم [منظمات حقوق إنسان] بسبب نشاطاتهم ضد الدولة ومن أجل تحويلها إلى دولةٍ لجميع مواطنيها" (محطة القناة ٧، ٢٠١٢/٢/٢). وصرح تسيكي تسيلع المسؤول في الوزارة ذاتها، في ذلك الوقت، عن طرد مهاجري العمل، قائلا إن "هذه المنظمات [...] هي منظمات فوضوية ترغب في تدمير دولة إسرائيل، مع ثلاث علامات تعجب" ("معاريف"، ٢٠٠٩/٨/٥). ومن جهته قرر رئيس سلطة الخدمة الوطنية – المدنية، شالوم جربي، أن منظمة "بتسيلم" تعمل ضد الدولة وأنه "يشعر أن من واجبه استخدام صلاحياته لوقف المساعدة التي تقدمها الدولة الى هذه المنظمة التي تعمل ضدها وضد جنودها" ("هآرتس"، ٢٠١٤/٨/١٧).

كذلك فإن رجالات السلطة التشريعية شركاء في تشويه الوعي وفي التحريض. وعوضا عن إجراء نقاش اجتماعي وإقناع المعارضين، فإن عدد مشاريع القوانين الرامية إلى المس بمن يُنظر إليه كشخص يقف في الجانب الآخر للخريطة السياسية، بلغ حداً قياسياً. وقد بررت عضو الكنيست فاينا كرشنباوم مشروع القانون المتعلق بـ"تشكيل لجان تحقيق في عمل منظمات حقوق الإنسان" بقولها إن هذه المنظمات "تُشجع على التهرب من الخدمة العسكرية، وتقول إن التجنيد للجيش الإسرائيلي غير أخلاقي، وتقوم بنقل مواد من شأنها أن تؤدي إلى اعتقال المتهمين" حسب ادعاءاتها (واينت، ٢٠١١/١/٥). وطالب زميلها في الحزب، نائب الوزير داني أيالون، بأن "تحقق اللجنة البرلمانية في عمل هذه المنظمات التي تسعى الى تقويض الديمقراطية في إسرائيل" (واينت، ٢٠١١/١/٥). من جهته أضاف زعيم حزبهما، وزير الدفاع حاليا أفيغدور ليبرمان، مدعيا أن "هذه المنظمات متواطئة مع الارهاب". هناك مثال آخر أُثير خلال نقاش لجنة الداخلية التابعة للكنيست لموضوع طالبي اللجوء. فقد ادعت رئيسة اللجنة في ذلك الوقت، وزيرة الثقافة حاليا ميري ريغف، بأن هناك "جمعيات تستخدم المتسللين من أجل تقويض وجود دولة إسرائيل" وادعى عضو الكنيست زفولون خلفا أن "المتسللين هم فقط العارض، والجمعيات هي المرض" (٢٠١٤/١/٢٠).

ولعل المثال الأبرز على التحريض تمثل في دعوة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في يوم الانتخابات للكنيست (٢٠١٥/٥/١٧) لأنصار اليمين للقدوم والتصويت بحجة أن "سلطة اليمين في خطر. فالناخبون العرب قادمون بكميات هائلة إلى صناديق الاقتراع. وجمعيات اليسار تقوم بنقلهم في حافلات باص".

في السنوات الأخيرة تقوم المؤسسة الرسمية بتشجيع وتمويل منظمات مجتمع مدني مهمتها مهاجمة الآراء والمنظمات التي لا تروق لرئيس الوزراء. من هنا يمكن فهم الدعم المكثف - والخفي - من جانب بنيامين نتنياهو لمجموعة الاحتجاج التي تطلق على نفسها "احتجاج أفراد الاحتياط" التي تشكلت في أعقاب حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، واستخدام محققين خصوصيين ضد منظمات حقوق الإنسان (كما فعلت حركة "إم تِرتسو – إذا أردتم" اليمينية المتطرفة)، وحملة التحريض ضد"المندسين" – أي النشطاء العاملين في مثل هذه المنظمات – التي أطلقتها الحركة المذكورة في أواخر العام ٢٠١٥ (وهي حملة خطط لها موشيه كلوجهيفت، المستشار البارز لوزير التربية والتعليم الحالي نفتالي بينت والمستشار الانتخابي لحزب "البيت اليهودي") (واينت، ٢٠١٥/١٢/١٦)، ومنشورات"عاد كان – حتى هنا" (٢٠١٦) التي تعمل بهدف "كشف الوجه الحقيقي لمنظمات نزع الشرعية في إسرائيل" عن طريق مراقبة وزرع باحثين (مزيفين) مموهين داخل منظمات حقوق الإنسان.

وعوضا عن محاولة الإقناع من خلال النقاش الحر، فإن هذه المنظمات اليمينية تركز جهودها على دمغ وإقصاء كل من يفكر أو يعمل بناء على تفسيره المحلي للقيم العالمية.

«الذين يقفون ضدنا» - سبعة ادعاءات من التشويه والتحريض!

ثمة ادعاءات سافرة تُستخدم لتشويه الوعي وإقصاء الخصوم الأيديولوجيين عن طريق تقديمهم بشكلٍ مقلص ومهين. ويمكن تقسيم هذه الادعاءات الى سبعة أنواع من التشويه والتحريض.

الإدعاء الأول- المنظمات تعمل بدوافع سياسية وليس قيمية: ولذلك فإن معظم منظمات حقوق الإنسان تُعتبر مثلا، من وجهة نظر NGO monitor - هيئة تُعنى بجمع المعلومات عن منظمات غير حكومية - «منظمات سياسية إسرائيلية تدعي أنها تعمل من أجل دفع حقوق الإنسان». على سبيل المثال، منظمة «بتسيلم» تأسست في العام ١٩٨٩ بمبادرة من جانب أدباء وكتاب وقانونيين وأعضاء كنيست غالبيتهم من حزبي ميرتس والعمل؛ منظمة عدالة «تعمل من أجل دفع الدستور الديمقراطي الداعي الى تصفية الإطار اليهودي لدولة إسرائيل»؛ منظمة أطباء لحقوق الإنسان هي منظمة «هدفها الرئيس [...] سياسي محض"، الى آخر القائمة التي تضم منظمات كثيرة، تعمل وتسعى من أجل دفع قيم وتوجهات عالمية تتناقض مع الموقف الأيديولوجي للمنظمة المذكورة (أي NGO monitor). كذلك فقد أشار رئيس ما يسمى بـ"مجلس مستوطني السامرة" بيني كتسوفر ("هآرتس"، ٢٠١٢/١/٨) الى أن "نشطاء اليسار" ينظمون حملات متزامنة ضد كل ما تفوح منه رائحة مقدسة، علماً أن لديهم مقصدين اثنين، الأول سياسي ويهدف إلى تقويض الحكومة وحصد أسهم لدى الرأي العام، والثاني العمل ضد كل أسس العقيدة اليهودية» على حد تعبيره.

الإدعاء الثاني- منظمات حقوق الإنسان تفتقد في عملها للاستقامة والمصداقية: ولذلك لا حاجة لبحث ومواجهة ادعاءاتها وكشوفاتها. وتضم قائمة منظمات NGO monitor تلك المنظمات التي لا يجدر الوثوق بها، ذلك لأنها تتصرف بعدم استقامة، فمنظمة أمنستي (العفو الدولية) «تدين إسرائيل فقط بشكل غير متناسب... تحرف وتشوه القانون الدولي»، ومنظمة جيشاه «عادت واتهمت إسرائيل بصورة كاذبة بممارسة العقاب الجماعي»، واللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل «تتناول نشاطاتها بصورة دائمة مواضيع تتعدى ما هو مبين في إعلان مهمات المنظمة»، ومنظمة عدالة «تستخدم بصورة خطيرة ومليئة بالكراهية كذبة الأبارتهايد».

الإدعاء الثالث- الانتقادات التي توجهها المنظمات ظلم أو تشهير: لذلك لا ضرورة لمواجهة ادعاءاتها، وبالتالي يمكن مقاضاتها. وعلى سبيل المثال «قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة – من العام ٢٠١١» ينص على أن أي «امتناع بشكل متعمد عن اقامة علاقة اقتصادية، ثقافية أو أكاديمية مع شخص أو مع جهة أخرى، فقط بسبب صلته بدولة إسرائيل، أو مع مؤسسة من مؤسساتها أو منطقة تقع تحت سيطرتها، وينطوي على ما من شأنه إلحاق ضرر اقتصادي، ثقافي أو أكاديمي بهم، يعتبر بمثابة ظلم أو إجحاف". من هنا فإن أي امتناع علني عن إقامة علاقة مع مؤسسة أو سلعة مصدرها المناطق الفلسطينية المحتلة هو عمل يجب المعاقبة عليه. هناك مثال آخر وهو مشروع قانون «منع القذف والتشهير بالجمهور وبسلطات الدولة» الذي قدمه عضوا الكنيست يعقوب كاتس وتسيون بينيان. ويمكن للمواطنين بموجب هذا الاقتراح أن يقاضوا، حتى من دون إثبات وقوع الضرر، من قام بالقذف والإساءة للجمهور الذي ينتمون إليه. وقد جاء في تبرير مشروع القانون أنه «نشر مؤخرا بأن جمعيات إسرائيلية مختلفة، سلمت معلومات للجان تقصي تابعة للأمم المتحدة حول نشاطات الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الرصاص المصبوب، وقد تسببت هذه المعلومات بإلحاق ضرر شديد بسمعة دولة إسرائيل وببلورة استنتاجات تلحق ضررا خطيراً بالسياسة الخارجية لدولة إسرائيل، لم تتضح نتائجها الهدامة بعد».

الإدعاء الرابع- منظمات حقوق الإنسان تتواطأ مع حملة نزع الشرعية الدولية عن إسرائيل: ولذلك باشرت حركة «إم تِرتسو» بحملة دعاية تحت عنوان «الصندوق الجديد لإسرائيل والحملة لمقاطعة إسرائيل ومنتجاتها" بدعوى أن «دولة إسرائيل واجهت في السنوات الأخيرة هجمة نزع شرعية لم تعرفها من قبل، وثمة في إسرائيل أيضا منظمات غير برلمانية تعمل من أجل تشويه سمعة الدولة في الخارج والداخل، ومن أجل تقويض المناعة القومية لدولة إسرائيل وقدرتها على الدفاع عن نفسها». وتبين صحيفة «يسرائيل هيوم» (٢٠١٠/١٢/٢٣) لقرائها بأن «قسما من منظمات اليسار الإسرائيلية تستمر في ترويج الرسالة القائلة بأن أجهزة الأمن الإسرائيلية ترتكب جرائم حرب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

المثال البارز في مسلسل هذه المزاعم أورده أمنون لورد (NRG- موقع إلكتروني، ٢٠١٤/٥/٢٣) الذي ادعى في مقال تحت عنوان «قتل الفلسطينيين في بيتونيا: متعة اليسار الساديّة» بأن «اليسار الإسرائيلي المتطرف على اختلاف منظماته، وكذلك السلطة الفلسطينية، يفرضان احتكاكا دائما بين مجموعات فلسطينية عنيفة وبين قوات الأمن الإسرائيلية. وتقوم منظمات إسرائيلية ودولية بتشويش قدرة قوات الأمن الإسرائيلية على فرض القانون والنظام، وعندما ينجحون في ذلك يحققون مأربهم: سقوط ضحايا ومصابين، ويفضل أن يكون هناك قتلى فلسطينيون. وهكذا تستخدم الدماء الفلسطينية واليهودية كوقود في دعاية الشيطنة التي تبثها منظمات يسارية متطرفة ضد دولة إسرائيل».

الإدعاء الخامس- منظمات حقوق الإنسان تخدم آخرين مقابل الحصول على تمويل: ولذلك فقد كتب رونين شوفال («هآرتس»، ٢٠١١/١٢/٢٢) عن «مجموعة من الأشخاص يسيطرون على عدد من مراكز القوة وأحد القواسم المشتركة بينهم هو تمويلهم من جانب دول أجنبية»؛ وكتب أريئيل سيغال (موقع nrg، ٢٠١٢/٣/٢٢) عن منظمات حقوق الانسان بأنها «تهاجم في الخارج شرعية الدولة، من جهة، وتعمل في الداخل من جهة أخرى، من أجل تقويض الهوية القومية للدولة اليهودية، وذلك بتمويل مال أجنبي بطبيعة الحال». من جهة أخرى لم يتطرق الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، الميجر جنرال آفي بينياهو، في تعقيبه على تقرير منظمة «لنكسر الصمت" - الذي تضمن شهادات جنود إسرائيليين حول الأشكال التي أُديرت بها عملية «الرصاص المصبوب» في قطاع غزة- الى شهادات الجنود، ولكن نقل عنه القول بأنه يرى «وجود استهتار أخلاقي في الفترة الأخيرة»، وعزا ذلك إلى «التنافس بين المنظمات على الأموال».

وقد أطلق على التقرير الذي عرض في الكنيست من جانب NGO monitor ومعهد الإستراتيجيا الصهيونية: «سيادة مع وقف التنفيذ: حجم تأييد الحكومات الأجنبية للمنظمات السياسية في إسرائيل»، ويؤكد هذا التقرير، الذي يتمحور فقط حول منظمات حقوق الإنسان أو معسكر السلام (٢٠٠٩، ص٢٦) على أن «هذه المنظمات تعمل كوكلاء إسرائيليين للممولين الخارجيين – حكومات (غالبيتها أوروبية ومن ضمن ذلك الاتحاد الاوروبي نفسه) وصناديق أجنبية مثل الصندوق الجديد لإسرائيل وصندوق فورد». لذلك قدمت بمرور السنوات مشاريع قوانين مختلفة هدفها المس بتمويل المنظمات لأن «الحكومات الأجنبية - كما ادعت وزيرة العدل حاليا أييلت شكيد («معاريف»، ٢٠١٣/٧/١٠)- متورطة حاليا، عن طريق الدعم الذي تقدمه لمنظات متطرفة، في محاولات مستمرة لتصفية الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل». وأضاف من جهته عضو الكنيست يوآف كيش في مشروع قانون يدعو الى وصم جمعيات تتلقى تمويلا من كيان سياسي أجنبي، قائلا إن هذه الجمعيات «مزروعة من طرف الدول التي تساندها» («هآرتس»، ٢٠١٥/١٢/١٥).

أحد الأمثلة البارزة على التحريض السافر في مسلسل هذه الإدعاءات هو الفيلم القصير الذي أنتجته شبكة مجلس مستوطني السامرة (يوتيوب، ٢٠١٥/٢/١٤) والذي يُشاهَد فيه شخص يجلس ويتصفح جريدة اسمها HASMOL (اليسار) وعلى صفحتها الأولى أخبار وقصص تشهير بإسرائيل والجيش الإسرائيلي. وبينما كان يقوم بذلك طرق باب شقته رجل يتحدث بلكنة ألمانية ليعلمه قائلا باللغة الإنجليزية "هار شتيرمر، اليهودي هنا". دخل "اليهودي" واقترح بحماس سرد قصص عن أطفال ورضَّع فلسطينيين، وعن الجيش الإسرائيلي والحواجز العسكرية. وحصل في المقابل على نقود بعملة اليورو. في نهاية الشريط يتلقى "اليهودي" تعليمات تطالبه بتولي أمر نفسه، ثم يُقْدِم على الانتحار بينما ظهرت على الشاشة عبارة ورد فيها "ربما سيبدو الأوروبيون لكم اليوم مختلفين، ولكنكم تبدون في نظرهم بالشكل نفسه بالضبط"، ووردت إلى جانب هذه العبارة أسماء ورموز منظمات (يسارية) مثل الصندوق الجديد لإسرائيل، بتسيلم، يوجد حد، السلام الآن وغيرها.

الإدعاء السادس- دمغ منظمات حقوق الإنسان بأنها كارهة لإسرائيل ولا سامية: وعليه فقد ادعى نائب وزير الخدمات الدينية، إيلي بن دهان، حاملا على «الصندوق الجديد لإسرائيل» بقوله: «من ناحية هؤلاء فإن كل ما يمكن له أن يسيء لضباط وجنود الجيش الإسرائيلي الذين توجد لديهم كرامة وروح يهودية، مثل عوفر فينتر (قائد سابق للواء غفعاتي)، يعتبر أمراً مشروعاً». كذلك صرح رئيس «مجلس مستوطني السامرة» بيني كتسوفر، قائلا إن «التحريض ضدنا ينبع من نفس الجذر المعادي لليهود واليهودية، والذي يسعى الى اقتلاع كل شيء» («هآرتس»، ٢٠١٢/١/٨)؛ كذلك واضح لِيسرائيل هريئيل بأن الصندوق الجديد لإسرائيل كـ«منظمة يسارية متطرفة.. يمول أيضا منظمات غير عربية، مثل جمعية حقوق المواطن، والتي تسعى إلى تقويض الهوية اليهودية لدولة إسرائيل» حسب تعبيره («هآرتس»، ٢٠١١/٢/١١)؛ أو كما ورد في عنوان مقالة يوءاف شوريك: «اليسار الإسرائيلي يذكي اللا سامية في أوروبا» (nrg، ٢٠١٤/٥/٢٥).

الإدعاء السابع- انعدام المصداقية: ولذلك فقد عرَّف موقع «يسرا - كامبوس» عن نفسه بأنه «موقع يرصد ويراقب الطابور الخامس بين الأكاديميين الإسرائيليين ويوثق التطرف المناهض لإسرائيل في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية». ونقل عن البروفسور ستيفان فلاوت، أحد مؤسسي هذه المنظمة، قوله: «إن الحديث لا يدور حول جدل أيديولوجي وإنما حول منشورات المجموعة المناهضة لإسرائيل التي تدعم وتؤيد العدو بصورة علنية» («هآرتس»، ٢٠١٣/١/٢٢)

وقد تصدرت حملة حركة "إم ترتسو" التي جرت عشية إحياء ذكرى قتلى الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٠، اعلانات جاء فيها "نحن نؤدي التحية للعلم، وهم يلاحقون! خسئتم أيها المتآمرون- الصندوق الجديد لإسرائيل ومنظمة عدالة".

وفي هذا السياق فإن ردود الفعل تجاه الانتقادات التي وجهت للحكومة خلال عملية "الجرف الصامد" في قطاع غزة (٢٠١٤) مالت في الكثير من الأحيان للتمسك بهذا الخط أيضا. وقالت سارة بيك، مقدمة برنامج "مساء جديد" في التلفزيون التعليمي، مخاطبة الحاخام أريك آشرمان أحد نشطاء مجموعة الحاخاميين التي تطلق على نفسها "المحافظون على القانون – حاخامون من أجل حقوق الإنسان": "في الوقت الذي يذود فيه شعب إسرائيل عن حياته داخل قطاع غزة، أتت مجموعة تنتمي لجزءٍ من الشعب لتطلق ببساطة الرصاص على الجنود من الخلف" (٢٠١٤/٧/٢٤).

المثال الأبرز على تحريض من هذا النوع، تمثل في الحملة التي أطلقتها حركة "إم ترتسو" تحت عنوان "المندسون". ففي بداية الشريط شوهد "مخرب" فلسطيني يستل سكينا ويصوبه نحو المشاهد، وظهرت في الخلفية عبارة جاء فيها "في المرة القادمة عندما يهم مخرب بطعنك فإنه يدرك أن ثمة من سيدافع عنه"، وتعرض هنا أسماء ووجوه أربعة نشطاء حقوق إنسان ذكر أنهم "إسرائيليون، يقيمون هنا معنا، ولكنهم من المندسين. ففي الوقت الذي نحارب فيه ضد الإرهاب نجدهم يحاربون ضدنا" ("هآرتس"، ٢٠١٥/١٢/١٥)

تلخيص

يرى القوميون المتعصبون تفسيرهم الأيديولوجي «القومي» لـ«القيم القومية» بأنه التفسير المشروع الوحيد، وفي الوقت ذاته لا يرى قسماً منهم أن ثمة أهمية أو مكانا لتفسيرات ترتكز إلى القيم العالمية. وتُعرض هذه القيم الأخيرة (أي العالمية) كانحراف عن الصواب، بينما تعرض القيم القومية على أنها حقيقية، تاريخية، موثوقة، نقية ومستديمة. ويرى القوميون في عملية النقد لأنشطة الحكومة أمراً يقتضي لفظ وإقصاء المنتقدين بمعزل عن فحوى النقد. والمبدأ الموجه هنا واضح: فكل من ينتقد نشاطات حكومة إسرائيل أو سياستها هو في منزلة «الآخر»، وهو ليس إسرائيليا أو أنه إسرائيلي فاسد وغير ملائم. كذلك، ليس هناك فصل بين انتقاد السلطة وبين انتقاد الشعب، فأي انتقاد للحكومة ينظر إليه كانتقاد موجه «لنا» على لسان شخص «يقف ضدنا»، فهو شخص غير موال يعمل انطلاقا من دوافع غريبة كالمال وانعدام الاستقامة وعدم المصداقية، والكراهية والخيانة والرغبة في «طعن الأمة في ظهرها».

أما الرؤية العالمية التي تتبناها منظمات حقوق الإنسان، ومعطياتها واستنتاجاتها وانتقاداتها، فليس لها مكان في الخطاب «القومجي»، كما أن أية صلة أو علاقة بهم تعتبر مرفوضة ومدانة. وعلى سبيل المثال فقد ورد على لسان رونين شوفال قوله عن«الصندوق الجديد لإسرائيل» إن «من يحصل على تمويل من الصندوق يتحول إلى ورقة تين له. ويشبه ذلك من يقوم باغتصاب أطفال ثم يقدم لهم الحلوى، ومن الأفضل عدم أخذ الحلوى منه» («معاريف»، ٢٠١٤/١/٢٥). وتساءل كوبي أريئيل في محطة إذاعة الجيش الإسرائيلي ازاء تقرير منظمة «لنكسر الصمت»، والذي تضمن شهادات جنود حول الطريقة التي أديرت بها عملية «الرصاص المصبوب» في قطاع غزة، بقوله: «أوَلا يقوم خونة يساريون، يعانون من مشكلة هوية، بالتجسس علينا لحساب المعسكر الآخر... لماذا لا يقوم الأقوياء منا بضربهم ضرباً مبرحاً يعيدهم الى بيوتهم بعاهات مستديمة» («كول هعير»، ٢٠٠٩/٧/٢٤).

(*) أستاذ جامعي إسرائيلي وناشط في مجال حقوق الإنسان. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة: سعيد عيّاش.

"إم تِرتسو": ذراع طويلة لـ "ثقافة اليمين".

استمرار التحقيقات بشبهات فساد ضد نتنياهو وبينيت يسعى لخلافته في زعامة اليمين الإسرائيلي

تواصل الشـرطة الإسـرائيلية التحقيق الجنائي ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في شبهات فساد.

وبحسـب ما نُشـر تجري هذه التحقيقـات في قضيتيـن مركزيتين، تعرفان بـ"القضية ١٠٠٠" و"القضية ٢٠٠٠". ووفقا لتسريبات من الشرطة لوسـائل إعـلام، يتوقع أن ينتهـي التحقيق في القضيـة الأولى خلال الأسـابيع القليلة المقبلة. ولا يزال نتنياهو مشـتبها به في القضيتين وليس متهما، إذ أنه لم تقدم لائحة اتهام ضده.

فـي القضية الأولى، "القضية ١٠٠٠"، مشـتبه نتنياهو بالحصول على منافع شـخصية من طريـق تلقي هدايا ثمينة من رجـال أعمال وأثرياء إسـرائيليين وأجانـب، أبرزهم المنتـج والملياردير الإسـرائيلي أرنون ميلتشـين. وزود ميلتشين نتنياهو وزوجته، سارة، بكميات من السيجار الفاخر وزجاجات الشمبانيا الثمينة، بقيمة مئات آلاف الشواكل.

وفي إطار هذه القضية، مشتبه نتنياهو بأنه حصل على منافع شخصية له ولأفراد عائلته، بينما سفرهم على حساب رجال أعمال إلى خارج البلاد والإقامة في فنادق فخمة. وحققت الشرطة مع نجل نتنياهو، يائير، حول سـفره إلى نيويورك، والإقامة في فندق فخم في المدينة، على حسـاب رجل الأعمال الأسترالي اليهودي، جيمس باكر. كذلك فإن يائير نتنياهو سـافر، أحيانا مع أصدقائه بطائرة باكر الخاصة. كذلك اسـتخدم يائير نتنياهو شقة يملكها باكر في تل أبيب.

يشـار إلى أن الشرطة الإسـرائيلية حققت مع رئيس الموساد، يوسي كوهين، في إطار هذه القضية، حول اسـتخدامه هو الآخر لشقة باكر في تل أبيب، وحول تلقيه هدية من باكر على شـكل تذاكر حفل موسـيقي للمغنية ماريا كاري في تل أبيب.

ووفقا للتسـريبات، فإن نتنياهو طلب من ميلتشين تقديم هدية، على شكل حلى ذهبية، بقيمة عشرة آلاف شاقل إلى زوجته سارة نتنياهو في عيد ميلادها. وتفيد التقاريـر الصحافية بأن نتنياهو حصل على منافع شـخصية من رجال أعمال آخرين. وقالت تقاريـر إعلامية إن نتنياهو قد يواجه تهمة الرشوة وخيانة الأمانة في هذه القضية.

وخضـع نتنياهـو للتحقيـق ثلاث مـرات، حتى الآن. وجرت جلسـات التحقيق في مقر إقامته الرسمي في القدس، حيث حضر محققو الشرطة إلـى هناك. ولم يدحـض نتنياهو، كما لم ينف، تلقيـه الهدايا، خاصة من ميلتشـين، معتبرا أنهـا هدايا من أصدقاء. لكـن نتنياهو لم يقدم هدايا "لأصدقائه" في المقابل. كذلك ادعى نتنياهو أثناء التحقيق بأنه اشترى لنفسه سيجارا على حساب شـخص آخر، غير ميلتشين. وحققت الشرطة مع ميلتشين، وهناك توقعات بأن يصبح شاهد ملك في القضية.

ليس واضحا ما هـو المقابل الذي قدمه نتنياهـو مقابل هذه الهدايا والمنافـع الشـخصية. لكن صحيفة "هآرتس" كشـفت، يـوم الجمعة الماضي، عن أن نتنياهو سـعى من أجل استصدار تأشيرة دخول (فيزا) إلى الولايات المتحدة لميلتشين. إذ أن هذا الأخير هو مواطن إسرائيلي، لكـن معظم أعماله في الولايات المتحـدة، وخصوصا في هوليوود، حيث يعمل كمنتج سينمائي.

وكان ميلتشين يحصل على فيزا أميركية لمدة عشر سنوات، كما هو متبع. لكن في العام ٢٠١٤، رفضت السـلطات الأميركية تجديد الفيزا لعشـر سنوات وإنما لسـنة واحدة فقط. ويأتي هذا الرفض الأميركي فـي أعقاب مقابلة أجرتهـا القناة الثانية للتلفزيون الإسـرائيلي مع ميلتشـين، تحدث فيها عن مسـاهمته في أمن إسـرائيل وخصوصا برنامجها النووي، الأمر الذي دفع السـلطات الأميركية إلى فرض قيود عليه. وطلب ميلتشين من نتنياهو مسـاعدته في الحصول على فيزا لعشر سنوات.

ونقلت "هآرتس" عن موظفين سابقين في الخارجية الأميركية قولهم إن نتنياهـو تحـدث عدة مرات حول هـذا الموضوع مع وزيـر الخارجية الأميركي السـابق، جون كيري، وكذلك مع السـفير الأميركي السابق في تـل أبيب، دان شـابيرو. وبعد هذه الاتصالات، التـي وصفها الموظفون الأميركيون بأنها كانـت "ملحة" وأن نتنياهـو كان "منفعلا"، صادقت السلطات الأميركية على منح الفيزا لعشـر سنوات. وبحسب الموظفين، فـإن كيري وافق علـى طلب نتنياهو كبادرة نية حسـنة، من أجل دفعه إلى اسـتئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسـطينية التي كان كيري منشـغلا بها في تلك الفترة. لكن نتنياهو رفض الاستجابة لطلب كيري السياسي.

"القضية ٢٠٠٠"

تعتبر "القضية ٢٠٠٠" أخطر من "القضية ١٠٠٠"، وذلك لأنها تشـمل محاولة لشـراء الحكم وبقاء نتنياهو في رئاسـة الحكومة لفترة طويلة. وتنطـوي هذه القضية على محادثات بين نتنياهو وبين ناشـر صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أرنون موزيس. وبدأت هذه المحادثات بين الاثنين في العام ٢٠١١ واستمرت في العام ٢٠١٤ وبعد ذلك.

وجاءت هذه المحادثات، وبعضها مسـجل، على خلفية صدور صحيفة "يسرائيل هيوم"، التي أسسها الملياردير الأميركي اليهودي اليميني المتطرف شيلدون أدلسون، بهدف دعم نتنياهو وسياسته. وتوزع هذه الصحيفة بالمجان، ولذلك فإن انتشارها تجاوز انتشار "يديعوت"، الأمر الذي من شأنه التأثير على سوق الإعلانات، ما دفع الصحيفة الأخيرة إلى مهاجمة نتنياهو بشدة.

واقتـرح نتنياهو على موزيس خلال محادثات جرت عشـية الانتخابات السـابقة، إضعاف "يسـرائيل هيوم"، مـن خلال مشـروع قانون يمنع توزيعهـا مجانـا، كان قد طرحه عضو الكنيسـت إيتان كابـل من كتلة "المعسـكر الصهيونـي" المعارضة. ومن شـأن سـن قانـون كهذا أن يعيد "يديعوت" إلى صدارة الصحف من حيث الانتشـار. ويشـار إلى أن "يديعوت" هي مجموعة تجارية لديها صحف، بالعبرية والروسـية، كما أن موزيس شريك في القناة الثانية.

وطالـب نتنياهو بـأن تتوقف "يديعـوت" عن مهاجمتـه وأن تكون تغطيتها مؤيدة وداعمة له. وفي المقابل، تظهر تسـجيلات وتسريبات لهـذه المحادثـات، أن موزيس وافـق على الصفقة التـي عرضها عليه نتنياهـو، وطلب من الأخير إحضار صحافييـن وكتاب مقالات للعمل في "يديعـوت". كذلك اقترح نتنياهو إحضار رجـال أعمال وأثرياء من أجل شراء أسهم موزيس في الصحيفة.

وحققت الشـرطة حتى الآن سـت مرات مع موزيس. بينما قال نتنياهو فـي التحقيق حول هذه القضية إنه أراد أن يثبت من وراء المحادثات مع موزيس أن الأخير يبتزه. لكن الشرطة تشكك في هذا الادعاء.

ويبدو أن الشبهات في قضايا الفساد هذه قد تؤدي إلى نهاية نتنياهو السياسـية ورحيله عن سـدة الحكم. ورغم أن رئيس حزب "يسـرائيل بيتينو"، ووزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، صرح بأنه لا يتعين على نتنياهو الاستقالة من منصبه حتى لو تم تقديم لائحة اتهام ضده، إلا أنه تلاحـظ بداية حراك في صفوف اليمين الإسـرائيلي، وخاصة في حـزب الليكود وكتلة "البيت اليهودي"، علـى خلافة نتنياهو في قيادة اليمين. وأبرز اسـم في هذا السياق هو رئيس "البيت اليهودي"، الوزير نفتالي بينيت، الذي نُسـب إليه مؤخرا أنه سـيقترح تشكيل حزب كبير يضم جميع أحـزاب اليمين، يكون بمثابة "حزب جمهوري إسـرائيلي"، يُنتخب من خلاله زعيم اليمين القادم. ويعتبر بينيت بأنه سـيفوز بهذا اللقب وبسهولة.

بالرغم من سجن العديد من رؤساء البلديات

فساد واسع في الحكم المحلي الإسرائيلي بلا رقابة أو رادع!

أكثر من ٣٢ رئيسا ومسؤولا في سلطات محلية، بلديات ومجالس محلية وإقليمية، متورطون في قضايا فساد خطيرة

باتت ظاهرة الفساد السلطوي في إسرائيل واسعة جدا في السنوات الأخيرة. ويكاد لا يمر يوم واحد، في الآونة الأخيرة، من دون نشر أنباء عن الفساد، وتلقي مسـؤولين كبار رشى. وتنتشر هذه الظاهرة في كافة المؤسسات، السياسية والتشـريعية والقضائية، وكذلك في المؤسسة العسـكرية والشرطة. وفي العديد من الحالات، كما سـتظهر السطور التالية، ترافق مظاهر الفساد هذه مخالفات جنسية بمستويات متنوعة وقسم كبير منها خطير.

في المقابل، فإن أجهزة تطبيق القانون، وخاصة الشرطة الإسرائيلية، التي تعاني هي نفسها من ظاهرة الفساد والمخالفات الجنسية، لا تستثني أحدا من العقاب. والقائمة طويلة، من الرئيس الإسرائيلي الأسبق موشيه كتساف، إلى رئيس الحكومة السـابق ايهود أولمرت، ووزراء، الذين دخلوا إلى السجن. وسـبقهم رئيس الحكومة أريئيل شـارون، الذي دخل في غيبوبة لسـنوات وتوفي بينما كانت تخيم طوال الوقت فوقه تحقيقات بشـبهة تلقيه رشوة، وسـجن نجله، عضو الكنيست السابق عمري شـارون، في إطار هذه القضية. ويجري حاليـا التحقيق في قضايا فسـاد مع رئيس الحكومة الإسـرائيلية، بنيامين نتنياهو (اقرأ عنها في مكان آخر من هذه الصفحة).

وينتشر الفساد وظاهرة تلقي الرشى بشكل واسع جدا في السلطات المحلية في إسرائيل، لتصبح هذه الظاهرة آفة يبدو أن السيطرة عليها صعبة للغاية.

وأشـارت تقارير صحافية، نشـرت في نهاية الأسبوع الماضي، إلى أن أكثر من ٣٢ رئيسـا ومسؤولا في سلطات محلية، بلديات ومجالس محلية وإقليمية، متورطون في قضايا خطيرة كهذه.

وقدمت النيابة العامة الإسـرائيلية، الأسـبوع الماضـي، لائحة اتهام ضد رئيس بلدية أشـكلون (عسقلان)، إيتمار شـمعوني، نسبت إليه تهمة تلقي الرشـوة من رجال أعمال، وأنه اسـتخدم هذه الرشـى من أجل إسكات نساء اتهمنه بأنه اغتصبهن وتحرش بهن.

وقررت الشـرطة الإسرائيلية، في كانون الأول الماضي، توجيه لائحة اتهام ضد رئيس المجلس الإقليمي الاسـتيطاني "ماطي يهودا"، موشـيه دادون، لارتكابـه مخالفات تتعلق بتلقي رشـى واغتصاب. وفي الوقت نفسـه حُكم على رئيس بلدية أور يهودا، دافيد يوسـف، بالسـجن لسـنتين بعد إدانته بالاحتيال وخيانة الأمانة وارتكاب أعمال مشينة وتحرش جنسي.

والمشـترك بين رؤساء السلطات المحلية الثلاثة المذكورين أعلاه هو أنهم اسـتخدموا قوة مناصبهم وصلاحياتهم من أجل إرضاء غرائزهم الشخصية، وكانت الاتهامات ضدهم مزيجا بين مخالفات الرشوة والتحرش الجنسي وغير ذلك، لكن بنظرة سـريعة إلى رؤساء بلديات آخرين اتهموا بارتكاب مخالفات جنائيـة متنوعة، خلال السـنوات الخمـس الأخيرة، تُظهـر أن العلاقة بين القوة التي يوفرها المنصب، والمال والسـيطرة على زمام الأمور والمخالفات الجنسية، تقطع الحدود بين وسط البلاد وأطرافها. وتبين المعطيات أن نصف رؤسـاء هذه السلطات المحلية تلقوا رشـى، ١٠٪ ارتكبوا مخالفات جنسية أو اغتصاب، وربعهم اتهموا بخيانة الأمانة، وهي تهمة تشمل مجموعة واسعة من المخالفات القانونية.

ولفت أحد التقارير إلى عدم وجود علاقة بين أداء السلطة المحلية ووضعها الاقتصادي وبين الحافز على مخالفة القانون. إذ أنه من بين ٣٢ رئيس سـلطة محلية، هناك سبع سـلطات محلية ضعيفة في أقصى شمال إسرائيل، وسبع من منطقة حيفا وجنوبها، وسـت في منطقة وسط البلاد، وخمس في الجنوب، واثنتان من منطقة القدس وخمسة مجالس إقليمية بينها مستوطنات. بعض هذه السـلطات المحلية يتمتع بمستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع وبعضها فقير ويتلقى الدعم من الخزينة العامة.

وشـدد تقرير صحافي آخر، نُشـر يـوم الجمعة الماضي، علـى أن خريطة الفساد في السلطات المحلية "مذهلة من حيث تنوع وعدد السلطات المحلية التـي وُصمت بالمخالفات الجنائية. وعلى الأرجح أن الصورة الحقيقية أسـوأ، وأنه يوجد عدد غير قليل من كبار المسـؤولين في السـلطات المحلية، الذين يسـتغلون قوة مناصبهم من أجل إرضاء غرائزهم الشخصية. بعضهم يفعل ذلك ضمن حدود الشـبهات والقسـم الآخر يمكن القول ببساطة إنه لم يتم ضبطهم".

فساد في كل مكان

اعتقلت الشرطة الإسـرائيلية، الأسـبوع الماضي، رئيس بلدية كفار سابا، يهودا بن حَمو، بشبهة تلقي رشى من مقاولي بناء. وقبل ذلك بأسبوع، أعلنت الشـرطة والنيابة العامة عن أن رئيس بلدية صفد، إيلان شـوحط، مشـتبه بتلقي رشـى من مقاولين أيضا. و"يبدو أنه في كل مكان تلقي فيه حجرا على خريطة إسرائيل تجد سلطات محلية، من دون علاقة مع حجمها أو جودة الحياة فيها أو سمعتها، موبوءة بقضية فساد" بحسب تقرير صحافي نُشر الأسبوع الماضي.

مؤخرا، خرج رئيس بلدية نتسيرت عيليت، شمعون غابسو، من السجن الذي قضى فيه ستة أشـهر إثر إدانته هو ونائبه، عادي باركو، بتلقي رشوة. وفي أيلول الماضي، اعتقلت رئيسـة بلدية نتانيا، مريم فاينبرغ، ومسؤولين كبار في البلدية بشـبهة ارتكاب مخالفات، بينها تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، وجميعها تتعلق بأعمال بناء في المدينة.

وأدانت المحكمة في أيار العام ٢٠١٤، رئيس بلدية بات يام، شلومي لحياني، بمخالفات خيانة الأمانة وحُكم عليه بالسـجن لثمانية أشـهر، بعد صفقة مع النيابـة. وأدين رئيس بلديـة أور يهودا، دافيد يوسـف، بالاحتيال وخيانة الأمانة وارتكاب أفعال مشـينة والتحرش الجنسـي. وحكـم عليه في كانون الأول الماضي بالسجن لسنتين، لكن النيابة العامة استأنفت على قرار الحكم الذي وصفته بالمخفف. وحُكم على رئيس بلدية كريات ملآخي، موطي مالكا، بالعمل ٢٥٠ سـاعة لصالـح الجمهور بعد إدانته بالتحرش الجنسـي وخيانة الأمانة.

واعتقلت الشرطة رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني "شومرون"، غرشون ميسيكا، بشبهة إعطاء رشوة لعضو الكنيسـت السابقة، فاينا كيرشينباوم، في إطار قضية الرشى والاختلاس الضالع فيها أعضاء كنيست ووزراء سابقون من حزب "يسـرائيل بيتينو"، الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان. وبعد اعتقاله بفترة استقال ميسيكا من منصبه وأصبح شاهد ملك.

كذلك اعتقل الرئيس السـابق للمجلس الإقليمي الاستيطاني "ميغيلوت" (شـمال البحر الميت)، مردخاي داهمان، بشـبهة إعطاء رشى لكيرشينباوم. وبعد ذلك استقال من منصبه وأصبح شاهد ملك.

واشـتبه الرئيس السـابق لمجلس إقليمي "عيمق هيردين" (غور الأردن)، يوسي فاردي، بخيانة الأمانة، بسبب زيادة غير عادية في رواتب مسؤولين في المجلس، ما اضطره إلى الاسـتقالة في نهاية العام ٢٠١٥ في أعقاب تسـوية مع النيابة العامة.

وأدانت المحكمة رئيسـين لبلدية القدس وحكمت عليهما بالسـجن. الأول هو أوري لوبليانسـكي، الذي أدين في العام ٢٠١٤ بتلقي رشوة بمبلغ مليوني شيكل، وبعد اسـتئنافه إلى المحكمة العليا تم تخفيف عقوبة السجن ضده إلى ستة أشـهر. والثاني هو رئيس الحكومة السـابق، ايهود أولمرت، الذي أدين بتلقي رشـى، كرئيـس لبلدية القدس في إطار قضية الفسـاد الكبرى "هوليلاند"، ولاحقا كوزير. ولا تزال هنـاك قضايا مفتوحة في المحكمة ضد أولمرت.

الأسـماء أعلاه تشكل جزءا من قائمة طويلة لرؤسـاء سلطات محلية أدينوا واشـتبهوا بارتكاب مخالفات فسـاد. وإلـى جانبهم، جـرى اعتقال وحبس وتوجيه لوائح اتهام ضد مسـؤولين كثيرين في السـلطات المحلية، بينهم نواب رؤساء سـلطات محلية وأعضاء مجالس بلدية ومهندسون في البلديات ورؤساء أقسام، ارتكبوا مخالفات تتعلق بتلقي رشى وخيانة الأمانة والتحرش الجنسي وغيرها.

نقطة الضعف: لجان التخطيط والبناء

ربما كانـت التوقعات في إسـرائيل أنه سـتحدث تغيـرات جوهرية في السـلطات المحلية، في أعقـاب قضية "هوليلاند"، التـي تفجرت في العام ٢٠١٠ وكشفت منظومة فسـاد منظم وعميق في بلدية القدس، وبعد سلسلة من القضايا الخطيرة في هذا المجال، وبينها سـجن رئيس بلدية رامات غان، تسـفي بار، مطلع شباط الحالي، لمدة ثلاث سـنوات، بعد إدانته بتلقي رشى من مقاولي بناء. ويشـار إلى أن الشرطة أوصت أيضا بتقديم لائحة اتهام ضد رئيـس بلدية رامات غان الحالي، تسـفي زينغر، بعدما تبين أنه وعد بتعيين نشطاء سياسيين.

إلا أن التقديرات، وبعكس التوقعات، تشير إلى أن الكثيرين من المسؤولين في السـلطات المحليـة لا تردعهم إمكانية المس بسـمعتهم ولا العقوبات التـي يمكن أن يتعرضوا لها، مثل السـجن والإقالة، في مقابل إغراءات المال الكثير، الذي يجول في لجان التخطيط والبناء المحلية. بل يبدو أن الفساد، إلى جانب أسعار العقارات الآخذة بالارتفاع، سيؤدي إلى استفحال ظاهرة الفساد بشكل أكبر. وتقود فضائح الفساد المتتالية إلى الاستنتاج بأن ثمة ما يسمح بانتشار الفساد في الحكم المحلي.

والنقاش في إسرائيل حول محاربة ظاهرة الفساد في الحكم المحلي يتركز على ما إذا كان قد حان الوقت لإجراء إصلاح شـامل في أنظمة إدارة السلطات المحلية. وكان الإصلاح الأخير قد جرى في العام ١٩٧٨، عندما تحولت السلطات المحلية إلى الانتخاب الشخصي المباشر لرئيس السلطة المحلية، الأمر الذي منح رئيس السـلطة قوة كبيرة، لناحية الإيجاب أو السـلب. فإلى جانب زيادة القدرة التنفيذية للسـلطة المحلية، أدى الانتخاب المباشـر إلى وضع يكون فيه رئيس السـلطة المحلية متعلقا أكثر بأصحاب رؤوس الأموال المحليين، الذين يتبرعون له وليس للأحزاب، التي كانت سندا لرؤساء السلطات.

ووفقا لصحيفة "كالكاليست" الاقتصادية، فإن نقطة الضعف في السلطات المحليـة هي لجان التخطيط والبناء المحلية. وعندما يكون رئيس البلدية هو نفسـه رئيس لجنة التخطيط والبناء، وفيما تفتقر الكثير من المدن والبلدات لخرائـط هيكلية، "فـإن أي أحد يريد تجاوز الأنظمـة بإمكانه أن يفعل ذلك بسهولة. ومن أجل تنظيف الحكم المحلي، يجب انتخاب أشخاص مستقيمين، والأهم من ذلك هو سد الثغرات في جهاز الحكم المحلي".

وأضافـت الصحيفـة أنـه "مثلما يعـرف المحامـون تشـخيص الثغرات القانونية، فإن مقاولي البناء أيضا قادرون على تشخيص الثغرات في موضوع التخطيط والبناء في المدن التي يعملون فيها، وفي حالات كثيرة يسـتغلون هذه الثغرات من أجل محاولة الدفع قدما بأعمالهم ومصالحهم".

وقال المستشـار القانوني السابق لبلدية القدس، المحامي يوسي حفيليو، إن مركز الفسـاد الأكثر إشـكالية هو في مجال التخطيط والبناء. "يوجد هنا مال كثير وترجيح رأي كثيـر. ولذلك فإنه يجب إخراج موضوع ترخيص البناء من السياسـة. ويحظر أن يتولى عضو بلدية رئاسـة لجنـة التخطيط والبناء، وينبغـي أن تكون بأيدي أشـخاص مهنييـن. كذلك ينبغي إخـراج تطبيق القانون الجنائي من السلطات المحلية. فهذا يؤدي إلى تدخل رؤساء البلديات في إجراءات تطبيق القانون المتعلقة بالمقاولين المقربين منهم".

ودعا تقرير أعدته لجنة برئاسـة نائبة المستشار القانوني للحكومة، دينا زيلبـر، إلى تنفيذ عدة توصيات من أجل تقليص الفسـاد في الحكم المحلي. وبين هذه التوصيات، إخراج السياسـيين من لجان المناقصات في السلطات المحليـة، ومنعهم من المصادقة على تعيين كبار الموظفين، أو تعيين لجان خاصـة. وأوصت "لجنة زيلبـر" بإقامة هيئة من أجل تنفيـذ خطوات، بينها عمليات تحقيق ضد كافة موظفي ومنتخبي الجمهور في السلطات المحلية.

تحديد ولاية رئيس البلدية

أوضح وزير الداخلية الإسـرائيلي الأسـبق، أوفير بينيس، الذي يرأس حاليا "معهد دراسات الحكم المحلي" في جامعة تل أبيب، أن "هذه قضية معقدة. إذ يتوقع السـكان وكذلك الحكـم المركزي من السـلطات المحلية أن تنفذ الكثير من المشـاريع. والحكم المحلي هو جهاز تنفيذ بارز ويتعامل بصورة تكاد تكون مطلقة مع النتيجة فقط وليس الإجراءات. ونتيجة لذلك، في كثير مـن الحالات يقومون بتدويـر الزوايا وتقصير الإجـراءات، ويوجد ثمن لذلك يتعلق بالإدارة السليمة".

ولفت بينيس إلى أنه "لا شك في أنه يوجد تناسب ما بين مدة ولاية رئيس البلدية وبين الفساد، رغم أنه توجد حالات تم فيها اكتشاف الفساد في بداية الولايـة. ويملك رئيس البلدية الكثير من القـوة، وهو قوي في مدينته أكثر مـن رئيس الحكومة في الدولة. لذلك أنا أؤيد تقييد ولايات رؤسـاء البلديات إلى جانب تقليـص بعض صلاحياتهم. ورغم ذلك ينبغـي أن نكون حذرين وألا نمس بالقدرة التنفيذية الجيدة الموجودة لدى رؤساء البلديات اليوم".

ونقلـت صحيفة "ذي ماركر" عن المحامي بوعاز أراد، من جمعية "أوميتس" التي تنشط من أجل العدالة الاجتماعية والقانونية والإدارة السليمة، قوله إن "الرقابة الداخلية في السلطات المحلية ضعيفة جدا. ويعين رؤساء السلطات المحلية المراقبين الداخليين في غالب الأحيان، وهم يخشون على مستقبلهم المهنـي. كمـا أن المستشـار القانوني (للسـلطة المحلية) ليس مسـتقلا ولا يحظـى بحماية ودعم المستشـار القانوني للحكومـة. والرقابة الوحيدة المتبقية هي من جانب مراقب الدولة، وهي لا تجري بصورة متواصلة. ولذلك فإن ما يتكشـف اليوم هو فقط رأس الجبـل الجليدي فيما يتعلق بما يحدث تحت الأرض".

لكن المستشـار السابق لمراقب الدولة الإسـرائيلي لشؤون الفساد، ضابط الشرطة المتقاعد مئير غلبواع، شدد على أنه لا يوجد عدد كاف من الموظفين فـي مكتب مراقب الدولة من أجـل مراقبة أداء السـلطات المحلية. وقال إنه "توجد هناك دائرة واحدة يعمل فيها ٦٠ شخصا وهناك أكثر من ٢٥٠ سلطة محليـة. وحتى لو أراد هؤلاء الموظفون تطبيـق الرقابة، فإن هذا العدد ليس كافيا من أجل مراقبة جميع السـلطات، عدا عن مراقبة الشركات الاقتصادية والشـركات المنبثقة عنهـا. واخترعـت وزارة الداخلية عقابا، بإلزام رؤسـاء السـلطات المحلية الذين فسدوا بدفع غرامات من جيبهم الخاص، لكن الوزير هو الـذي يقرر ضد من يمارس هذه العقوبة، وهكذا فإنها تحولت إلى خطوة سياسية".

وأضاف غلبواع أنه "قبل سنتين أجريت عملية تقصي حقائق واكتشفت أنه خلال فترة ايلي يشـاي كوزير للداخلية، فُرضت معظم الغرامات على رؤسـاء سـلطات محلية عربية، وأكثر بكثير من حجمهم بين السـكان، وبنسب عالية أكثر قياسـا بالفترات التي قبل وبعد يشـاي. لا يمكن إعطاء الوزير صلاحية قضائية، وعلينا أن ننقل هذا الأمر إلى صلاحية ضابط متقاعد".

ووفقا لغلبواع، فإن الشـرطة لا تشـكل جهة رادعة. وبرأيه "هذا الموضوع بالنسبة للشرطة 'بعيد عن العين والقلب'. وهم يعتنون بقضايا كهذه عندما تصبح الشـبهات واضحة فقط. والوحدات القطرية في الشرطة منشغلة أكثر بالفساد المرتبط بأعضاء كنيست ووزراء، والالتفات للسلطات المحلية ضئيل".

تقرير تلخيصي للعام ٢٠١٦:

"ماحش» أغلقت نحو ٧٠ بالمئة من ملفات الشكاوى التي قُدمت إليها ضد أفراد الشرطة!

تحقيق صحافي: «ماحش» أغلقت ملفات تتعلق بقتل شبان فلسطينيين في القدس الشرقية بنيران أفراد الشرطة «دون إجراء أي تحقيق ودون استجواب أي من شهود العيان»!!

أجرت وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة («ماحَش») في النيابة العامة الإسرائيلية (والتابعة، رسميا، لوزارة العدل)، خلال العام المنصرم ٢٠١٦، تحقيقات جنائية «تحت طائلة التحذير» في ٧٧٣ ملف شكاوى قُدّمت إليها ضد أفراد من الشرطة الإسرائيلية، أغلقت منها ٥٤٣ ملفًا (ما يعادل أكثر من ٧٠ بالمئة من مجموع الشكاوى التي جرى التحقيق فيها في ذلك العام)، بينما انتهت ٢٣٠ منها (ما يعادل ٣٠ بالمئة) بتقديم أفراد من الشرطة إلى محاكمات جنائية أو تأديبية، وهو ما يعكس زيادة طفيفة في نسبة الشكاوى والملفات التي استطاعت وحدة «ماحش» التوصل في نهايتها إلى قرار يثبت صدق الشكوى وصحتها، من منظورها هي - ٦٨ المئة في العام ٢٠١٦، مقابل ٦٦ بالمئة في العام الذي سبقه، ٢٠١٥.

وتشير «ماحش»، في تقريرها التلخيصي للعام الماضي، إلى أن هذه الأرقام تتطرق إلى الشكاوى وملفات التحقيق التي اتخذت قرارات بشأنها في العام ٢٠١٦، وليس التي تسلمتها أو تم فتحها خلال العام نفسه.

وبيّن تقرير «ماحش»، الذي صدر ونُشر يوم الاثنين الماضي (١٣ شباط)، أن «وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» اتخذت خلال العام ٢٠١٦ قرارات تتعلق بـ ١٥٥٢ شكوى ضد أفراد الشرطة، من بينها ٧٧٣ شكوى أجري فيها «تحقيق تحت طائلة التحذير» مع واحد أو أكثر من رجال الشرطة، بينما رأت «ماحش» أن الشكاوى الأخرى (٧٧٩ شكوى - أي أكثر من نصف مجموع الشكاوى التي قُدمت إليها في تلك السنة) «لم تستدعِ فتح تحقيقات تحت طائلة التحذير مع رجال الشرطة».

وأوضح تقرير "ماحش" أن نحو ٦٨٪ بالمئة من الملفات التي جرى التحقيق فيها تحت طائلة التحذير "وصلت إلى نهايتها باستيضاح الحقيقة"، وهي الملفات التي "أظهرت التحقيقات فيها بينات يمكن اعتمادها لتقديم أفراد الشرطة إلى محاكمات، جنائية أو تأديبية، أو التي استدعت التحقيقات فيها - في المقابل - إغلاق الملف لعدم توفر الأدلة، أو لانعدام التهمة أو لعدم الملاءمة للإجراءات الجنائية".

وأشارت "ماحش" إلى أنه "في عدد كبير من الملفات التي اتخذت قرارات بشأنها، جرى التحقيق مع أكثر من شرطي واحد كمشتبه بهم (في الملف الواحد) وأن قرارات "ماحش" في الملفات التي أجرت فيها تحقيقات خلال ٢٠١٦ توزعت على النحو التالي: تقديم لوائح اتهام جنائية في ١٤ بالمئة من الملفات (١١٠ ملفات)؛ تقديم لوائح اتهام تأديبية، في "المحكمة التأديبية" التابعة للشرطة نفسها، في ١٦ المئة من الملفات (١٢٠ ملفًا)؛ إغلاق ١٨ بالمئة من الملفات (١٤٠ ملفًا) "لانعدام تهمة" وإغلاق ٢٠ المئة أخرى من الملفات (١٥٠ ملفًا) "لأن حيثيات القضية لا تستدعي تقديم لائحة اتهام، جنائية أو تأديبية" وإغلاق ٢٦ بالمئة من الملفات (٢٠٠ ملف) "لعدم توفر الأدلة"!

وظهر من تقرير "ماحش"، أيضا، أن نحو ٧٥ بالمئة من الملفات التي قُدمت فيها لوائح اتهام، جنائية أو تأديبية، انتهت في العام ٢٠١٦ بإدانة رجل/ رجال الشرطة جنائيًا أو بقرار "بأن الشرطي قد ارتكب مخالفة جنائية" (دون إدانة جنائية قضائية!)، بينما انتهت ٣٫٥ بالمئة من تلك الملفات بتبرئة رجل/ رجال الشرطة من أية تهمة، جنائية كانت أم تأديبية. أما الملفات الأخرى (نحو ٢٢ بالمئة) فقد انتهت بـ "صفقات" مختلفة شملت: التحويل إلى محاكمات تأديبية داخلية في جهاز الشرطة نفسه (٤٫٥ بالمئة من الملفات)؛ تعليق الإجراءات بحق رجال الشرطة المشتبه بهم (١ بالمئة)؛ إلغاء لائحة الاتهام كليًا (١٣ بالمئة من الملفات).

ومن بين المعطيات اللافتة الأخرى في تقرير "ماحش" التلخيصي ما يتعلق بنتائج إجراءات الاستئناف التي تقدم بها مواطنون في أعقاب قرارات "ماحش" تحويل ملفات معينة إلى المعالجة التأديبية، وليس الجنائية. ويفيد التقرير بأن ٣ بالمئة فقط من هذه الاستئنافات تم قبولها واعتبارها محقة، وذلك من أصل ٢٧٥ استئنافا كهذه - أي، تم قبول ٨ استئنافات كذه فقط!

ماحش و «فائض النشاط الشرطي»!

أقيمت «وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» («ماحش» هو اختصار اسمها بالعبرية) في العام ١٩٩٢، بغية إنشاء جسم مستقل عن الشرطة وغير تابع لها تناط به مهمة التحقيق مع أفراد الشرطة المشتبه بهم بارتكاب مخالفات. وقد خول القانون «ماحش» صلاحية التحقيق في المخالفات التي يرتكبها أفراد الشرطة والتي تزيد عقوبتها المحددة في القانون الجنائي الإسرائيلي عن ست سنوات من السجن الفعلي.

ومنذ إنشائها، تحقق «ماحش» وتقدم لوائح اتهام ضد أفراد الشرطة في تشكيلة واسعة من المخالفات الجنائية، بما فيها المخالفات التي تتعلق باستخدام رجال الشرطة - ضمن تنفيذ مهماتهم - قوة «غير معقولة» أو «غير مبررة» ضد مواطنين، مخالفات الفساد، مخالفات جنسية، مخالفات ضد ممتلكات وغيرها.

وفي تقديمه للتقرير السنوي الحالي، اعتبر رئيس «ماحش»، المحامي أوري كرمل، أن المسؤولية الملقاة على كاهل هذه الوحدة «هي مسؤولية جسيمة ومعقدة: فنحن مُلزَمون بمحاربة الجنوح البوليسي بحزم وصرامة، وبالسعي إلى كشف الحقائق من منطلق لا يعرف التسامح حيال العنف الزائد عن الحاجة، حيال التنكيل وسوء المعاملة وحيال سوء استخدام القوة والصلاحيات... وهذا كله استنادا إلى الوعي العميق بالحاجة إلى المحافظة على ثقة الجمهور الواسع بأجهزة تطبيق القانون وأذرعها المختلفة، وخاصة عندما يدور الحديث عن مشتَكين ينتمون إلى فئات مستضعفة في المجتمع تعاني من فائض النشاط الشُرطيّ»!

وأضاف كرمل: «في المقابل، نحن ملزَمون أيضا بتجنب التطبيق المبالَغ فيه، بالحرص على عدم «رمي الطفل مع مياه الشطف» وبأن نتذكر أن استدعاء شرطي أدى واجبه وفق القانون في نشاط عملياتي معقد إلى التحقيق لدى «ماحش» من دون أساس معقول للاشتباه قد يردع دوائر واسعة من أفراد الشرطة النزيهين عن تأدية مهماتهم التي تتطلب احتكاكا قريبا وقويا مع السكان، من خلال تعريض أنفسهم وحيواتهم للخطر أحيانا، في مجتمع متصدع ومتقطب».

واعتبر كرمل أن فحص «موضوع استخدام القوة خاصة، وأداء رجال الشرطة عامة، من خلال نظرة ضيقة تقتصر على القانون الجنائي قد يؤدي إلى حرف الانظار والانتباه عن المسؤولية الشاملة التي تقع على كاهل القيادة العليا للشرطة عن ممارسة أفراد الجهاز وسلوكياتهم».

الشرطة الإسرائيلية: فساد متأصل.

وشكا كرمل من قلة القوى البشرية المهنية العاملة في «ماحش» («بضع عشرات فقط»!) متخذًا من هذا النقص ذريعة ومبررًا لعدم فتح تحقيقات في شكاوى عديدة تُقدّم إلى «ماحش» ضد أفراد الشرطة على خلفية ارتكابهم مخالفات مختلفة «لأن التحقيق في كل شكوى توجه شبهة ما إلى شرطي، من غير زيادة القوة البشرية المهنية، سيؤدي إلى إهدار موارد التحقيق، ثم المس بنجاعة عمل الوحدة»!

إغلاق ملفات دون أي تحقيق!

يذكر أن «ماحش» كانت أغلقت في السابق العديد من ملفات الشكاوى ضد أفراد الشرطة الذي تورطوا في قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل، أبرزها ملفات قتل الشهداء الـ ١٣ في «هبة أكتوبر ٢٠٠٠» وغيرها.

وتعكف «ماحش» هذه الأيام على التحقيق في جريمة قتل المواطن يعقوب أبو القيعان في قرية أم الحيران في النقب يوم ١٨ كانون الثاني الأخير، والذي أطلق رجال الشرطة نيران كثيفة عليه وهو يقود سيارته، بينما كانت قوات كبيرة من الشرطة قد اقتحمت القرية لهدم بيوتها وتهجير أهلها، في إطار مخطط حكومي لإنشاء مستوطنة يهودية على أنقاضها تسمى «حيران».

وكانت صحيفة «هآرتس» قد نشرت (في ٥ آب ٢٠١٦) تحقيقًا مطولا عما يبدو، من التقرير، أنه «نهج» رسمي تعتمده «ماحش» يتمثل في إغلاق ملفات شكاوى حول إطلاق رجال الشرطة الإسرائيلية النار على «مخربين» من دون إجراء أي تحقيق مع أي من أفراد الشرطة المتورطين، أو المشتبه بتورطهم، ودون استجواب أي من شهود العيان على تلك الجرائم!

وأورد تحقيق «هآرتس» عدة حالات تنمذج على هذا «النهج» وتؤكده، وخاصة في القدس الشرقية، من بينها جرائم قتل الشبان الفلسطينيين: فادي علون (١٩ عاما)، مصطفى خطيب (١٧ عاما)، معتز عويسات (١٦ عاما) وأحمد أبو شعبان (٢٢ عاما) - في تشرين الأول ٢٠١٥؛ محمود أبو خلف - في شباط ٢٠١٥.

وأكد تحقيق "هآرتس" أنه في العديد من هذه الحالات لم تجر وحدة "ماحش" أي تحقيق مع أي من أفراد الشرطة أو "حرس الحدود" المشتبه بتورطهم في هذه الجرائم، وإنما اقتصر استجوابهم على الشرطة نفسها فقط، وأنه بالرغم من ذلك، أعلنت "ماحش" أنه "لا يظهر من البينات ومن الإفادات وجود شبهة معقولة لارتكاب أية مخالفة جنائية من قبل أي من أفراد الشرطة"!

وأورد التحقيق حالات أخرى "لا تتعلق بإطلاق النار على مخربين" (!)، من بينها أربع شكاوى عن الاعتداء الذي تعرض له أربعة فلسطينيين يعملون في "الهلال الأحمر" من قبل رجال الشرطة الإسرائيلية في شهر كانون الأول ٢٠١٥، وهي شكاوى تقدمت بها إلى "ماحش" منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" الإسرائيلية. وبعد أربعة أشهر من تقديم تلك الشكاوى، تلقت المنظمة ردًا من "ماحش" يبلغها بـ"إغلاق الملفات" (الأربعة) بالذريعة نفسها: "بعد فحص الشكوى وجميع ملابساتها، توصلنا إلى الاستنتاج بأن حيثيات القضية لا تبرر فتح تحقيق جنائي"!! وأضاف رد "ماحش": "استنتاجنا المذكور جاء، أيضا، بسبب عدم التعاون من جانبكم خلال التحقيق"!

ونقل تحقيق "هآرتس" تعقيب البروفسور عميحاي كوهين، أستاذ القانون في "كلية كريات أونو" والباحث في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، الذي وجه انتقادات حادة لـ"ماحش"، وخاصة "باعتمادها، كثيرا، على الاستنتاجات الداخلية التي يتم التوصل إليها في الشرطة نفسها في كثير من الحالات"! وقال عميحاي: "إن العبرة المركزية التي استخلصها الجيش في الأعوام الأخيرة هي أن التحقيق الداخلي الذي تجريه الوحدة العسكرية المعنية لا يمكن أن يشكل مرتكزًا للقرار بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء تحقيق جنائي أم لا"!

الفنادق والمطاعم الإسرائيلية تعلن الحرب على احتكار شهادات «الحلال اليهودي» وكلفتها الباهظة!

*تطبيق الشرائع اليهودية المتزمتة على الطعام يرفع الكلفة إلى ٣٠٪ *الفنادق والمطاعم الكبيرة تنفق سنويا عشرات آلاف الدولارات وأكثر من أجل ضمان شهادة الحلال *مسؤولون في قطاعي الفنادق والمطاعم يحذرون من دوافع تجارية وليست دينية وراء شروط الحاخامين *الطبّاخ العربي محظور عليه أن يفقس بيضة أو أن يشعل غازا *الشرائع لا تنطبق فقط على اللحوم بل على الخس والبقدونس أيضا*

رفع اتحادا المطاعم والفنادق الإسرائيليان في الأيام الأخيرة التماسا جديدا إلى المحكمة العليا لكسر احتكار إصدار شهادات الحلال اليهودي، ما يعيد القضية من جديد إلى السطح؛ في حين تتمسك الحكومة الحالية بهذا الاحتكار، وحتى أنها تدعم قوانين تمنع كل ما من شأنه التحرر من هذا الاحتكار، الذي يكلف المطعم أو الفندق سنويا عشرات آلاف الدولارات، وفي حال الفنادق الكبيرة فإن الفاتورة قد تصل إلى مئات الآلاف سنويا. ويؤكد عاملون في قطاع الفندق والمطاعم وجود دوافع تجارية، وخدمة مصالح، وليست كلها دينية في الشروط التي يطرحها الحاخامون.

خلفية

منذ سنوات طويلة يدور صراع بين المؤسسات الدينية ومعها الأحزاب المتدينة من جهة، وبين القوى والحركات العلمانية من جهة أخرى، حول مسألة "الحلال" للمواد الغذائية، وكافة المرافق التي تبيع وتقدم خدمات لها علاقة بـ "الحلال"، وخاصة المطاعم والفنادق. فهذه المرافق تحتاج لشهادات الحلال، كي تضمن فتح أبوابها أمام جميع المواطنين، إذ أن عدم وجود هذه الشهادات سيمنع دخول المتدينين أو المحافظين بدرجة أقل.

فمثلا الفنادق التي ليس لديها شهادات حلال لا تستطيع اجتذاب السياحة الداخلية، وخاصة المجموعات الكبيرة، التي تأتي من النقابات ولجان العمال والمؤتمرات، وهذا جانب يشكل نسبة عالية في السياحة الداخلية والإقامة في الفنادق.

ومع ارتفاع نسبة المتدينين من التيار المتزمت "الحريديم"، والتيار الديني الصهيوني، وتزايد قوتهم وتأثيرهم في الحكومات الأخيرة، تتزايد الضغوط في كل ما يتعلق بالقوانين الدينية، مثل ما يسمى بـ "قدسية السبت"، وحركة المواصلات، وقضية الحلال اليهودي، والذي يسري أيضا على فتح متاجر الأطعمة وغيرها في أيام السبت، وصولا إلى قضايا الزواج والقائمة تطول.

وتؤكد سلسلة من الأبحاث أن شروط الحلال اليهودي ترفع أسعار المواد الغذائية في المتاجر إلى ما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪، والنسبة الأعلى هي للحوم. ولكن ليس هذا وحده، بل ترفع أيضا كلفة إعداد الطعام في المطاعم والفنادق، وكل هذه الكلفة تتدحرج نحو المستهلك، مما يساهم في رفع كلفة النقاهة والسياحة الداخلية، الباهظة جدا، والتي تتسبب في ارتفاع توجه حملة الجنسية الإسرائيلية لقضاء العُطل والأعياد في الدول المجاورة والقريبة.

وإصدار شهادات الحلال احتكار للحاخامية العليا، ومن ثم المجالس الدينية في المدن والبلدات. وقال بحث سابق إن مداخيل الحاخامية العليا وحدها من إصدار شهادات "الحلال" تصل إلى ٧٣٦ ملايين دولار سنويا، ولكن هذا ليس وحده الصرف على هذا المجال. فالقانون يسمح للمجالس الدينية التابعة للتيار الديني المتزمت "الحريديم"، بإصدار شهادات حلال، أكثر تشددا بكثير في شروطها من شروط الحاخامية العليا الرسمية، والتي تشكل هي أيضا عبئا كبيرا. فمثلا جمهور "الحريديم" لا يشتري البضائع، التي ليس عليها ختم مجالس "الحريديم"، بمعنى أنه لا يكتفي بشهادات الحاخامية الرسمية العليا. ومداخيل مجالس "الحريديم" تبقى بعيدا عن أنظار ورقابة سلطة الضرائب والمؤسسات المالية، ومن الصعب تقديرها بشكل دقيق.

واحتكار الحاخامية العليا لا يتوقف على إسرائيل، بل إن هذه الحاخامية مدعومة من حكومتها، لا تعترف بشهادات الحلال الصادرة عن المجالس الدينية اليهودية في دول العالم، وهذا أحد نقاط التصادم بين إسرائيل ويهود العالم. فمثلا ترفض الحاخامية الإسرائيلية تشغيل حاخامين في دول العالم، التي تستورد منها إسرائيل لحوما. بل تفرض الحاخامية الإسرائيلية ارسال حاخامين من طرفها لمراقبة المسالخ في دول العالم، وهذا الأمر إلى جانب شروط تربية المواشي، يزيد كلفة استيراد اللحوم على أنواعها بنسبة ٣٠٪ على الأقل، ما يؤدي تباعا إلى رفع أسعار اللحوم الطازجة في إسرائيل.

وفي محاولة لتخفيف هذا العبء الواقع على المطاعم والفنادق، انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة إعلان محلات غذائية من مطاعم وغيرها أنها تعمل بـ "الحلال" وفق الشريعة اليهودية، بناء على فحص ذاتي، بمعنى أن المحل لا توجد لديه شهادة "حلال" من المؤسسة المحتكرة. وبدأت تصدر أوامر وزارية تلزم هذه المحال بعدم استخدام كلمة "كاشير" (حلال)، طالما أنها لم تحصل على شهادة من الحاخامية العليا، وانتقل الموضوع إلى مسار التشريعات، لسن قانون تحت عنون "منع الخداع في الحلال".

كما يطرح الداعون إلى خفض كلفة أنظمة الحلال، إلى الاعتماد على المؤسسات الدينية اليهودية في دول العالم، كي يتم تخفيض أسعار اللحوم؛ تماما كوزارة الصحة التي تعترف بشهادات صحية للأدوية الصادرة من الدوّل المصدّرة، دون أن ترسل الوزارة مندوبين عنها إلى تلك الدول، ولا يوجد أي سبب لوزارة الأديان والحاخامية الكبرى يمنعهما من الاعتراف بشهادات حلال لرجال دين يهود معروفين أيضا لإسرائيل.

الدعوى القضائية

وكما ذكر، فإن اتحادي الفنادق والمطاعم رفعا في الأيام الأخيرة دعوى إلى المحكمة العليا يطالبان فيها بكسر احتكار استصدار شهادات الحلال، وأن يكون مسموحا للمطاعم والفنادق أن تسمح لجهات دينية أخرى بإصدار الشهادات، أو أن يكون مسموحا لهم بالإعلان عن أن الحلال لديهم بناء على رقابة ذاتية، ليكون قرار الاستهلاك مرتبطا بالمستهلك ذاته.

كما يطلب الاتحادان إلغاء القانون الجديد الذي يحظر عليهم استخدام كلمة "حلال"، طالما أن المرافق ليست حاصلة على شهادات حلال من الحاخامية الرسمية أو من مجالس "الحريديم". واللافت أن هذا القانون لم يأت بمبادرة فقط من الكتل الدينية في حكومة بنيامين نتنياهو، بل أيضا من حزب "الليكود" الحاكم، الذي هو بطابعه علماني، ولكن أداء نوابه في السنوات الأخيرة بات يتوافق أكثر مع قوانين الإكراه الديني.

وجاء في الدعوى القضائية أن الحاخامية العليا تفرض مقاييس مشددة، لا تتطلبها أصول الحلال أصلا. ويقول أصحاب ومديرو فنادق إن الحاخامية تسيطر على قائمة الطعام لديهم، وتملي عليهم من يقدم الطعام، وماذا يتم تقديمه للضيوف. فعلى سبيل المثال تمنع الحاخامية تقديم التوت والتين، وفي المقابل تسمح بتقديم الفطريات، ولكن من إنتاج شركات محددة، أما في ما يتعلق بالفول، فيجب أن يكون من الصنف الأبيض والمفلوق.

كما يتبين أن الحاخامية تفرض قيودا على النباتات الورقية، مثل الخس والبقدونس والحبق والرشاد وغيره من الأعشاب، إذ يجب أن تكون من حقول خاضعة لمراقبة الحاخامية العليا، مثل شركة "غوش قطيف"، وهذا اسم التكتل الاستيطاني الذي كان قائما في قطاع غزة. كما منعت الحاخامية بعض الفنادق من تقديم البيض، وطلبت منهم شراء مواد غذائية بديلة للبيض.

ويقول رئيس اتحاد المطاعم شاي بيرمان إن "الكثير من المطاعم تريد أن تعمل وفق الحلال، ولكنها ترتدع عن ذلك بسبب بيروقراطية الحاخامية العليا، وتصرف الحاخامين ومراقبي الحلال. الكثير من أصحاب المطاعم يشعرون أنهم رهائن لدى الحاخامية المحلية (في المدن والبلدات)، والترتيبات والإملاءات التي يفرضها الحاخامون علينا، هي ليست بالضرورة مرتبطة بأصول الحلال والمراقبة الحقيقية على الطعام. إنهم يملون علينا مع من نعمل، وبأي حجم عمل، وكم ندفع، والكل باسم الحلال، ولكن دون أي علاقة به".

دوافع تجارية والكلفة العالية

تتضمن لائحة الدعوى الكثير من التلميحات لدوافع كما يبدو تجارية تقف وراء أنظمة الحاخامية، إن كانت المحلية أو العامة، وتقف وراء الشروط التي يفرضها مراقبو الحلال، خاصة في مسألة التدخل في الجهات التي تشتري منها الفنادق والمطاعم الأغذية والمواد الخام، وفي أحيان أيضا الأواني. ويقول اتحادا الفنادق والمطاعم إن شبكة علاقات اقتصادية تتستر من وراء الكثير من إملاءات الحاخامية، وهذا يبرز في الشروط المختلفة التي تطرحها حاخامية في مدينة ما عما يتم طرحه في مدينة أخرى.

ونقلت صحيفة "ذي ماركر" عن مصدر في قطاع الفنادق قوله إن بعض الفنادق الكبيرة تستطيع في أحيان عديدة تجاوز إملاءات الحاخامين بالتوافق، وإنه في أحيان كثيرة تجد أن الأنظمة والإملاءات تختلف من مكان إلى آخر في المدينة الواحدة. وهذا يظهر أيضا من خلال المشروبات الكحولية التي يجوز إدخالها إلى المطاعم والفنادق الحاصلة على شهادات الحلال. فالغالبية الساحقة من المشروبات الكحولية هي مستوردة، وليست كلها حائزة على شهادة حلال.

وليست الشروط والاملاءات وحدها هي المشكلة، بل أيضا الكلفة الباهظة لاستصدار شهادات الحلال، فمثلا المطاعم المتوسطة من حيث الحجم، تكلفها شهادات الحلال ما بين ٢٠ ألفا إلى ٤٠ ألف شيكل. وطبعا الكلفة تتضاعف في حال مطاعم أو فنادق كبيرة، إذ في هذه الحالة يتم دفع راتب ثابت للحاخام مراقب الحلال، وفي أحيان يكون أكثر من حاخام واحد، كي تتم المراقبة على مدار ساعات اليوم الـ ٢٤. وكلفة هؤلاء ليست فقط بالرواتب، بل أيضا الغرفة الفندقية التي تمنح له مجانا في نهاية الاسبوع، بقصد يومي الجمعة والسبت، كي يتم مراقبة "قدسية السبت" في تلك الفنادق.

وقبل كل هذا، فإن تأسيس المطبخ في الفنادق والمطاعم يستلزم كلفة زائدة جدا، كي يكون مهيأ لشروط الحلال، مثلا ضرورة زيادة عدد الثلاجات الكبيرة وغرف التبريد كي يتم الفصل بين الألبان والأجبان، وبين اللحوم، وهذا يسري أيضا على أجهزة الغسل الأوتوماتيكية والأجران، وأيضا أواني المطبخ. والى جانب كل هذا ضمان شبكة كهربائية خاصة، قادرة على العمل وحدها أيام السبت، لتسخين الأطعمة التي لا يجوز طبخها في ساعات "السبت اليهودي" وغيرها من الشروط.

ويقول تقرير الصحيفة إن الكثير من أصحاب الفنادق والمطاعم يختارون التماشي مع الشروط، وعدم الدخول في صدام، كي لا يتم تشديد الشروط عليهم، وكي لا يتعرضوا إلى إجراءات وممارسات انتقامية، تزيد عليهم أعباء شروط الحلال. ويقول رئيس اتحاد الفنادق نوعز بار نير إن أصحاب المطاعم والفنادق يتخوفون من تقديم شكاوى، كي لا يتم منعهم من الحصول على شهادات الحلال، فهناك من خسر الشهادة ذات مرّة، وهو ليس معنيا أن يخسرها من جديد بعد أن استردها. والفنادق الصغيرة في المناطق البعيدة عن المركز، هي المتضررة الأكبر، بقصد أن كلفة استصدار شهادات الحلال باهظة بالنسبة لها.

ويتبين من تقرير "ذي ماركر" أن الكلفة لا تتوقف فقط عند كلفة شراء الأغذية والرواتب والرسوم، بل أيضا تصل إلى طواقم العاملين، إذ تطلب الحاخامية على كل مستوياتها عدم تشغيل "الأغيار" (غير اليهود) في عدة أمور في المطابخ، تبدو غريبة كليا، كي لا يكون الطعام من "طبخ الأغيار"، ولهذا يُحظر على "الأغيار"، وهم في غالبيتهم الساحقة من العاملين العرب، إلى جانب العمال الأجانب، أن يشعلوا الغاز، أو كهرباء الأفران، وأن يدخلوا الصواني إلى الأفران، وإذا هذا لا يكفي فمحظور على العرب حتى أن يفقسوا البيض وغيره. وهذا يتطلب وجود عامل يهودي على الأقل ليتمم هذه الأمور الهامشية، حينما يُدار المطبخ من مهنيين عرب.

وما يقلق الشارع الإسرائيلي أكثر في هذه المرحلة هو أن هذه السطوة الدينية على تفاصيل حياته اليومية الدقيقة، وما ينجم عنها من تقييد حركيات وحركة، وكلفة معيشة أعلى من الطبيعي، ستشتد أكثر في السنوات اللاحقة مع ارتفاع نسبة المتدينين أكثر بين اليهود، ما يجعلهم قوة سياسية أكبر في البرلمان ومن ثم في الحكومة.

المشهد الإسرائيلي

مظاهرات الحريديم الأخيرة ضد الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

صراع حاد بين جناحَي التيار المركزي في أوساط اليهود الحريديم على مواقع القوة والقرار والموارد!

"الجناح المقدسي" الذي نظم المظاهرات الأخيرة يصارع "الجناح المعتدل" (ديغل هتوراه) لينتزع منه موقع الصدارة والقيادة في "التيار الليطائي"

المظاهرات الواسعة والصاخبة التي نظمتها أوساط من اليهود الحريديم في مدن مختلفة في إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة، في أعقاب اعتقال شاب فارّ من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، أعادت إلى واجهة النقاش العام أسئلة عديدة حول الخلفيات الحقيقية لها (لهذه المظاهرات) وما تعكسه من صراعات مريرة على موقع الريادة والقيادة بين اليهود الحريديم في داخل إسرائيل، على اختلاف أجنحتهم ومشاربهم وولاءاتهم، الدينية والأيديولوجية والسياسية.

وكانت سلسلة من المظاهرات الصاخبة والصدامية قد انطلقت على مدار أيام متتالية، بمشاركة مئات عديدة من الشبان الحريديم، في عدة مدن إسرائيلية شملت القدس، بني براك (قرب تل أبيب)، بيت شيمش (قرب القدس)، موديعين، الخضيرة، أسدود (أشدود)، مستوطنة «إلعاد» وغيرها، احتجاجا على اعتقال طالب «يشيفاه» (مدرسة دينية) من الحريديم وتحويله من الشرطة إلى سلطات الجيش الإسرائيلي التي زجت به في معتقل عسكري، وذلك على خلفية فراره وتهربه من تأدية الخدة العسكرية.

وقد خرج المتظاهرون إلى الشوارع بإيعاز مباشر من الحاخام شموئيل أويرباخ، زعيم «الجناح المقدسي» (الأورشاليمي) - وهو جناح المعارضة المركزي في «التيار الليطائي» (الليتوانيين) من اليهود الحريديم، وضع نصب عينيه هدف محاربة تجنيد الشبان الحريديم للجيش الإسرائيلي، من خلال محاربة قانون التجنيد الإلزامي المعدّل الذي يُلزم الشبان الحريديم بتأدية الخدمة العسكرية في الجيش. وهو تعديل قانوني سنّه الكنيست في دورة الحكومة السابقة بمبادرة من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد الذي أشغل آنذاك منصب وزير المالية.

تجنيد الحريديم - موضع خلاف قديم

المعروف أن اليهود الحريديم، بمختلف تياراتهم وأجنحتهم، يعارضون تجنيد الشبان من بينهم للخدمة العسكرية في الجيش. ويشكل تجنيد الحريديم قضية خلافية يدور حولها صراع مستمر بين قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل، إذ تم إعفاء هؤلاء من واجب الخدمة العسكرية، وذلك بموجب تفاهمات متكررة للحفاظ على ما يسمى «الوضع القائم» في هذا الموضوع. وفي إطار هذه التفاهمات، يتم إعفاء الشبان الحريديم الذين يدرسون في المدارس الدينية (الييشيفوت)، بينما يحصلون في المقابل وفي الوقت نفسه على مخصصات مالية من الدولة.

لكنّ أوساطاً مختلفة في إسرائيل، سياسية واجتماعية ودينية (من المتدينين الوطنيين الصهيونيين الممثلين، أساسا، بحزب «البيت اليهودي») تعارض هذا الإعفاء وتعتبره غير منصف وتسعى كل الوقت، ومنذ سنوات طويلة، إلى إلغائه وفرض التجنيد العسكري الإلزامي على الحريديم. وقد طُرح هذا الموضوع على جدول الأعمال العام، في الحكومة والكنيست والمعارك الانتخابية المختلفة، مرارا وتكرارا، كما وصل إلى طاولة المحكمة العليا الإسرائيلية عدة مرات.

وخلال المفاوضات لتشكيل الحكومة الإسرائيلية السابقة، قبل الحالية، اشترط حزبا «يش عتيد» و«البيت اليهودي» (برئاسة نفتالي بينيت) عدم ضم أحزاب الحريديم (وخاصة «يهدوت هتوراه» و«شاس») إلى الائتلاف الحكومي الجديد، آنذاك، لكي يكون في الإمكان تعديل قانون التجنيد الإلزامي ليشمل الحريديم، إلى جانب إلزامهم بالانخراط في سوق العمل. وهو ما تم فعلا.

ولدى تشكيل الحكومة الحالية، اعتبر رئيسها، بنيامين نتنياهو، أن الحريديم هم "شركاء طبيعيون لليمين"، فقرر ضمهم إلى حكومته، التي ألغت، عمليا، التعديل المذكور على قانون التجنيد الإلزامي، وذلك من خلال منح الشبان الحريديم إعفاء من الخدمة العسكرية لمدة سنة، وبحيث يتم تمديد هذا الإعفاء سنويا، بواسطة حضور هؤلاء الشبان إلى مراكز التجنيد العسكري والتوقيع على تصاريح الإعفاء.

لكن زعيم 'الجناح المقدسي"، الحاخام أويرباخ، أصدر في الأشهر الأخيرة تعليمات إلى تلاميذه وأتباعه برفض التجنيد للجيش والامتناع عن التوجه إلى مكاتب التجنيد للتوقيع على تصاريح الإعفاء من الخدمة، بموجب قرار الحكومة. وقوبلت هذه التعليمات بتهديد أطلقه وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، بإلغاء نظام الإعفاء لتلاميذ المدارس والمعاهد الدينية التابعة لجناح الحاخام أويرباخ، إلى جانب مشروع قانون جديد قدمه عضو الكنيست عوديد فورِر (من حزب "إسرائيل بيتنا"، برئاسة ليبرمان) يقضي بحجب الميزانيات عن هذه المدارس والمعاهد الدينية طالما بقي تلاميذها يتهربون من تأدية الخدمة العسكرية.

صراع داخلي في «التيار الليطائي»

تُجمع التقارير الصحافية والتحليلية التي عالجت هذه الموجة الجديدة من مظاهرات الحريديم، والتي تخللتها صدامات عنيفة مع قوات الشرطة الإسرائيلية وانتهت، حتى الآن، باعتقال عدد كبير من المتظاهرين، على أن هذه المظاهرات - وما سبقها من تعليمات أصدرها الحاخام أويرباخ - تأتي في إطار تصعيد مقصود للصراع الداخلي بين التيارات المركزية في أوساط اليهود الحريديم في إسرائيل، وخاصة في داخل «التيار الليطائي» نفسه، أكثر من كونها نشاطا موجَّها ضد التجنيد الإلزامي للجيش، سيّما وأن التسوية التي أقرتها الحكومة لإعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية لا تزال سارية ويتم تطبيقها بالكامل، تقريبا.

ويرى المراقبون والمحللون المختصون بالشأن الحريدي في إسرائيل أن هذه المظاهرات، كما تعليمات الحاخام أويرباخ المذكورة، تندرج ضمن صراع «الجناح المقدسي» على موقع الريادة والقيادة بين أوساط الحريديم وتياراتهم المركزية، باعتباره (الجناح) المعارضة الأساسية والمُحارِبة للتيارات الأخرى التي يتهمها هذا الجناح بممالأة الحكومة وسياساتها ومخططاتها، وخصوصا فيما يتعلق بالنظرة إلى الجيش الإسرائيلي والموقف منه ومن مسألة التجنيد للخدمة العسكرية في صفوفه.

ويشير المراقبون، في هذا السياق، إلى حقيقة أن أعضاء الكنيست الحريديم (ووزير الصحة، يعقوب ليتسمان) من كتلة «يهدوت هتوراه» لم يحركوا ساكنا حيال ما تعرضت له مظاهرات «التيار المقدسي» الأخيرة من قمع بوليسي ولم يبذلوا أي جهد من أجل إطلاق سراح عشرات الشبان الذين تم اعتقالهم خلال هذه المظاهرات، وهو ما يعكس موقفا واضحا في معارضة هذه المظاهرات ورفض منطلقاتها وأهدافها. كما لم يَصدر هؤلاء أي رد أو تعقيب على الأمر الذي أصدره وزير الدفاع، ليبرمان، بسحب المكانة القانونية لاثنتين من المدارس الدينية (الييشيفوت) التابعة لـ «الجناح المقدسي» وحرمانهما من أية مخصصات مالية حكومية، على خلفية المظاهرات ورفض الامتثال في مراكز التجنيد العسكري للتوقيع على تصاريح الإعفاء.

وللتذكير، فإن "التيار الليطائي" هو التيار الأكبر والأقوى والمهيمن من بين التيارات الثلاثة المركزية في أوساط الحريديم (التياران المركزيان الآخران هما: "الحريديم السيديم" و"الحريديم السفاراديم")، وهو مكون في غالبيته الساحقة من يهود أشكناز تعود أصولهم، في الغالب، إلى يهود ليتوانيا ("ليطا" - أكبر دولة من دول البلطيق الثلاث وإحدى جمهوريات» الاتحاد السوفييتي» السابق).

في العام ٢٠٠١، توفي الزعيم الأكبر لهذا التيار خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، الحاخام إليعازر مناحيم شاخ، فخلفه في هذا الموقع الحاخام يوسيف إلياشيف. وبوفاة إلياشيف، في العام ٢٠١٢، حصل انشقاق في هذا التيار فانقسم إلى جناحين: جناح الأغلبية، بزعامة الحاخام أهرون شطاينمان، الذي يعتبر "معتدلاً" نسبيا، ويقود حزب "ديغل هتوراه" (الذي اتحد، لاحقا، مع حزب "أغودات يسرائيل" في إطار حزب واحد هو "يهدوت هتوراه")؛ وجناح الأقلية ("الجناح المقدسي") بزعامة الحاخام شموئيل أويرباخ، الذي يعتبر "متشدداً جدا"، وخاصة في معارضته تجنيد الشبان الحريديم لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ومعارضة تأهيلهم المهني لدمجهم في سوق العمل، لأن ذلك يمنعهم من تكريس وقتهم وجهدهم لدراسة التوراة.

«بهائم على قدمين»!

أثارت مظاهرات «الجناح المقدسي» في الأسابيع الأخيرة نقاشاً حادا بين تيارات الحريديم عموما، وفي داخل «التيار الليطائي» خصوصا، وصل حد تبادل الشتائم والاتهامات العلنية في وسائل الإعلام المختلفة التابعة لهذا التيار، إذ نشر صحافيون ينتمون إلى معسكر «ديغل هتوراه»، ضمن «التيار المعتدل» (بزعامة الحاخام شطاينمان)، مقالات وتقارير صحافية لاذعة وحادة ضد المتظاهرين وصفوهم من خلالها بأنهم «بهائم تدب على قدمين» و«مثيرون للشغب»، بل وعبروا عن شماتة صريحة بقمع المتظاهرين واعتقال العشرات منهم.

ومع انطلاق التحركات الأولى في المظاهرات الأخيرة، ذهب معلقون ومراسلون صحافيون لشؤون الحريديم في إسرائيل يتحدثون عن "الصورة الكبيرة" التي ترسمها هذه المظاهرات وتعبر عنها واصفين اعتقال الشاب الفارّ (الذي شكل الشرارة التي أشعلت هذه الموجة من المظاهرات) بأنه "مجرد تبرير" لظاهرة عميقة تتفاعل بين أوساط الحريديم أنفسهم، وعن أن الشبان الحريديم يتظاهرون، أساساً، ضد المؤسسة القيادية بين الحريديم وضد ما تمارسه من إقصاء فعلي لحاخاميهم عن مراكز القوة وصنع القرار خلال السنوات الأخيرة.

تظاهرة حريدية، وعلى اللافتة: "لن نتعاون مع الجيش".

فقد كتب يائير أتينغر في "هآرتس" (١٠ شباط الجاري)، مثلا، تحت عنوان "الجناح المتعصب، بقيادة الحاخام أويرباخ، يحرق النادي"، أن المظاهرات التي جرت في الأيام الأخيرة في أنحاء مختلفة من إسرائيل "تمثل، أولاً وبالأساس، تمرداً ضد زعيم الأغلبية الليتوانية، الحاخام شطاينمان، الذي يرقد على فراش الموت هذه الأيام". ووصف أتينغر هذه المظاهرات بأنها "الملاذ الأخير للجماعة المعزولة التي تحارب من أجل الشرعية والاستقلال".

في المقابل، اعتبر إيلي بيتان، الصحافي الحريدي الذي يحرر موقع "بِحَدْري حريديم" ("في غرف الحريديم")، أن تحليل أتينغر هذا "كان صحيحاً حتى ما قبل سنتين، لكنه غير صحيح البتّة اليوم". وأوضح بيتان (موقع "محادثة محلية"/ "سيحاه ميكوميت" - ١١ شباط الجاري) أن "الجناح المقدسي" بزعامة الحاخام أويرباخ أصبح اليوم، بعد ثلاث سنوات من الانشقاق في "التيار الليطائي"، قطاعا واسعاً وقوياً يحظى، من خلال قائمة "بني توراه" ("أبناء التوراه")، بتمثيل في ثلاثة مجالس بلدية ويمثله نائب رئيس بلدية في مدينة القدس، يمتلك صحيفة يومية لا تزال صامدة رغم مقاطعة المُعلِنين التجاريين ومكاتب الدعايات الإعلانية لها، وهي مقاطعة منهجية مقصودة تتم بالتعاون والتنسيق مع "ديغل هتوراه" (الجناح المنافس في "التيار الليطائي"). وينتمي إلى "الجناح المقدسي"، كما يضيف بيتان، عشرات الحاخامين في مختلف أنحاء إسرائيل، علاوة على امتلاكه وإدارته مجموعة كبيرة من المدارس الدينية (الييشيفوت) الكبيرة والصغيرة، الكليات والمعاهد الدينية، "على الرغم من محاولات ديغل هتوراه المستمرة لضرب شرعيتها".

ويرى بيتان أن "الجناح المقدسي في بداية ٢٠١٧ هو حقيقة ناجزة في المشهد الحريدي العام، لا يحتاج إلى أية مصادقة أو ختم شرعية. وبعد أن تمأسس ورسّخ قواعده، يخوض هذا الجناح صراعاً جليا على قيادة التيار الليطائي يُنتظر أن يصبح (الصراع) فعليا وعلنيا فور وفاة الحاخام شطاينمان، الذي يصارع الموت الآن في أحد المستشفيات".

ويوضح بيتان أن "الجناح المقدسي" يعتمد، في مسعاه لكسب المزيد من النقاط في هذا الصراع، "خطا أيديولوجيا متشددا، بينما يكرّس لجناح ديغل هتوراه صورة المنتفعين المساوِمين"، ليس في مسألة تجنيد الشبان الحريديم فقط، وإنما "في مسائل ومجالات أخرى عديدة، من بينها التعليم، حائط المبكى، العناق مع نتنياهو، السبت، وحتى نشر الإعلانات الدعائية عن رحلات الاستجمام في عيد الفصح العبري في صحيفة "ياتيد نئمان" (صحيفة "ديغل هتوراه")، والتي تثبت تغلغل الأجواء المهادنة في أوساط جناح الأغلبية".

ويؤكد بيتان، ختاما، أنه "ليست ثمة فوارق وخلافات أيديولوجية جوهرية وجدية حقيقية بين الجناحين المتصارعين في التيار الليطائي، إنما يختلف الحاخامون، على الأكثر، في مسائل تكتيكية فقط - إنه صراع على مواقع القوة والقرار، على السيطرة والموارد، بما يحدد هوية النخبة التي ستكون صاحبة الهيمنة والقرار في التيار الليطائي خلال السنوات المقبلة".

لجنة تعيين القضاة تلتئم لانتخاب أربعة قضاة جدد للمحكمة العليا:

خلافات عميقة تعكس أبعاد المعركة على المحكمة الإسرائيلية العليا وصلاحياتها وهويتها!

كتب سليم سلامة:

من المُقرّر أن تجتمع «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل، غدا الأربعاء، لانتخاب أربعة قضاة جدد في المحكمة العليا الإسرائيلية، يشكلون نسبة الرُّبع من مجموع القضاة في هذه المحكمة، بينما تتعرض (المحكمة العليا) إلى حملة شعواء، سياسية وتشريعية، تتصاعد يوميا وتلقي بظلالها الثقيلة جدا على المحكمة، قضاتها، أدائها وقراراتها القضائية، لكنها ترمي في نهاية المطاف إلى محاصرتها وتقليص صلاحياتها «حتى وضعها في مكانها الصحيح وتوضيح حدودها»، تطبيقاً لما تراه أحزاب اليمين الإسرائيلي الحاكم وقادتها حيال «ضرورة إعادة ترسيم الحدود وتوضيحها بين السلطات الثلاث وتأكيد الفصل بينها»، بزعم أن «السلطة القضائية» (وخصوصا المحكمة العليا) تفرض «أجندتها» على السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، من خلال قراراتها القضائية، وخصوصا منها تلك التي تتصدى للإجراءات الإدارية الحكومية المعادية لحقوق المواطن والإنسان أو للتشريعات القانونية المعادية للقيم الديمقراطية.

وتشكل «لجنة تعيين القضاة» أحد العناوين والأهداف الرئيسة لهذه الحملة وإحدى الحلبات المركزية التي تجري عليها هذه المعركة، بكونها الهيئة التي تقرر تركيبة المحكمة وهوية قضاتها، الشخصية والحقوقية.

وتعقد اللجنة اجتماعها القريب، غداً، في ظل توترات حادة تسببت بها خلافات عميقة جدا بين المعسكرات المختلفة التي تتشكل منها هذه اللجنة، التي تضم تسعة أعضاء: وزير المالية، موشيه كحلون ووزيرة العدل، أييلت شاكيد (التي تتولى رئاسة اللجنة أيضا)، ثلاثة قضاة من المحكمة العليا (رئيسة المحكمة، مريام ناؤور، والقاضيان سليم جبران وإلياكيم روبنشطاين)؛ عضوا الكنيست نوريت كورين (الليكود) وروبرت إيلاطوف (إسرائيل بيتنا)؛ ممثلان عن نقابة المحامين في إسرائيل هما المحامي خالد حسني زعبي والمحامية إيلانه ساكر. وينقسم الأعضاء إلى ثلاثة معسكرات أساسية: معسكر قضاة المحكمة العليا؛ معسكر نقابة المحامين ومعسكر اليمين الذي تقوده الوزيرة شاكيد (ومعها عضوا الكنيست المذكوران) والذي يسعى إلى تعيين قضاة محافظين، سياسياً وقانونياً.

ويتعين على اللجنة الآن اختيار أربعة قضاة جدد للمحكمة العليا (سيخلفون كلا من: رئيسة المحكمة، ناؤور، القاضي سليم جبران، القاضي إلياكيم روبنشطاين والقاضي تسفي زلبرطال) وذلك من بين ٢٨ مرشحاً، علماً بأن تعيين قاض للمحكمة العليا (خلافا للمحاكم الأخرى) يتطلب أغلبية ٧ من أعضاء اللجنة التسعة، ما يعني منح أي معسكر، عمليا، حق النقض (فيتو) على تعيين أي مرشح.

ويتمحور الخلاف المركزي بين المعسكرات الآن حول عدد من المرشحين هم، بالأساس: رئيس المحكمة المركزية في حيفا، القاضي يوسف إلرون، المرشح المفضل من جانب نقابة المحامين والوزير كحلون، بينما يبدي قضاة المحكمة العليا معارضة حازمة لتعيينه؛ قاضيا المحكمة المركزية في تل أبيب خالد كبوب وجورج قرا، المرشحان لإشغال كرسي "القاضي العربي" (خلفا للقاضي سليم جبران). فبينما يحظى كبوب بدعم نقابة المحامين، يحظى قرا بدعم قضاة المحكمة العليا؛ البروفسوران غادي سابير ودافيد هان، اللذان يحظيان بدعم وزيرة العدل شاكيد، لكونهما متدينين محافظين ويعارضان "الفاعلية القضائية" (أي ما يسمى "التدخل الفائض" من جانب المحكمة العليا في قرارات الحكومة والكنيست)، بينما يعارض قضاة المحكمة العليا تعيينهما ويدعمون، في المقابل، تعيين واحد أو أكثر من القضاة: رون سوكول وياعيل فلنر (من المحكمة المركزية في حيفا)، نافا بن أور (من المحكمة المركزية في القدس) وروت رونين (من المحكمة المركزية في تل أبيب)، التي تبدي شاكيد معارضة حازمة لتعيينها.

وعشية اجتماع لجنة تعيين القضاة، شن وزير السياحة ياريف ليفين (الليكود) هجوما حادا عليها داعياً إلى إلغائها وحلها نهائيا لأنه "حان الوقت لإجراء تغيير جوهري في الجهاز القضائي"! وقال ليفين، في خطاب ألقاه نيابة عن الحكومة أمام الكنيست الأسبوع الماضي: "إذا لم نلغ هذه اللجنة، فسنستيقظ يوما ما على قرارات وتعيينات لا يتحمل أحد أية مسؤولية عنها ولا يقدم عنها أي حساب"! وأضاف أن "تعيين القضاة يتم في غرف مغلقة دون أي نقاش جماهيري، دون أية شفافية وعلى نحو يكرّس هيمنة مجموعة صغيرة على الجهاز برمّته"!

والمعروف أن ليفين هو من أكثر وأشدّ المهاجمين للمحكمة العليا التي يطالبها بـ"رفع يديها عن العملية التشريعية"، لأنها "تعمق تدخلها الفظ باستمرار في قضايا تقع ضمن الصلاحيات الحصرية للكنيست، وفي مقدمتها مجال التشريع وسن القوانين" ويتهمها بـ "المسّ بمكانة الكنيست، رغم أنها لا تمثل المجتمع الإسرائيلي ولا تعكس تركيبته".

حرب على عدة جبهات

يندرج الهجوم على المحكمة العليا ولجنة تعيين القضاة، كما الخلاف المذكور بين أعضاء هذه اللجنة على هوية القضاة الجدد الذين سيتم تعيينهم، ضمن توجه عام يتفاقم ويتخذ أشكالا خطيرة في الأشهر الأخيرة يجسد مسعى منهجياً ومتصاعداً تقوم به الحكومة الإسرائيلية الحالية وأحزابها لإخراس الإسرائيليين الذين يعارضون الاحتلال، العنصرية، التمييز بحق الأقليات والفساد المستشري في الدولة، لتخويفهم، لمحاصرتهم ولنزع الشرعية عنهم، حدّ إخراجهم خارج القانون.

وتدير أحزاب اليمين الحاكمة حربها هذه ضد كل ما ومَن يستأنف على سياساتها، في شتى المجالات، على جبهات مختلفة تشمل الجبهة الإعلامية، الجبهة التشريعية والجبهة الإدارية، بشكل أساس.

وعلى الجبهة التشريعية، تواصل أحزب اليمين الحاكمة مساعيها المحمومة التي بدأتها منذ فترة لتحقيق غايتها المركزية من الحرب المشار إليها - تقييد الجهاز القضائي وتقليص صلاحياته، في كل ما يتعلق بالنظر في التماسات تستأنف على سياسات الحكومة وممارساتها وإسقاطاتها، من جهة، ومن جهة أخرى تقليص إمكانيات المواطنين والمنظمات الحقوقية المختلفة في اللجوء إلى الجهاز القضائي، وخاصة «محكمة العدل العليا»، لإصلاح أية أضرار قد تلحق بهم من جراء سياسات الحكومة وممارساتها.

وبينما نرى أن التشريع المباشر ضد المحكمة العليا لم يتوقف ولا يبدو أنه سيتوقف، بل يتواصل وإنْ «على نار هادئة»، يكتسب التشريع الموجه ضد المواطنين عامة والمنظمات الحقوقية المختلفة زخماً واضحاً في الفترة الأخيرة، إذ يجد المبادِرون السياسيون - الحزبيون إليه تأييداً ملحوظا لمساعيهم هذا بين أوساط حقوقية - أكاديمية مختلفة، تجتمع كلها حول الادعاء بأن «الحياة العامة في إسرائيل تعاني من فائض التدخل القضائي»! وهو ما كان قد «اشتكى منه» رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في جلسة للحكومة الإسرائيلية عقدت في آذار من العام الماضي على خلفية قرار المحكمة العليا إلغاء مخطط الغاز الحكومي، إذ قال إن «إسرائيل تعاني من فائض الإدارة المركزية، من البيروقراطية ومن فائض التدخل القضائي»، مؤكدا على «ضرورة إصلاح هذا الوضع»!

تقليص «حق الالتماس» أمام المحكمة العليا

وفي صلب التشريعات الموجهة ضد المواطنين بوجه عام، والمنظمات الحقوقية والاجتماعية المختلفة بوجه خاص، يدور الحديث الآن عن مشروع قانون يرمي إلى تقليص «حق الالتماس» أمام المحكمة العليا، بمعنى فرض قيود كثيرة ومختلفة على أية جهة تريد الالتماس أمام المحكمة العليا بما يحول دون تقديم التماسات ضد سياسات الحكومة وممارساتها التي تعود بأضرار مباشرة على قطاعات واسعة من المواطنين والسكان، وخاصة من الفئات المستضعفة، قوميا واقتصاديا واجتماعيا.

ورغم أن مشروع القانون المذكور ليس جديداً، بل كان طرحه للنقاش من قبل وزير العدل الأسبق في حكومة إيهود أولمرت، البروفسور دانييئل فريدمان، لكنه تراجع عنه، إلا أن أوساطا حزبية مختلفة من دوائر الائتلاف اليميني الحاكم تعمل جاهدة هذه الأيام للدفع به قدما والتعجيل في طرحه على الكنيست لإقراره.

فقد كان مشروع القانون لتقليص «حق الالتماس» على رأس جدول أعمال «مجلس شبيبة الليكود» الذي اجتمع أخيرا وأكد، في تلخيصاته، وقوفه إلى جانب مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست ميخائيل زوهر (الليكود) إلى الكنيست سوية مع أربعة أعضاء كنيست آخرين هم: بتسلئيل سموتريتش (البيت اليهودي)، يسرائيل آيخلر (يهدوت هتوراه)، أكرم حسون (كلنا) وعوديد فورِر (إسرائيل بيتنا)، وذلك على خلفية «إخلاء عمونه» والتماس عدد من الفلسطينيين ضد «مسار الحل البديل» الذي وضعته الحكومة لنقل مستوطني «عمونه» إلى منطقة أخرى. ويقضي مشروع القانون هذا - الذي يعالج جانباً واحداً من «حق الالتماس» يتعلق بالمستوطنات والأراضي المقامة عليها - بالسماح «فقط لشخص ثبتت ملكيته على الأرض بالالتماس إلى المحكمة العليا» وبأنه «إذا لم يثبت ملكيته على الأرض، لا يجوز له تقديم الالتماس».

وقال المُبادر إلى مشروع القانون، رئيس «مجلس شبيبة الليكود»، دافيد شاين، إنه «أصبح من الواضح لنا، في الفترة الأخيرة خصوصا، أن المحكمة العليا بحاجة إلى تغيير جوهري... لا يُعقل أن يتم إخلاء عمونه وأن تقوم المحكمة برفض مسار الحل الذي وضعته الحكومة»! وأوضح شاين أن مشروع القانون الجديد «لا يعالج شؤون الاستيطان فقط، بل هو أوسع بكثير... على سبيل المثال، لا يمكن لأعضاء كنيست الالتماس أمام المحكمة العليا ضد قوانين يسنّها الكنيست»!

واعتبر المحاميان متان فرايدين وميخائيل دفورين، العضوان في «طاقم حقوقيي الليكود»، أن مشروع القانون لتقليص «حق الالتماس» يأتي «لتجريد تنظيمات وجمعيات اليسار من سلاحها القانوني المركزي»، نظراً لكون «حق الالتماس» هذا هو «العامل الأهم والحاسم الذي تقوم عليه هذه المنظومة» التي «تتجاوز فيها المحكمة العليا مهماتها وصلاحياتها القانونية وتجعل من نفسها العنصر الأول والأهم في الدولة، في الوقت الذي لا يتحمل فيه القضاة أية مسؤولية عن قراراتهم وليسوا مُطالَبين بتقديم أي تقرير للجمهور عنها»!

والسؤال الأساس والجوهري الذي يعالجه مشروع القانون المطروح هو: مَن هو الشخص ومن هي الجهة التي يحق له/ لها تقديم التماس إلى المحكمة العليا ومطالبتها بالتدخل في أي موضوع كان؟

ففي الوضع القضائي السائد اليوم - كما أرسته وكرسته المحكمة العليا في سلسلة من قراراتها القضائية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي - يحق لأية منظمة أو جمعية تقديم التماس إلى المحكمة العليا في أي موضوع تراه ينطوي على ضرر يصيب فئة من المواطنين، جماعة كانوا أم أفراداً، بما يشكل تجاوزاً أو خرقاً لنصوص دستورية تتضمنها قوانين الأساس في إسرائيل ويتعارض معها. ويحق للمنظمة، أو الجمعية، تقديم مثل هذا الالتماس حتى لو تكن هي متضررا مباشرا من الإجراء - السياسي أو التشريعي - الذي تلتمس ضده.

وما يأتي مشروع القانون الجديد لتغييره هو في هذه النقطة تحديدا، بحيث يتم إلغاء ما يُعرف في المصطلحات القضائية بـ «الملتمس العام» وإعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل: حق الالتماس أمام المحكمة العليا يبقى مكفولا فقط للشخص الفرد الذي ألحق الإجراء السلطوي - الإداري، السياسي أو التشريعي - ضرراً مباشرا به، ينبغي عليه إثباته.

وقال فرايدين ودفورين، في مقال مشترك نشراه على موقع «ميداه» اليميني، إن النتيجة المباشرة التي ترتبت على «إلغاء محكمة العدل العليا حق الالتماس بصيغته السابقة» تمثلت في «ازدياد مطرد في عدد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا خلال العقود الأخيرة، وخاصة من جانب جمعيات تقمصت دور «الملتمس العام» - وهو مصطلح تم ابتداعه خصيصا لتمرير أجندات خارجية، من خلال استغلال الجهاز القضائي كأداة سياسية»!!

ورأت الجمعيات والمنظمات الحقوقية المعنية بهذا التشريع المقترَح أن «التوجه الرامي إلى تقليص إمكانيات اللجوء إلى المحكمة العليا يشكل خطرا جسيما على الديمقراطية في إسرائيل، لأنه سيؤدي إلى تقليص الحماية لحقوق الإنسان»، علاوة على ما فيه من محاولات لنزع الشرعية عن هذه الجمعيات والمنظمات، مع التذكير بأن «محكمة العدل العليا تعتمد أصلاً درجة عالية من الحذر، المبالغ فيه أحيانا كثيرة، لدى اضطرارها إلى التدخل في قرارات وممارسات السلطتين الأخريين، التنفيذية والتشريعية»!

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop